



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمى
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الإفصاح المحاسبي
دراسة حالة : البنك المركزي الموريتاني
Banque Centrale de la Mauritanie (BCM)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

أ.د علي رحال

أبهاه ولد الشيخ التراد

الجنة المناقشة

الجامعة

الصفة

أعضاء

بسكرة

أستاذة محاضرة "أ" - رئيساً

د/يحيوي مفيدة

باتنة

أستاذاً مقررأ

أ.د/رحال علي

باتنة

أستاذاً محاضراً "أ" - مناقشأ

د/ عقاري مصطفى

بسكرة

أستاذاً محاضراً "أ" - مناقشأ

أحمد قايد نور الدين

الموسم الجامعي 2011-2012

مقدمة:

بقيت المحاسبة فترة من الزمن أداة لتسجيل العمليات الاقتصادية وتلخيصها وعرضها في تقارير تتضمن الوقائع التاريخية بهدف تقديمها للإدارة أو أصحاب المشروع بصورة دورية، إلا أن تطور وسائل الإنتاج وتعدد مصادر تمويلها قد ساعدا على التركز وإنشاء وحدات اقتصادية كبيرة فظهرت شركات المساهمة التي اعتمدت في تحويل استثماراتها على طرح أسهمها وسنداتهما للاكتتاب العام من قبل المساهمين والمقرضين وبالتالي التغير في الشكل القانوني للمنشأة مما انعكس على تطوير وظائف المحاسبة التقليدية.

فبينما لعبت المحاسبة ولا تزال تلعب دورا أساسيا على أصول المشروع ، أصبحت أداة فعالة تستخدم في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقدمها، أي أنه إلى جانب اعتبار المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع أصبحت تسعى إلى حماية ذوي المصالح في المشروع كالمساهمين والمصارف والموردين والمؤسسات الحكومية، فأضيفت بذلك وظيفة جديدة هي خدمة المجتمع، سواء المجتمع المالي الاستثماري أو المجتمع ككل الذي ترعى الدولة مصالحه بالرقابة والإشراف والتوجيه وعليه فمن الطبيعي أن تحاول المحاسبة أن تتلاءم والحاجات المختلفة لمتخذي القرارات المتعددين في المجتمع ، بحيث لا يمكن الفصل بين المحاسبة وأهداف مستخدمي البيانات المحاسبية، مما أدى إلى التركيز على المعلومات الجوهرية ذات منفعة للمستخدم.

نظام المعلومات المحاسبي أينما وجد يعبر عن نشاط اقتصادي يحتاج فيه المدراء لمعلومات ثابتة وموثوقة يوفرها هذا النظام ، يحتوي هذا النظام على سجلات تاريخية تعرض نتائج خطط سابقة يمكن بالتالي تقييمها وتعديلها إن لزم.

ويعرف النظام عموما بأنه مجموعة من المكونات والعناصر التي تتكامل لتحقيق هدف معين، هذا الهدف يكمن في معالجة البيانات وتحويلها لمعلومات إن كان ذلك النظام هو نظام معلومات، وبالتالي يكون نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من المكونات مثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق المعالجة للبيانات المالية عن طريق التسجيل

والتبويب والتلخيص لتحويلها لمعلومات محاسبية مثل قائمة الدخل وميزان المراجعة والميزانية والتي تعرض لدعم قرار مدراء المنشأة التي تحتوي هذا النظام.

إن المعلومات المحاسبية التي تعتبر جوهر الإفصاح المحاسبي تلعب دورا كبيرا في سوق الأوراق المالية، سواء من حيث تأثيرها على المستثمرين -الحاليين والمرقبين- في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها، أو الدخول في استثمارات جديدة أو من حيث تأثيرها على أسعار الأسهم أو من حيث تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك وحتى تؤدي المعلومات المحاسبية الدور المنوط بها، يجب عليها أن تتسم بالجودة، هذه الأخيرة الجودة (التي تتمثل في تلك الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية)، إذ يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن إعداد التقارير المالية من جهة في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الواجب أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة، من هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال وعلى هذا الأساس لا بد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها، وبشكل يوفر الاتفاق على حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه، وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

ومع أنه يمكن من الناحية النظرية البحتة تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح، إلا أن ما يجب فهمه هو أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية وفي وقتنا الحاضر على الأقل وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام أيضا بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، هذا إضافة إلى التفاوت الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي والتي تكون مصداقيتها في كثير من

الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها من خلال مجموعة من الفروض والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمع وقياس هذه النظم.

انطلاقاً مما سبق فإن الإشكالية التي تطرح تتمثل في:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الإفصاح المحاسبي؟

إن هذه الإشكالية هي حوصلة لمجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

ماهية نظام المعلومات المحاسبية؟

العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية والإفصاح؟

فرضيات البحث

لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الموافقة لها لجأنا إلى وضع الفرضيات التالية:

نظام المعلومات المحاسبية هو نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة يقوم بتشغيل العمليات المالية الأساسية

لإنتاج معلومات مالية تتعلق بنتائج الأداء.

العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ونظام المعلومات المحاسبية علاقة وثيقة ولا يمكن الفصل بينهما، حيث أن

نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في تحقيق الإفصاح المحاسبي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

* أهمية الإفصاح المحاسبي، فظهور الشركات المساهمة وتعدد علاقات وأطراف المؤسسة قد ولد الحاجة

إلى صدور قوائم مالية عادلة، ولا تكون هذه القوائم عادلة إلا إذا توافرت فيها شروط الإفصاح الملائم والعدل

والشامل. من هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة .

بالإضافة لذلك، يمثل الإفصاح المدخل الإعلامي للمحاسبة فهو في حال توافره سيؤدي إلى نشر جو من الثقة

والأمان في وسط المجتمع المالي، وبالتالي حث المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار، ومن ثم زيادة النمو

الاقتصادي.

* محاولة إسقاط الضوء على طبيعة مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في دعم فعالية الإفصاح.

دوافع اختيار الموضوع

تعود مبررات اختيارنا لهذا الموضوع إلى كونه موضوع رغم توسع الأعمال فيه إلا أن نتائجه مازالت غير محسومة، نتيجة صعوبة السيطرة والتحكم في مختلف التغيرات التي تحدث على الصعيد المحاسبي والمالي وكذا صعوبة التكيف معها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بقسميها النظري والتطبيقي إلى تبيان أن محتوى الإفصاح ما هو إلا معلومات معلنة لمختلف أطراف المؤسسة، تؤثر جودتها في قراراتهم ونشاطاتهم وعلاقاتهم مع المؤسسة. لذلك، نحاول دراسة الإفصاح من جانب مدخلاته التي تقوم على ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، لذلك سنقوم ب:
تحديد معايير فعالية نظام المعلومات المحاسبية؛
إظهار حدود الإفصاح وأهم المعوقات والمحددات التي تقف في سبيل التوسع فيه.

منهج الدراسة

سيتم استخدام المنهج الاستكشافي في الدراسة من أجل الوصول إلى اقتراح مجموعة من الفرضيات التي على أساسها ستتم عملية الاختبار القائمة على تطبيق الأساليب الكمية وفقاً لتقنية الاستمارة رغبة في التوصل لنتائج موضوعية تفسر العلاقة السببية الرابطة بين (المتغير المستقل) نظام المعلومات المحاسبية (والمتغير التابع) عملية الإفصاح.

الدراسات السابقة

- ناصر محمد علي المجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية أثرها في اتخاذ القرارات -ماجستير محاسبة، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2008-2009.

الفصل الأول :

الإطار النظري لنظام المعلومات

المحاسبية

تمهيد:

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية من معالجة الأحداث المالية داخل المنشأة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

ونتيجة لتزايد الطلب على المعلومات في السنوات الأخيرة بسبب تزايد اهتمام العديد من الجهات سواء كان ذلك من قبل الإدارة في المؤسسات أو الجهات المهنية الرسمية بهدف الحصول على المعلومات المفيدة، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية عام 1980 قائمة رقم (02) تحت عنوان " معايير جودة المعلومات المحاسبية " والتي تعد واحدة من العديد من القوائم التي قام المجلس بإصدارها، حيث تعرض لمجموعة الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها " لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية " المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث يهتم المبحث الأول بالجوانب المتعلقة بالمعلومات المحاسبية، وفي المبحث الثاني بنظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية بعد تغذيته بالبيانات لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار.

إن نظام المعلومات المحاسبية (Accounting Information System) (A.I.S) يعتبر جزء من نظام أشمل وهو نظام المعلومات الإدارية (Management Information System) (M.I.S) ، فهو يشبه بالقلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات وفقا لأسس اقتصادية سليمة، كما يضخ المعلومات للأطراف الخارجية من خلال التقارير المالية التي تعد من المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، ولتوطيد العلاقة بين منتجي المعلومات ومستخدميها يتطلب من المحاسبين والمراجعين سواء في مجال البحث العلمي أو مجال الممارسة العلمية ضرورة السعي المستمر والجاد لتوفير المعلومات المالية الأكثر دقة وحداثة وملائمة لتقديمها في الوقت المناسب للمستخدمين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات.

1-1-المفاهيم الأساسية للمعلومات المحاسبية:

1-1-1- العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

لدراسة المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرار، يتوجب التطرق لذلك من خلال التمييز بين مفاهيم كل من البيانات والمعلومات والمعرفة، ولما لذلك من أهمية في تحديد مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وما يتبع ذلك من آثار ودوافع سلوكية معينة لدى متخذي القرارات داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية.

ونظرا لوجود اختلاف بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فإنه من الأنسب الإشارة إليه و ذلك في

الفقرات الموالية:

أ- البيانات: تعرف البيانات كونها الأرقام أو الأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة، أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام (1).

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن الحقائق الأولية والإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج معلومات، لذا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات (2).

البيانات: هي تمثيل الحقائق أو الأفكار في صورة أساسية قادرة على أن تتصل بها بعض العمليات وتعالجها (3).

إذا يمكن القول بأن البيانات هي عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير سوية لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج معلومات وقد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة.

ب- المعلومات: أما المعلومات فإنها تمثل النتائج التي تحصل عليها من عملية معالجة البيانات، فالبيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات تخضع لعدة عمليات معالجة مثل التبيويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير تتناسب وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات (4).

(1) - حكمت أحمد الراوي (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 40.

(2) - أحمد حلمي جمعة و آخرون (2007)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 06.

(3) - أمين السيد أحمد لطفى (2005)، مراجعة وتدقيق المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 07.

(4) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

والمعلومات أيضا هي البيانات التي تعطي معنى وأكثر من ذلك كونها ذات قيمة والتي تحقق هدفا معينا، وكذلك " كونها عبارة عن مجموعة الحقائق والبيانات المعرفة والمسجلة في صورة مفردات أو مسموع بها أو مرئية حيث يمكن اتخاذ القرارات الإدارية عليها⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف المعلومات بأنها حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو ادراكات أو أي شيء آخر يضاف إلى المعرفة⁽²⁾.

وهي عبارة عن نتائج عمليات النماذج، التكوين، التنظيم أو تحويل البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة مستوى المعرفة للمستقبل⁽³⁾.

وبناء على ما ذكر من تعريف للبيانات والمعلومات فإنه يمكن اعتبارها مصطلحات متكاملة وليست مترادفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب تحديد قيمة المعلومات وإنما يتم تحديدها عادة بشكل تقديري وغير موضوعي حسب وجهة نظر الفرد الذي يقوم باستخدامها فهو الوحيد الذي يستطيع الجزم بمقدار ما تمنحه له هذه المعلومات من معرفة.

وتمثل المعلومات مخرجات النظام وتجهيز البيانات، وتتميز بمقدارها على إحداث تغيير في سلوك مستخدميها، فهي تتميز عن البيانات بأنها تحمل في طياتها التأثير المفاجئ للمستقبل، فإذا لم يكن لها استجابة تظهر للمعرفة المستقبلية أو عدم ارتباطها بالموضوع أو عدم إمكانية عرضها بالصورة المقدمة لها، فإنها تعتبر مجرد بيانات وليست معلومات، وبالتالي يطلق على البيانات معلومات عندما يتم استخدامها كمدخلات للحصول منها على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرار.

(1) - حكمت احمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص : 40.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص : 08.

(3) - سونيا محمد البكري (1999)، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص : 48.

إذ أن البيانات هي المادة الخام لإنتاج المعلومات، وأن هذه الأخيرة تعمل على زيادة معرفة الشخص المستفيد منها لذا فإن عملية جمع البيانات ومعالجتها للوصول الى المعلومات تكون نتيجة لنقص المعرفة.

ج - المعرفة: تمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد تختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة⁽¹⁾.

وهناك مفهوم آخر يشير الى أن المعرفة تشكل مورد أو مصدر مهما في إدارة الأعمال وانجازها بدرجة عالية من الدقة والكفاءة بما يحسن من الأداء الكلي للمنظمة⁽²⁾.

وتختلف المعرفة عن المعلومات فالمعرفة تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة طويلة يملكها شخص ما في فترة معينة، ويختلف بذلك رصيد الشخص من وقت لآخر بحصوله على مقادير جديدة من الخبرة⁽³⁾.

لذا فإن البيانات تعبر عن حقائق خامة أولية بينما تمثل المعلومات بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة ومجردة تصلح للاستخدام بشكل عام.

إذا العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة هي علاقة تكاملية التتابع و مترابطة فيما بينها ومتناسقة وتتجدد بتجدد الرصيد المعرفي لمتخذي القرارات، فبمجرد الحصول على البيانات وتجميعها يتم معالجتها للحصول على المعلومة المحاسبية التي تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لاتخاذ القرارات⁽⁴⁾.

ولتوضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات نستخدم الجدول التالي:

(1) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 09.

(2) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

(3) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 18.

(4) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 09.

الجدول رقم (1-1)

المعلومات INFORMATION	البيانات DATA
تمثل أرقاماً أو أعداداً غير مفسرة	تمثل أرقاماً أو أعداداً غير مفسرة
تمثل مخرجات النظام	تمثل مدخلات النظام
يمكن أن يتخذ قرار عليها	لا يمكن اتخاذ قرار على أساسها
أرقاماً تامة المعالجة بواسطة النظام	أرقام غير تامة المعالجة

المصدر: احمد حلمي جمعة وآخرون (2007)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، ط1، ص: 9

ويستخدم النظام المحاسبي بيانات كمية عديدة لإنتاج معلومات كمية عديدة، وعلى الرغم من ذلك ليست كل البيانات والمعلومات الكمية محاسبية فقد تهتم المحاسبة مثلاً بقياس وتحديد ما يمتلكه فرداً من ثروة في لحظة زمنية معينة وذلك لتوفير معلومات تتعلق بقيمة الثروة أو مقدارها وخصائصها ومكوناتها في تلك اللحظة بما يمكن من اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة تلك الثروة واستغلالها بكفاءة وفعالية⁽¹⁾.

1-1-2- نظرية المعلومات :

نظرية المعلومات هي فرع من فروع نظرية الاتصال ويرجع الفضل في إنشائها للرياضي شانن (luae channen) في عام 1948 والمهندس الكهربائي (Warren Weaver)، وقد قدما في ذلك التاريخ أسلوب لقياس كمية المعلومات باستخدام اللوغاريتمات في نظرية الاتصال. ويتمثل الغرض من قياس كمية المعلومات التي تحتويها رسالة معينة في الآتي⁽²⁾:

1- الوصول إلى طريقة لقياس طاقة (Capacity) قنوات نقل المعلومات لتحديد الحجم الأمثل لها.

2- الابتعاد عن الضوضاء الغير مرغوب فيها.

(1) عطية عبد الحي مرعي (2009)، أساسيات الحاسبة المالية: منظور المعايير الدولية، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر ج 1- ط1، ص: 12.

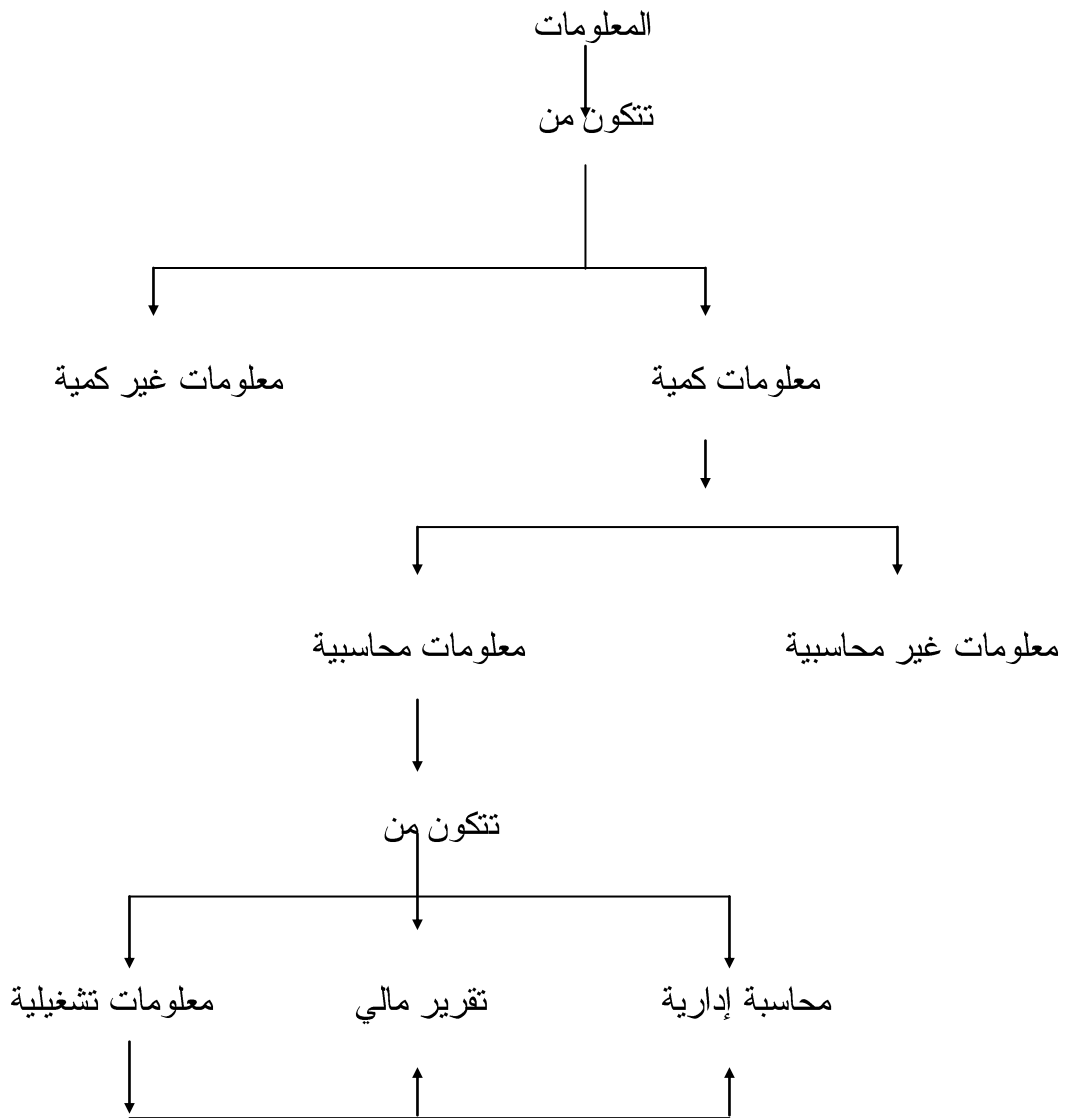
(2) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص : 106.

3- حفظ حجم الرسالة عن طريق استبعاد الإسهاب (Reaundency) .

إن المعلومات هي عبارة عن حقائق أو بيانات أو ملاحظات أو فهم أي شيء آخر يضيف إلى المعرفة.

إن المحاسبة هي أحد أنواع المعلومات كما يتضح من الشكل البياني رقم (1-2) التالي:

شكل بياني رقم (1-1) المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.



(مصدر: حكمت أحمد الراوي (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، ص : 101).

نظرية المعلومات تقوم على أساس أن إنتاج المعلومات يجب أن يتم في ضوء تحليل الموازنة بين التكلفة والعائد (والتي في ضوءها تقاس العوائد الناتجة عن عرض المعلومات ومقارنتها بتكاليف إنتاجها)⁽¹⁾.

نظرية المعلومات هي إحدى جذور نظرية المحاسبة والتي استندت على أساس المعلومات المحاسبية وأهمية ذلك تطرقها إلى مشكلة الاستخدام الكفؤ، وفكرة الكفاءة هي النسبة بين الناتج والموارد المزودة، أي تقييم كفاءة الانتفاع من المعلومات بمحاولة ملائمة التكاليف المقترنة بإنتاج معلومات مقابل الفوائد المشتقة من استخدامها.

أو هي العلاقة بين الكلفة الهامشية للمعلومات وحجمها والدور المحاسبي في السيطرة على تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى. وبهذا فالمعلومات الإضافية تتضمن زيادات كبيرة بصورة متناسبة في الكلفة، فيجب المحافظة على ناتج المعلومات إلى الحد الأدنى⁽²⁾.

وفي الأخير فإن قيمة المعلومات تكمن في استخدامها النهائي، وصنع القرار وعلاقتها بتلك القرارات. وهذه النظرية التي تطورت في الستينيات من القرن الماضي، هي قياس المعلومات لهذا المنهج فقد أوضحت بأن المحاسب يستطيع أن يضمن ذلك الحجم من المعلومات الذي يوفر تأثير كفؤ في صنع القرار، في النموذج أدناه نلاحظ العلاقة الواضحة بين الكلفة وحجم ومنفعة المعلومات.

ولفهم هذه النظرية أكثر فإن الأمر يتطلب توضيح المفاهيم التي تنطوي عليها نظرية المعلومات.

1- كمية المعلومات: إذا كانت وظيفة المعلومات هي تقليل درجة عدم التأكد المتعلق بوقوع حدث معين فإن كمية المعلومات تعتبر متغيراً أساسياً يتوقف عليه تحديد درجة عدم التأكد من وقوع حادث معين ويظهر أثر مفهوم كمية المعلومات واضحاً عندما تتعدد البدائل المتاحة للقرار إلا أنه كلما زادت درجة عدم

(1) أمين السيد أحمد لطفى (2006)، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 46.

(2) حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

التأكد حول الأحداث المتوقع عليها القرار وكلما زادت البدائل المتاحة للقرار كلما زادت كمية المعلومات المطلوبة لهذا القرار. (1)

كما نجد أن أحد المفاهيم التي تتعلق بكمية المعلومات من المحاسبة هو مفهوم الإفصاح الكامل (Full disclosure) والذي يهتم بنشر كافة البيانات المحاسبية الملائمة.

كما أن مفهوم الأهمية النسبية (Materiality) في المحاسبة ولو أنه يتعلق بمرحلة القياس وتوصيل المعلومات إلا أن هذا المفهوم هو في حقيقته قيد على كمية المعلومات المحاسبية المطلوب الإفصاح عنها وبالتالي فهو مرتبط بمفهوم كمية المعلومات، ليس بالتماثل وإنما كقيد على الكمية.

الجدول (1-2) يوضح ذلك الارتباط

المفاهيم المقابلة		نطاق المفاهيم
المحاسبة	نظرية المعلومات	
الإفصاح الكامل	كمية المعلومات	تقليل درجة عدم التأكد

(مصدر: حكمت أحمد الراوي (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، ص : 101).

ب- قيمة المعلومات: يرتبط مفهوم قيمة المعلومات بالفائدة المتوقعة منها وتحدد فائدة المعلومات بمقدار العائد الاحتمالي المتوقع. ولقد وصف (Matie 1908م) الحاجة إلى أداة (نموذج) لتطبيق هذا المفهوم عندما أشار إلى الحاجة لوجود طريقة لمعرفة الثمن (أو العائد الذي يضحى به) عندما لا يتم اختيار أفضل البدائل ثم مقارنة هذا الثمن مع تكلفة الحصول على المعلومات التي ستؤدي إلى اختيار أفضل البدائل أو أن تكلفة الحصول عليها تتجاوز الزيادة في العائد من استخدامها لاختيار البديل الآخر وقد استخدمت الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع أساليب إحصائية مستخدمة في نظرية القرارات. أما في المحاسبة فلا

(1) - حكمت احمد الراوي ،مرجع سبق ذكره ، ص : 101.

توجد مفاهيم محاسبية تتعلق بقياس قيمة المعلومات المحاسبية ولكن منذ بداية السبعينات والباحثون في المحاسبة يشيرون إلى مفهوم التكلفة والعائد للنظام المحاسبي وفي حين أن التكلفة يمكن قياسها إلا أنه من الصعوبة بمكان قياس العائد من النظام المحاسبي كميًا، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المفاهيم المحاسبية قد تم تطويرها في الأساس لتحكم إنتاج المعلومات المحاسبية في تقارير وقوائم مالية عامة. (1)

ونستنتج من ذلك أن مفهوم قيمة المعلومات الموجودة في نظرية المعلومات لا يوجد لها مقابل في المحاسبة إلا مفهوم التكلفة أو العائد مما يقلل من النطاق في هذا المجال للإيضاح بالشكل التالي:

الجدول (1-3) يوضح ارتباط مفهوم قيمة المعلومات بالفائدة المتوقعة منها:

المفاهيم المقابلة		نطاق الاحتمالية
المحاسبة	نظرية المعلومات	
لا يوجد مفهوم مماثل	القيمة المتوقعة للمعلومات اقتصاديات المعلومات	القياس الكمي (المالي) تقييم المعلومات
التكلفة والعائد		

المصدر : حكمت احمد الراوي (1999)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ص : 105.

وتعد المعلومات المحاسبية الحجر الأساس في أي مؤسسة اقتصادية فهي تعد عنصر ربط وتنسيق بين تنظيمات وفروع المؤسسة، وتعد بمثابة وسيلة اتصال بين مجريات عمل المؤسسة والمستفيدين من عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار تعتمد أصلاً على جودة المعلومات المقدمة، ومن جهة أخرى فإن المعلومات المحاسبية هي حلقة الوصل بين المنشأة والمستفيد الخارجي.

(1) - حكمت أحمد الراوي ، مرجع سبق ذكره، ص : 105.

1-1-3- أهمية الحصول على المعلومات:

الحصول على المعلومات أساس لاتخاذ القرارات وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المنشأة سواء كان ذلك داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، إضافة إلى ذلك فهي تمثل: (1)

- المنتج الذي يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات ومستوى تحقيق النتائج المنتظرة.
- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة رفع الوعي المعرفي لمعرفة الفرص المتاحة والبديلة لمتخذي القرار قبل اختيارهم لفرصة واحدة.
- تؤدي المعلومات وظيفة تقييمية لمستوى الأداء.

1-1-4 - مصادر الحصول على المعلومات:

إن أهم مصادر للحصول على المعلومات تتمثل في الآتي:

1- المصادر الوثائقية والمصادر الشفهية.

- أ- المصادر الوثائقية: وتكون مكتوبة أو مسجلة بأي شكل من أشكال التوثيق.
- ب- المصادر الشفهية: كالمناقشات بين الزملاء والمؤتمرات والاجتماعات.

2- المصادر الأولية والمصادر الثانوية:

- أ- المصادر الأولية: وهي البيانات التي يتم جمعها عند الحاجة من مصدرها الأصلي أو منبعها الأساسي باستخدام الطرق والوسائل الميدانية مثل: الاستبيان، والمقابلة والتجربة والاختيار.
- ب- المصادر الثانوية: وهي عبارة عن البيانات التي يتم نشرها من غير مصادر الأصلية كما هي، أو بعد إجراء عليها المعالجة ومن هذه المصادر البيانات الموجودة في الكتب، الموسوعات، معاجم الترجمة، الدوريات، النشرات والمجلات المتخصصة.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 22.

3- المصادر الداخلية والمصادر الخارجية:

أ- المصادر الداخلية: وهي عبارة عن البيانات التي تتجمع لدى المنظمة نتيجة التصرفات والأعمال والتفاعلات الداخلية.

ب- المصادر الخارجية: وتتمثل في البيانات عن المحيط الخارجي للمنظمة، وتعتبر قوانين الدولة، ومتطلبات العملاء والمستثمرين، ودرجة المنافسة، وطبيعة النشاط من أهم مصادر البيانات الخارجية.

ومع تزايد الاتجاه نحو تحويل المنتج المعلوماتي إلى خدمة زادت أهمية الاتصالات بين مختلف القرارات من خلال تبني طرق سريعة لنقل وتبادل المعلومات مثل شبكة الانترنت. حيث تقوم المنظمة بجمع البيانات من مختلف مصادرها ومعالجتها وتنظيمها وتجهيزها وتعرضها على مواقع شبكة الانترنت ليتسنى للجميع تداولها والاستفادة منها.

1-2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لقد قامت محاولات كثيرة من قبل الباحثين والمحللين ومصممي نظم المعلومات لتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، ودراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB (1980 تتلخص في الشكل رقم (1-2) شكل هرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وعند مناقشة وتحليل هذا الشكل (1-2) من الأعلى إلى الأسفل نجد ما يلي:

- 1 عند اتخاذ قرار ضروري أن يكون متخذ عند مستوى من الفهم وبناء على معلومات سابقة؛
- 2 أن يكون العائد من المعلومات أكبر من تكلفتها؛
- 3 أن تكون المعلومات قابلة للفهم لدى متخذ القرار؛
- 4 أن تكون المعلومات ذات فائدة في اتخاذ القرارات؛
- 5 قابلية المعلومات للمقارنة والثبات؛

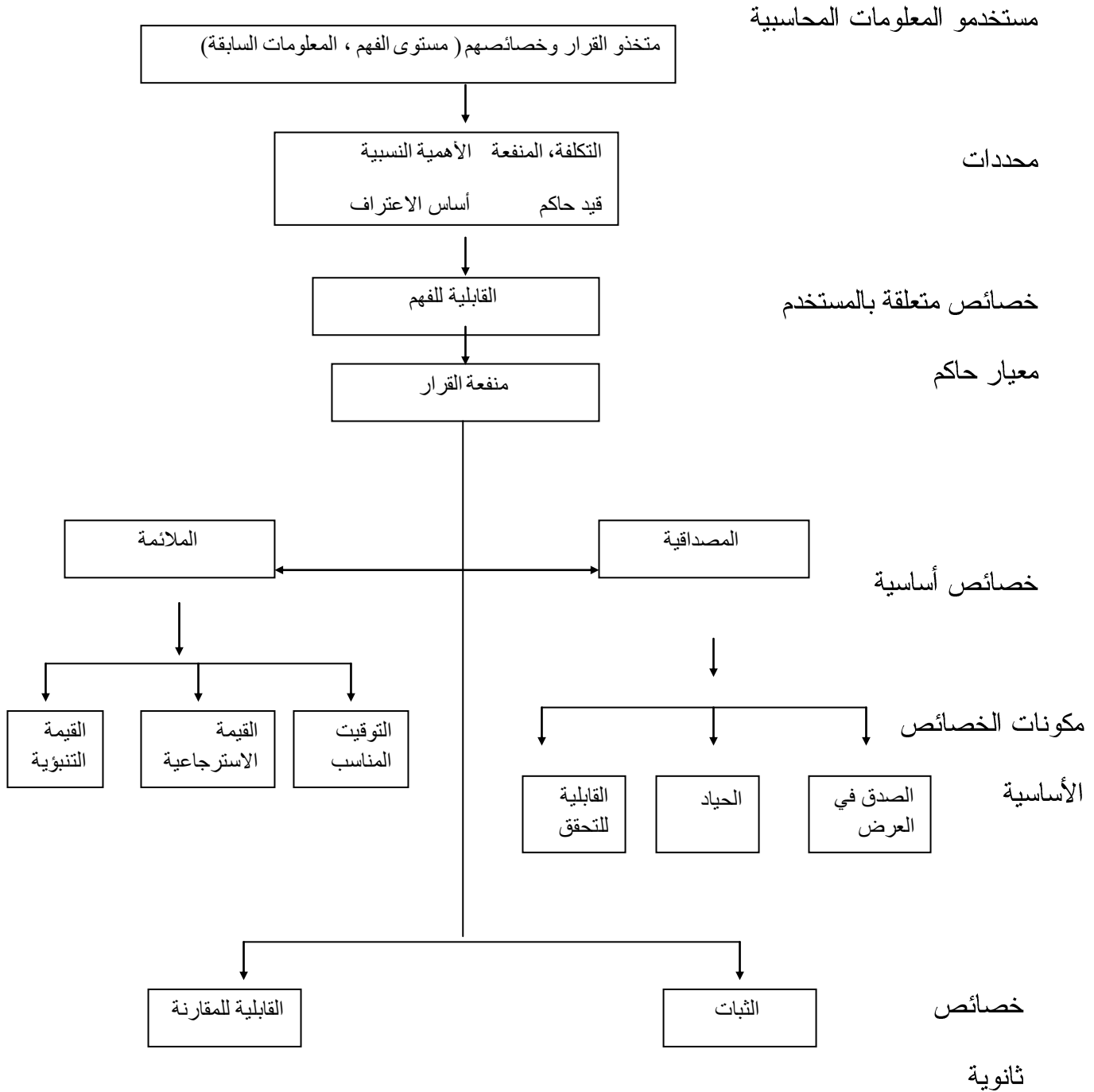
وعند الاتجاه من الأسفل إلى الأعلى نجد أيضا:

- 1 - قابلية المعلومات للمقارنة والثبات؛
- 2 - الفائدة في اتخاذ القرارات؛
- 3 - قابلية المعلومات للفهم؛

ومن هنا نجد أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل والأكثر

نفعاً وفائدة، وعن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات.

خصائص المعلومات المحاسبية: شكل رقم (1-2)



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي (2006)، نظرية المحاسبة، ص: 192.

1-2-1- الخصائص النوعية الرئيسية (الملائمة الموثوقية):

أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) إلى أن الملائمة والمصدقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، فكما ورد في قائمة مفاهيم (FASB) رقم -2- فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصدقية مع بعض الخواص الأخرى المتفرغة منهما. (1)

ويمكن القول بأن الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات لدراسة (FASB) ضمن مجال اتخاذ القرار هي بشكل عام تتمثل في:

1 - ملائمة المعلومات Relevance

2 - الثقة بالمعلومات Reliability

* ولكي تكون المعلومات ملائمة فلا بد من توفر خصائص فرعية، فأولا يجب أن يتم إعدادها لكي تصل في الوقت المناسب، وهذه الخاصية تعرف بالتوقيت المناسب أو التزامن ولكي تكون المعلومات ملائمة أيضا لا بد أن يكون لها القدرة على التنبؤ أو القدرة على التقييم المربح وكذلك القدرة على الاسترجاع.

* ولكي تكون المعلومات موثوقة فلا بد من توفير خصائص فرعية وهذه الخصائص الفرعية تتمثل في الصدق في العرض (صدق التعبير) عن الأحداث المحاسبية، والالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وكذلك يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للإثبات وإمكانية التحقق من

سلامتها. (2)

1- الملائمة Relevance : قامت خاصية الملائمة في الإطار الفكري للمحاسبة بواسطة

(Chamenrsn عام 1996م) الذي أوضح أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

(2) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

متخذي القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فلا بد أن ترتبط هذه المعلومات بشكل منطقي بالغرض من استخدامها وأن تكون مؤثرة فيه.

تتوفر الملائمة عندما تؤثر المعلومات بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين

وقد عرف (FASB) الملائمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها. (1)

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين (2)، فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار، فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية وتساعد المعلومات الملائمة على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الاستراتيجية للمعلومات)، وعلى سبيل المثال عندما تقوم إحدى الشركات بإصدار تقرير مالي فترتي فإن المعلومات التي تتضمنها تعتبر ملائمة لأنها توفر أساس للتنبؤ بالدخل السنوي كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق، وعلى ذلك فإنه لتكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت المناسب)، فإذا تأخر تقرير الشركة عن نتائجها الفترية لمدة ستة شهور بعد نهاية هذه الفترة فإن المعلومات ستكون أقل إفادة لأغراض اتخاذ القرار. (3)

فالمعلومات تمتلك خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين الداخليين والخارجيين وذلك بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. (4)

وتنضي هذه الخاصية (خاصية الملائمة) بأنه يجب أن تكون لغة المعلومات المحاسبية بصورة مبسطة تمكن المستخدم من فهم محتويات القوائم المالية. (1)

(1) - ناصر محمد علي الجهلي ، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

(2) - طلال الجراوي وريان نعوم (2007)، المحاسبة المالية 1: مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة، عمان، الأردن، ص: 276.

(3) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

(4) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير وانعكاس على هذا القرار.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

- 1 - خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.
- 2 - خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات.
- 3 - التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات.

وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الخصائص النوعية الفرعية لخاصية الملائمة كما يلي:

1-1-1-2-1- القيمة التنبؤية للمعلومات: تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ

القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة، فالملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية، دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف. (2)

ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضاً القدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة.

وعلى ضوء هذا فإن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل، حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها على القيام بعملية التنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل.

(1) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 49.

1-2-1-1-2- القيمة الاستراتيجية (التغذية الراجعة) للمعلومات:

تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استراتيجية عندما تكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الاستراتيجية للمعلومات أيضا التغذية الراجعة وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات. (1)

وبهذا نصل إلى أن خاصية القيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

1-2-1-1-3- التوقيت المناسب (الملائم):

يقصد بها أن تقدم المعلومات والبيانات المحاسبية في الوقت المناسب بحيث تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة. (2)

كما يقصد بالتوقيت الملائم كذلك، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها. (3)

وعلى ضوء هذا يمكن القول إن خاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو توفير المعلومات في حينها وتعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 49

(2) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص، 111.

(3) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 49.

2- الموثوقية (المصدقية): تتسم المعلومات المحاسبية بالمصدقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. وهي تعتبر خاصة ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات. (1)

وتعني المصدقية (الموثوقية) وجود دلائل إثبات تعزز ثقة المستخدم لهذه المعلومات. (2)

وتمتلك المعلومات المحاسبية هذه الخاصية عندما تكون خالية من الأخطاء الهامة ومن التحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. (3)

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر من (FASB) هي خاصية المعلومات المحاسبية التي تؤكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. (4)

لذلك يفضل ممن يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيراً صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل.

ولتحقيق خاصية المصدقية للمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

1 - الصدق في التعبير.

2 - الحياد.

3 - القابلية للتحقق.

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 194.

(2) - محمد يوسف خفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص : 56.

(3) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

(4) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 194.

1-2-1-2-1- الصدق في التعبير: يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. (1)

ويقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل. وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً.

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:

أ- التحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية وإتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.

ب- التحيز من قبل القائم بعملية القياس. (2)

وحتى تكون المعلومات المحاسبية خالية من أنواع التحيز يجب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، ومن الطبيعي أن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية، ولا بد أن تنطوي على قدر من التحيز البسيط.

1-2-1-2-2- الحياد

ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة مسبقاً. (3)

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 194.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 52.

(3) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

وبصفة عامة يقصد بحياد المعلومات المحاسبية تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل الى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين.⁽¹⁾

كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء، ولكن هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى.

1-2-1-3- القابلية للتحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها.⁽²⁾

كما يقصد بهذه الخاصية أنه إذا ما تمت الاستعانة على أكثر من شخص أو جهة في قياس معلومات محاسبية محددة فإن هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات سوف يتوصلون إلى نفس النتيجة إذا ما استخدمت نفس أساليب القياس المحاسبي.⁽³⁾

أي أن أي محاسب آخر لو أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج.⁽⁴⁾

(1) - رضوان حلوة حنان وآخرون (2004)، أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص32.

(2) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 194.

(3) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص : 110.

(4) - رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 32.

المعلومات المحاسبية تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرون بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت. (1)

1-2-1-3- العلاقة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية:

تعتبر الملائمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن للأسف لا يمكن أن يحدث ذلك دوما والسبب أن هناك كثير من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح.

وكما سبق الإشارة إلى أن خاصيتي الملائمة والمصدقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً في اتخاذ القرارات.

ولكن في الحياة العملية نادراً ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحوال تظهر حالة من المقايضة أو التبادل بين الخاصيتين، فتزيد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع درجة التأكد لدى الخاصية الثانية، وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات. (2)

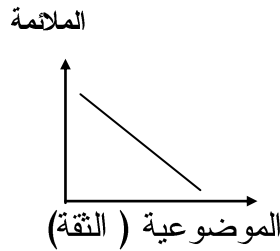
بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك احتمال التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية كما نجد أن هذا التعارض ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية. ومن المعروف أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة، إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه في المقابل تكون

(1) - بوتيغان حمزة (2010)، الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، ص : 83.

(2) - بوتيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص : 84.

أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها⁽¹⁾، ونتيجة لهذا التعارض فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (1-3) يوضح تعارض خاصية الملائمة والموثوقية



المصدر: ناصر محمد علي المجهلي (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، ص55.

وهكذا نجد أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث أنه كلما زادت جودة أحدهما انخفضت جودة الأخرى، وسيصبح من الضروري التضحية بقدر من الملائمة مقابل مزيد من الموضوعية أو العكس، وليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما. وكما أكد الموقف التقليدي للمحاسب أو المراجع الخارجي هو أن الاعتبار الأول الذي يجب أن تعطى له أهمية قصوى في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية هو الثقة، والعكس صحيح بالنسبة للقوائم الأخرى أو الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملائمة للمعلومات.⁽²⁾

1-2-2- الخصائص النوعية الثانوية (القابلية للمقارنة، الثبات، الإفصاح الكامل، القابلية للفهم)

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى يمكن الحكم عليها بالجودة، فإنه يستلزم مجموعة من الخصائص النوعية الثانوية الأخرى.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 55.

(2) - المرجع نفسه، ص : 55.

وتكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى (القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة في فترات أخرى (الثبات).⁽¹⁾

1-2-2-1- القابلية للمقارنة : تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم اختفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة.⁽²⁾

كما توجد دائما حاجة ملحة لمقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي تقييم الأداء، كما يجب أن يكون بالإمكان مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم ولذلك تظهر الحاجة إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغييرات في هذه السياسات.⁽³⁾

وكما هو معروف فإن إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في عقد المقارنات يعتبر أمرا حيويا، وذلك نظرا لعدم توفر مقياس مطلق لتقييم الأداء، ويتمثل الهدف من عقد المقارنة في تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية⁽⁴⁾، وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين نوعين من المعلومات أو الأرقام، لهذا يلزم الإشارة إلى أن عقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين :

1- المقارنة بين نتائج الفترات المحاسبية لنفس الوحدة الاقتصادية: ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

* إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم، بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد من فترة أخرى.

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

(4) - بوتيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

* إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة .

* إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى أخرى .

2- المقارنة بين نتائج الوحدات الاقتصادية المختلفة ويمكن إجراؤها إذا توافرت الشروط التالية :

* إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها .

* الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

1-2-2-2- الثبات :

يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في

إتباع نفس الطرائق المحاسبية (تقويم المخزون السلعي، تحديد عبء الاستهلاك).⁽¹⁾

وعندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة

في استخدامها للمعايير المحاسبية ولا يعني ذلك أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية

معينة الى طريقة أخرى حيث يمكنها التغيير في الطرق المحاسبية إذا ثبتت أفضليتها في هذه الحالة يلزم

الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.⁽²⁾

عند حدوث تغيير في الظروف أو المبادئ المحاسبية المستخدمة، يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا

التغيير المحاسبي ومبرر ذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

كما أن حدوث أي تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة

توضيحية لتقرير المراجع، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة

في التقارير المالية التي حدث فيها هذا التغيير.⁽³⁾

(1) - رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 33.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(3) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

ويقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المنشأة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى (1).

1-2-2-3- الإفصاح الكامل (الشمول):

يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم وصادق عن موارد المنشأة والتزاماتها كما أنه يجب الإفصاح عن كل المعلومات التي تحقق بدرجة كافية متطلبات الأهداف النوعية (2).

كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيد في تحقيق فعالية النظام الإداري بالأهداف (3).

وبالتالي فإنه لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية وذلك بما يتمشى مع اعتبارات الأهمية النسبية، ولتوفير المعلومات الكافية واللازمة في التقارير المالية فمبدأ الإفصاح الكامل يشمل على أربعة فروع أساسية:

- 1 - عن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير ذات الأغراض العامة.
- 2 - يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية إذا ما تم الإفصاح عن الدخل والثروة.
- 3 - أنه يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية.
- 4 - أن يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل التي بموجبها تحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

(3) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

1-2-2-4- القابلية للفهم: وهي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من

المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية والمحاسبية. (1)

إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم تعتبر شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد ذلك على مؤشرين أساسيين هما(2):

1- درجة الوضوح والبساطة: والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل، لأن البساطة

في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها. وحتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية بحيث أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة يتم الإفصاح عنها بشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.

2- مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدم المعلومات: يعكس هذا الشرط إمكانية استخدام

المعلومات المالية وفهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة، وبالمقابل يشترط أن يكون هذا الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات المالية.

ولكن في الواقع العملي نجد هناك صعوبات في تحقيق كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

السابق الإشارة إليها، إذا توفر بعضها قد يؤثر على إمكانية توفير الآخر بصورة كافية وتجدر الإشارة إلى أن خاصية الملائمة والمصدقية للمعلومات تمثلان خاصية الأرقام نفسها.

أما خاصيتي الثبات والقابلية للتحقق فيعكسان مفهومين يرتبطان بين نوعين أو أكثر من أرقام

المعلومات.

(1) - أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص : 18.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

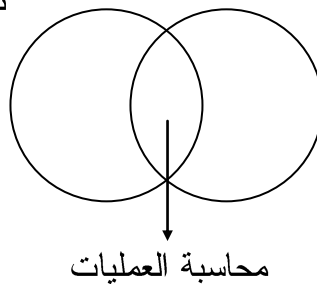
هناك رأيان بشأن نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإدارية

* الرأي الأول يرى أن نظام المعلومات المحاسبية جزء من نظام المعلومات الإداري، ويقتصر دور نظام المعلومات المحاسبية على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية، بغرض إعداد التقارير المالية للأطراف الخارجية، ويعرف نظام المعلومات الإداري طبقاً لهذا الرأي أنه (نظام متكامل من الآلات والأشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمشروع).

* والرأي الثاني يؤكد أن دور نظام المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل ويشمل تقديم المعلومات اللازمة للرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، أي أن أنصار هذا الرأي يرون أن نظام المعلومات المحاسبية هو النظام الأساسي وأن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبية. وقد جاءت جمعية المحاسبة الأمريكية وأعدت تقريراً للعمل على توفيق الرأيين السابقين حيث اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائف، ولكن يوجد هناك تداخل بين النظامين كما هو مبين بالشكل التالي ومنطقة التداخل هذه بين النظامين تمثل محاسبة العمليات الشكل (2-1) يوضح العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية ونظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية⁽¹⁾

نظام المعلومات الإداري



المصدر: احمد حلمي جمعة وآخرون (2007)، نظم المعلومات المحاسبية ط1، ص: 16

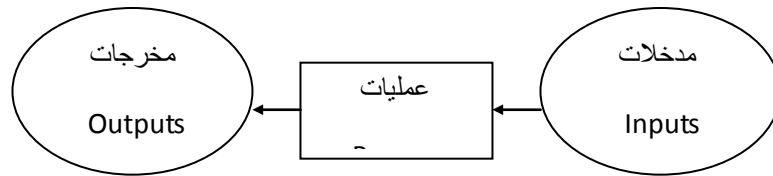
(1) احمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 16.

2-1- تعريفات هامة (النظام - نظم المعلومات)

(أ) - النظام: هو عبارة عن وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف⁽¹⁾.

النظام يمكن النظر إليه كمجموعة من العمليات التي تتلقى مدخلات معينة وتنتج مخرجات معينة، طبيعة هذه المدخلات والعمليات والمخرجات محكومة أو تتحدد بطبيعة الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.⁽²⁾

شكل (2-2) نموذج مبسط للنظام



مصدر: سونيا محمد البكري (1999) ، نظم المعلومات الإدارية ، ص : 30.

والنظام أيضا عبارة عن إطار متكامل يحقق عدة أهداف ، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام⁽³⁾.

كما عرف النظام على أنه مجموعة من العناصر والمكونات المادية وغير المادية المتفاعلة مع بعضها البعض ضمن إطار محدد العلاقات من أجل تحقيق هدف معين أو وظيفة محددة⁽⁴⁾.

(1) - ستيفن أ. موسكوف و مارك ج سيمكن (2002) ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص: 21.

(2) - سونيا محمد البكري ، مرجع سبق ذكره، ، ص : 30.

(3) - كمال الدين الدهراوي (2005)، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، ص : 16.

(4) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 28.

وهكذا يتضح لنا أن النظام بوجه عام يتكون من مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تعمل بشكل متوازن التفاعل في ظل شبكة من الاتصالات تساعد على انسياب المعلومات لضمان تحديد السلوك الذي يجب أن يسلكه النظام لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف المنشودة فيه.

بوجه عام تعرف المنظمة Organization بأنها عبارة عن مجموعة من الأشخاص تتعاون لتحقيق هدف مشترك داخل إطار قانوني يعرف سلطات ومسؤوليات كل شخص منهم. وعادة ما تعد المنظمة قسم للإدارة يحفظ توجيه أهدافها ويدير اتصالات المعلومات بينها وبين بيئتها ويسهل من سريان المعلومات داخل أجزائها، ويسمى نظام المعلومات المستخدم في دعم تلك الأنشطة بنظام المعلومات الإدارية

(A.I.S) Administrative Information System

ويقوم ذلك النظام (A.I.S) نمطياً يحفظ المعلومات عن العاملين والعملاء والمنتجات أو الخدمات والأوامر والشحنات وموارد التمويل والحسابات وما إلى ذلك بالنسبة للمنظمة، ويحتوي نظام المعلومات الإداري على العمليات اللازمة لتشغيل المعلومات وهو يتكون من عدد من نظم المعلومات المستقلة (حيث توجد نظم جزئية لإدارة الأفراد أو إدارة الإنتاج أو التمويل وما إلى ذلك).⁽¹⁾

ب- المعلومات:

يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم، ويمكن لنظم المعلومات أن تساعد المديرين والعاملين في تحليل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة.⁽²⁾

كما يمكن تعريف أي نظام معلومات على أنه مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصالات وموارد البيانات، والتي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات لمساندة اتخاذ القرارات والتعاون

(1) أمين السيد أحمد لطفى، مرجع سبق ذكره، ص : 14.

(2) سونيا محمد البكري و إبراهيم سلطان (2001)، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، ص : 14.

والرقابة داخل المنظمة وتتضمن نظم المعلومات معلومات عن الأفراد والأشياء والأماكن والأحداث الخاصة بالمنظمة أو عناصر البيئة المؤثرة فيها. (1)

وتعد نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة الداخلية، وبين المنظمة والبيئة الخارجية بما فيها من مؤشرات، وتساهم المعلومات بذلك في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة، وإيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية واحتياجات المنظمة ومواردها. (2)

2-2- وظائف نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه

إن استخدام نظام معلومات محاسبي محوسب في منشأة ما له العديد من الفوائد التي يحققها هذا النظام من خلال القيام بوظائفه سواء أنشأ هذا النظام من الصفر أو كان نتيجة تحويل النظام المحاسبي التقليدي (اليدوي) لنظام محاسبي محوسب (آلي) يكون ناتج عن أتمت النظام اليدوي. (3)

يحقق نظام المعلومات المحاسبية العديد من الوظائف وأهمها:

- 1 - وظيفة تجميع البيانات المحاسبية.
 - 2 - وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبية.
 - 3 - وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأة.
 - 4 - وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية.
 - 5 - وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.
- يتم في الوظيفة الأولى تجميع البيانات المحاسبية وإدخالها باستخدام نهايات طرفية مثل (الكاثود) وهو قارئ رموز السلع المباعة في نقاط البيع أو مثل لوحات مفاتيح الحواسيب، وهذه البيانات المحاسبية تعبر عن أحداث النشاط الاقتصادي في المنشأة المتمثل بالعمليات المالية التبادلية بين منشأة الأعمال والأطراف الداخلية

(1) - منال محمد الكردي وجمال إبراهيم العبد (2003)، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص: 13.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

(3) - محمد يوسف خفناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

(كالموظفين والملاك) وبينها الأطراف الخارجية (كالمستثمرين والحكومة)، فعملية البيع مع العملاء مثلا تمثل عملية، مالية تبادلية يكون طرفها الأول المنشأة وطرفها الثاني العميل يتم فيها تسليم بضاعة للعميل وتحصيل نقد مقابلها ، هذه العملية المالية التبادلية ينتج عنها بيانات محاسبية مثل : اسم العميل، عنوانه، قيمة ما حصل منه، صنف البضاعة المباعة، عدد الوحدات المباعة، إجمالي ثمن المبيعات، كل هذه البيانات المحاسبية تكون موثقة بمستندات وأوراق ثبوتية تشكل عنصرا مهما من عناصر النظام المحاسبي سواء اليدوي أو المحوسب، نقطة الاختلاف بين اليدوي والمحوسب تبدأ من هنا حيث أن النظام المحاسبي اليدوي يسجل هذه البيانات المحاسبية بعد تجميعها في سجلات يدوية مثل دفتر اليومية الذي تفيد فيه العمليات المالية التبادلية ودفتر الأستاذ العام الذي ترحل إليه القيود اليومية من دفتر اليومية، هذا لا يعني عدم وجود ما يقابل هذه السجلات في النظام المحاسبي الآلي، فالنظام المعلوماتي المحاسبي يحتوي على جداول تخزن فيها البيانات المحاسبية بعد مراجعتها.

فالوظيفة الثانية إذن في نظام المعلومات المحاسبية تتحقق من صحة البيانات المحاسبية قبل إدخالها في قواعد بيانات النظام المحاسبي، فبعد التحقق يتم الإدخال بواسطة لوحة المفاتيح كوسيلة إدخال للحاسب الآلي، وبعد الإدخال يتم التخزين في القرص الصلب للحاسب.

تتم المعالجة المحاسبية للبيانات المحاسبية مباشرة بعد إدخالها أو من خلال استرجاعها بعد تخزينها في النظام، وفي الحالتين تتم المعالجة من خلال العمليات الحسابية كالجمع والطرح والضرب والقسمة أو العمليات المحاسبية كالترحيل والترصيد والتبويب وحل المعادلات المحاسبية كطرق الإهلاك للأصول الثابتة مثل طريقة القسط الثابت.

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى تزويد الإدارة بمعلومات ذات ثلاث خصائص وهي الدقة (Accuracy) والشمول (Completeness) والوقتية (Timeliness)، والتي على أساسها نجد مدى كفاءة النظام في خدمة المؤسسة⁽¹⁾.

(1) - ستيفن أ. موسكوف، مارك ج. سيمكن، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

وكما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبية فإنه يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين فقد يكون مستخدم المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعلاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبية ما يلي: (1)

1- تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج منها:

تتمثل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الناتجة من العديد من الأحداث المالية التي يطلق عليها (العمليات المحاسبية) ويقوم نظام المعلومات المحاسبية بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وترحيلها وتجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج منها ويعمل نظام المعلومات المحاسبية على تحقيق ذلك وفقا للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.

2- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجيين لاتخاذ القرارات، ويتم توفير هذا النوع من الاحتياجات للأطراف الداخلية من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين معظمها يتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

3- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية بعد ما يتم تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء ، بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها الأنظمة الفرعية في الشركة، ويستخدم في عملية تقييم الأداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم

(1) ناصر علي المجعلي، مرجع سبق ذكره، ص : 31.

استنتاجها من التقارير المالية المنشورة، ولعل أهم هذه المؤشرات الربحية العائد على رأس المال المستثمر وغيرها.

كما ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط لمستخدميها من الأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين والجهات المهنية والحكومية وغيرها.

4- تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:

يقصد بذلك الحماية للأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة على النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها، وكذلك المحافظة على السجلات وحمايتها حتى لا تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف، والمحافظة على السندات الهامة مثل عقد التأسيس للوحدة الاقتصادية والعقود بين الوحدة والأطراف الأخرى.⁽¹⁾

والوظيفة الرقابية لنظام المعلومات تتمثل في توفير الرقابة الداخلية الكافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق لكي تكون هذه تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المنشأة.

من خلال هذه الأهداف نجد أن الرقابة على النظام تهدف إلى الرقابة الفاعلة على البيانات المسجلة ودقتها للمحافظة على أصول المنشأة، لذلك تشمل عملية الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 31.

2-3- مقومات نظام المعلومات المحاسبية:

مما سبق، يمكننا أن نستخلص الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوافر في النظام الجيد. ولاشك أن هذه الخصائص يجب أن ترتبط بمقدرة النظام على تحقيق أهدافه التي يتم تصميمه من أجلها، وباختصار فإن مقومات النظام الجيد تتلخص في (1):

1 - أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلاءم مع الهدف العام للمؤسسة.

2 - أن يكون النظام ملائماً، ويتسم بالمرونة الكافية لتمكنه من التأقلم مع المتغيرات التي تحيط بالنظام.

3 - أن يكون النظام مستقلاً حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة

4 - أن يكون للنظام علاقات كافية مترابطة الأركان الأساسية والبيئية التي تحيط به و التي

يمكن التأقلم والتلائم معها في الوقت المناسب للوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة والمرغوبة.

كما توجد مجموعة من الشروط والخصائص التي يجب توافرها في نظام المعلومات حتى يتصف

بالفعالية ومن أهمها ما يلي: (2)

1 - أن يرتبط النظام بالهيكل التنظيمي للمنشأة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتأدية الوظائف

الإدارية من تخطيط ورقابة.

2 - أن يكون مصدراً لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ الخطط.

3 - أن يعمل على تحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد

التقارير المالية، وبين تكلفة النظام بما يحافظ على اقتصاديات التشغيل.

4 - أن يقوم بتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب.

(1) - عبد الحي مرعي (1993)، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص: 48.

(2) - أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

5 - أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات للاتصال تتدفق خلالها المعلومات إلى داخل

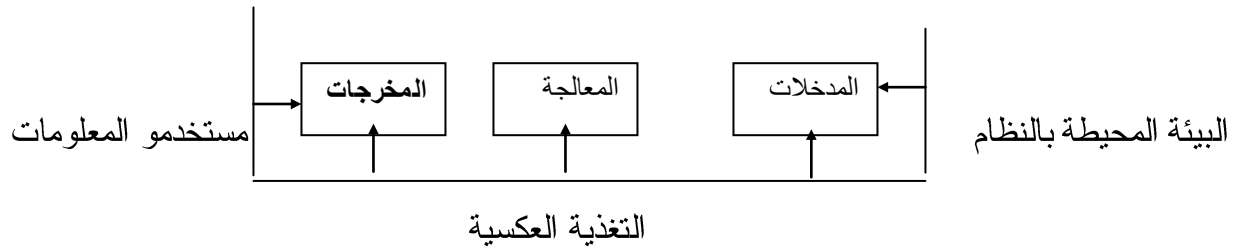
وخارج المؤسسة.

2-4- دور البيانات والمعلومات في نظام المعلومات المحاسبية وأثرها في تعزيز جودة المعلومات:

يتضمن نظام المعلومات المحاسبية لتشغيل البيانات والمعلومات المحاسبية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يجب القيام بها حتى تتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة في اتخاذ القرار.

وتشمل دورة تشغيل البيانات للمعلومات المحاسبية في المراحل الرئيسية التالية⁽¹⁾:

الشكل رقم (2-3) دورة تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبية



المصدر : محمد يوسف خفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية ص: 200.

قبل التشغيل الرسمي لنظام المعلومات المحاسبية وإطلاق عنان تفاعله مع الأنظمة الأخرى المكونة لمنشأة الأعمال يتم اختبار هذا النظام من حيث مدى كفاءة مكوناته وفعاليتها من برمجيات ومعدات وأفراد وقواعد بيانات ومستندات في تكاملها لتحقيق أهداف النظام ومتطلباته.

أ- المدخلات:

فالمدخلات بشكل عام تمثل المواد الأولية في العملية الإنتاجية، القوة العاملة من مهارة وكمية قوى، مكائن ومعدات ووسائل عمل، معايير من كل الأنواع، صيانة الوسائل المنتجة ، قوة التجهيز وغيرها.

(1) - محمد يوسف خفناوي، مرجع سبق ذكره، ص : 200.

وتمثل المدخلات أيضا ما يتم جمعه من بيانات عن مختلف العمليات والأحداث المالية والكمية الناشئة عن علاقة المنشأة بالأطراف الخارجية، لذا فإن الدقة في اختيار البيانات يعتبر أمر في غاية الأهمية.

وحتى تستطيع المؤسسة الحصول على المعلومات المطلوبة واسترجاعها لابد أن تحتفظ الشركة بنظام محاسبي سليم يمكنها من تسجيل البيانات المالية الناتجة عن عمليات الشركة اليومية وتحويلها إلى معلومات ملائمة يتم توصيلها إلى الأطراف الخارجية، وتشمل مرحلة المدخلات للبيانات المالية المتصلة بالعمليات الفرعية التالية:

- تسجيل البيانات.
- تصنيف البيانات.
- تجميع البيانات.
- التأكد من صحة البيانات.

وتتم الخطوات السابقة بحسب النظام الذي تستخدمه المنشأة سواء كان يدويا أو آليا، إلا أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظم جمع البيانات وفر إمكانية جمع البيانات وتسجيلها مباشرة من خلال إدخالها إلى قاعدة البيانات.

إن معظم الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المنظمات يتم توضيحها من خلال وثائق مكتوبة، هذه الأخيرة تشكل الدليل على أن الحدث الاقتصادي قد تم وقوعه وأصبح يشكل المستند الأساسي الذي يقدم البيانات التي تستخدم في عملية التسجيل المحاسبي.⁽¹⁾

وتلعب المستندات دورا مهما في النظام المحاسبي وفي فعاليات دورة العمليات في المنظمة.

وبالإضافة إلى أن هذه المستندات تعتبر سجلات مكتوبة فإنها تخدم عدة أغراض مثل⁽²⁾:

(1) ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) كمال الدين مصطفى الدهراوي مرجع سبق ذكره، ص : 64.

- 1 - التفويض ببدء عملية معينة، فأوامر المبيعات مثلا تؤدي إلى تفويض لشحن البضاعة إلى العمل.
 - 2 - تراقب التدفق الطبيعي للموارد، فمثلا أوامر المبيعات يمكن أن تراقب حركة البضاعة المطلوبة من المخازن إلى منطقة شحن البضاعة إلى العميل.
 - 3 - تعكس المسؤولية والمحاسبة عن الأعمال المتخذة، فمثلا فواتير الموردين يتم التوقيع عليها للتأكد من دقة البيانات المدونة به.
 - 4 - تؤدي إلى وجود قاعدة بيانات حديثة وكاملة. فمثلا صور فاتورة المبيعات تستخدم لتحديث الأرصدة الخاصة بالمخزون وحسابات المدينين ثم توضع في ملفات لتمثل تسجيل تاريخي للمبيعات.
- إن التصميم الجيد لكل من المستندات الأولية وعمليات إدخال البيانات يساعد في تحسين جودة الرقابة على جميع البيانات في المنشأة.

أما في ظل الأنظمة الالكترونية (استخدام الكمبيوتر) يوجد منهجان أساسيان لعمليات المعالجة هما: (1)

1- نظم معالجة الملفات (الدفعات):

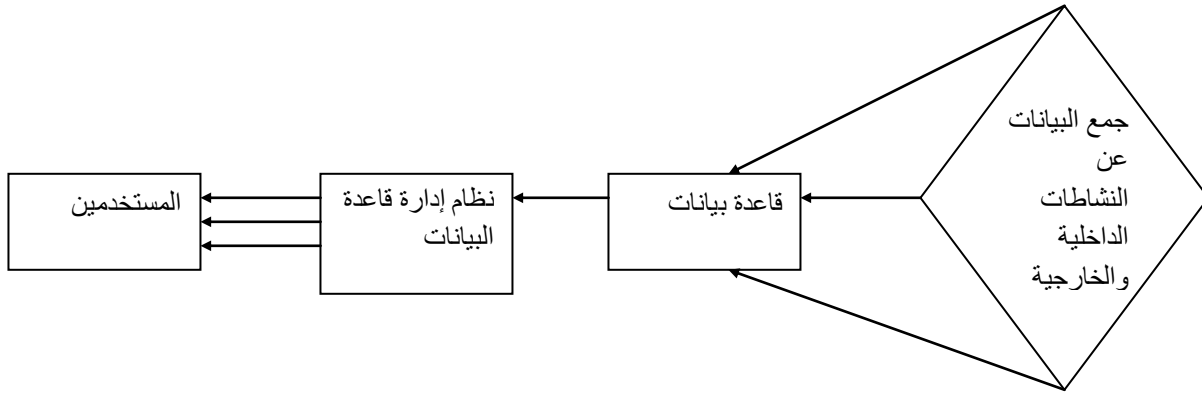
حيث يتم تجميع البيانات المرغوب معالجتها وإدخالها في ملف، ثم يتم معالجتها دفعة واحدة من أجل الحصول على النتائج لجميع البيانات مرة واحدة.

2- نظم المعالجة الفورية (المباشرة):

يتم تشغيل كل معاملة على حده بعد إدخالها إلى الحاسب مباشرة، وتظهر النتائج لهذه المعالجة بصورة فورية ومباشرة، مما يعني ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة حتى تعكس نتائج أخرى تخص أحداث جديدة وقعت بالنظام، وهكذا يمكن الحصول على تقارير عن آخر موقف لأي نشاط في أي لحظة.

(1) - ناصر محمد علي الجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 36.

شكل رقم (2-4) نظام تشغيل قواعد البيانات



المصدر: ناصر محمد علي المجهلي (2009)، ص : 36.

ب- المخرجات:

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وعلى ضوء ذلك ، فإن النظام المحاسبي يجب أن يصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على⁽¹⁾.

(أ)- ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها. وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية والموازنات التقديرية، بالإضافة إلى التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

(ب)- عرض وتحليل نتائج فعاليات وأنشطة وأقسام الوحدة الاقتصادية بحيث يتمكن القائمون على إدارة الوحدة الاقتصادية من تقويم أداء الأنشطة المختلفة. وبناء على ذلك فإن التقارير المالية تعد الشكل الأكثر استخداماً في تقييم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. وهذه التقارير هي أداة اتصال بين نظام المعلومات

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص : 36.

المحاسبى والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير و ملائمتها للمستخدمين.

وتمثل التقارير المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية التي تكون في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي يتم إعدادها حسب الطلب والتي يجب أن تكون واضحة وذات فائدة في اتخاذ القرار.

وحتى تحتوي التقارير المالية (المخرجات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه يجب مراعاة الشروط التالية عند إعداد وعرض وتصميم أشكال التقارير: ⁽¹⁾

1 ضرورة وضوح وسهولة فهم التقارير المالية خاصة وأن معظم مستخدميها ليسو ممن يمتلكون خبرات محاسبية.

2 ملائمة التقارير المالية لاحتياجات المستويات الإدارية داخل المنظمة ، وكذلك المستخدمين الخارجيين.

3 تقليل الفجوة الزمنية بين اتخاذ القرارات وتقارير الأداء عن النتائج المترتبة على هذه القرارات.

4 تحديد ما يجب إدراجه والإفصاح عنه في التقارير المالية، وما يجب حذفه وإهماله منها، في ظل محددات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (التكلفة والمنفعة، والأهمية النسبية).
ويميل الاتجاه حالياً إلى تخفيض هذا الكم الهائل من التقارير والبيانات من خلال إتباع مبدأ (الإدارة بالاستنتاج) الذي يقضي بعدم ضرورة إعداد تقارير حول الفعاليات والأقسام التي تنجح في تحقيق الخطة الموضوعية لها. وبالتالي يقتصر إعداد التقارير حول الفعاليات والأقسام التي لا تنجح في تحقيق الخطة الموضوعية لها أي التي ينتج عن أدائها انحرافات ملحوظة في الأهداف المرسومة في الخطة.

ويؤدي استخدام هذا المبدأ في إعداد التقارير المالية إلى اختصار المعلومات التي تحتويها، حيث أنها تشمل على الانحرافات الهامة فقط مما يوفر الوقت اللازم لإنتاج هذه التقارير والجهد اللازم لتقويمها.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

د- التغذية العكسية:

إنها مدخل للنظام بشكل عكسي أو بمعنى آخر إنها معلومات مستخلصة من عملية أو حالة تستخدم في مراقبة المعلومات تنقل مباشرة أو في المستقبل (القرارات) أو التخطيط لها أو تعديلها بما يتلاءم مع العملية أو الحالة⁽¹⁾.

في هذه العملية يجب أن يكون لنظام المعلومات المحاسبي القدرة على القيام بإنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة التي تساعد على مقارنتها مع المعايير المحددة مسبقاً.

- الخصائص النوعية للمعلومات- مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فاعليتها وكفاءتها في عملية اتخاذ القرار.

حيث ينظر إلى مفهوم التغذية العكسية بأنها عملية ضرورية للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة لدى الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً.

كما تمثل التغذية العكسية أداة فعالة في كفاءة الأداء الفعلي للمؤسسة مع خططها. أو بأداء المؤسسات المماثلة، أو بالأداء الفعلي للفترات السابقة للفترات السابقة بهدف التعرف على مدى تحقيق الأهداف المعلن عنها من ناحية، كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المتاحة لها من ناحية أخرى لتحديد الانحرافات واكتشاف نقاط الضعف والقوة بغية التصرف على أسبابها والعوامل التي ساعدت في ظهورها.

وحتى يتسنى لنظام المعلومات المحاسبية من توفير الخصائص للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي يحتاجها مختلف المستخدمين، فإنه يجب تصميم المعلومات المحاسبية على ضوء نوعية المخرجات المطلوبة والتي على أساسها يتم تحديد المدخلات اللازمة ومعالجتها بالطريقة المرغوبة عنها إنتاج مخرجات مناسبة لجودة اتخاذ القرار⁽²⁾.

(1) - حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص : 34.

(2) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 38

2-5- الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبية:

تعد الرقابة الداخلية من أهم مقومات نظم المعلومات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تحسين وتعزيز جودة المعلومات كمخرجات نهائية لنظم المعلومات. ولهذا من الممكن التطرق لإعطاء فكرة توضيحية بمفهوم الرقابة الداخلية وبيئة وإجراءات الرقابة.

2-5-1- تعريف الرقابة الداخلية:

ويمكن تعريف الرقابة الداخلية : " مجموعة الإجراءات والسياسات التي توضع لتؤمن وتؤكد أن الأهداف المحددة من قبل الإدارة قد تم تحقيقها" (1).

كما تعرف الرقابة الداخلية على أنها " الخطة التنظيمية، وكافة الطرق والمقاييس المتنافسة التي تتبعها المنظمة لحماية أصولها، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدما. إن وضع نظام جيد للرقابة الداخلية هو من أهم واجبات الإدارة، فالإدارة عليها ألا توفر بيئة رقابية جيدة وذلك عن طريق الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، من وظائف الإدارات واللجان المختلفة، سياسات الموظفين بالإضافة إلى جميع الوسائل والإجراءات التي توفر الرقابة على الأداء. وثانيا يجب على الإدارة توفير نظام محاسبي فعال الذي يقدم البيانات المحاسبية الكاملة والصحيحة واللائمة.

ومحاسبيا الإجراءات الرقابية المهمة التي تساعد في أداء العمل هي التي :

1 - تقدم البيانات المالية الدقيقة والصحيحة.

2 - تحافظ على أصول الشركة.

(1) رضوان حلوة حنان وآخرون (2004)، أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، الأردن، ص : 56.

2-5-2- خصائص نظام الرقابة الداخلية:

إن أي نظام فعال وجيد للرقابة الداخلية يجب أن يتضمن ما يلي⁽¹⁾:

- 1 - الاختبار المناسب للموظفين بما يتلائم مع التوصيف المطلوب لكل وظيفة ضمن المشروع.
- 2 - تحديد المسؤوليات لكل وظيفة ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة والفصل التام بين المسؤوليات وخصوصاً بين وظائف التسجيل المحاسبي وحياسة الأصول.
- 3 - تأمين المجموعة الدفترية والمستندية المناسبة وكذلك المعدات الصحيحة .
- 4 - تدوير الموظفين.
- 5 - وضع أسس للقيام بالتدقيق الداخلي بشكل دائم.
- 6 - المحافظة على الأصول والعناية بها وحمايتها بشكل صحيح.

(1) - رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 56.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة وهذا الانفصال الذي أوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينة لذا كان لابد من تطوير ميزانية في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الأسهم وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام، وما لبثت أزمة الكساد التي حلت بالنظام الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح إن نشأت المطالبة بعرض حركة أموال المشروع ونشاطه خلال العام عن طريق عرض مشترياته ومبيعاته ومصروفاته المختلفة مما يظهر المقدرة الكسبية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، ومما يمكنه من توزيع الأرباح على المساهمين، وتأثير التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الديون للمقرضين والبنوك وغيرهم من الدائنين وقد عبرت حسابات النتائج عن هذه الحركة من خلال حساب التشغيل الذي كان يعبر عن نشاط الإنتاج وقيم أداء وظيفة المتاجرة المتمثل بالشراء والبيع وحساب الأرباح والخسائر الذي أيضا كان يقيم أداء وظيفتي الإدارة والتمويل⁽¹⁾.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوظيفة الرئيسية الثانية للمحاسبة إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية والمالية، وقد ازدادت أهميته خصوصا بعد التحول التاريخي الذي حدث في شكل المؤسسات، والذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة مما استوجب معه البحث في السبل والأساليب التي تمكن المالكين من الرقابة على ممتلكاتهم، فارتقى شأن الإفصاح المحاسبي وأنيطت به مهمة تحقيق الرقابة والشفافية على أموال الممتلكين، وكذا نقل الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وحتى يقوم الإفصاح بهذا الدور فإنه يستوجب توافر مجموعة من الأركان والمقومات:

(1) - لعبيبي هاتوخلف، (2009): الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، فرع بغداد، العراق، ص: 25.

1-1- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور الإفصاح:

من زاوية تاريخية يرتبط تزايد أهمية مبدأ أو معيار الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة ذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الكمية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر نهايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايتها الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح (Disclosure) والملائمة (Relevance) والمصدقية (Reliability) والقابلية للمقارنة (Conservation) والموضوعية (Objectivity) والقابلية للتحقق (Verifiability).

كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كإفتاحتها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية مبدأ الإفصاح من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة إذا فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفاء .

ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق ضمن هذا السياق شهد عام 1974 حدثاً بارزاً ترك آثاراً جوهرية على شكل الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذلك العام تشريع عن الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة إلى (SEC) وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة وقد ترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين:

أولهما: اتساق نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.

ثانيهما: تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي المسار نفسه أصدرت كذلك اللجنة الدولية للمحاسبة (IAS) المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) والخاص بعرض قواعد الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك⁽¹⁾.

الإفصاح المحاسبي هو روح أي مؤسسة ونجاحها، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات المؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه المؤسسات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

1-2- تعريف الإفصاح المحاسبي:

يهدف التعريف أساساً إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم، وبالرجوع إلى عدة مؤلفات تم الوصول إلى عدة تعاريف سيتم عرضها ومناقشتها بهدف الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

فقد عرف الإفصاح بشكل عام فإنه: " بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها⁽²⁾."

(1) - لعبيبي هاتوخلف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) - محمد سمير الصبان، (1989)، دراسات في المحاسبة المالية- أموال القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص245.

وقد عرف أيضا الإفصاح على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد (1).

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن جميعها ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها حيث ركز التعريف الأول على نقل المعلومات من مصدر إنتاجها ممن يعلمها لمن لا يعلمها، في حين ركز التعريف الثاني على المعلومات الضرورية اللازمة فقط.

ومن جهة أخرى وحسب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فإن الإفصاح يعني إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيجادها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة (2).

1-3- أنواع الإفصاح المحاسبي:

بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته، إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق على إطار محدد للإفصاح، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:

1-3-1 الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية القوائم والتقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات

ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

(2) - لعبيبي هاتوخلف، مرجع سبق ذكره، ص 08.

كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (1).

غير أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية تبقى هدفا صعب المنال وذلك للأسباب التالية (2):

* أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفة لذلك يجب أن تكون تكلفتها أقل من منفعتها المتوقعة.

* أن الزيادة غير المهمة أو الزائدة عن الحد تخفض من القدرة على استيعاب المعلومات أي زيادة عبء المعلومات التي يصعب تفسيرها أو الاستفادة منها.

هذا وقد يصبح من الضروري تعيين حدود دنيا لما يجب أن يفصح عنه مع ملاحظة أن الإفصاح الزائد عن هذه الحدود قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية المحاسبية وغيرها من التقارير المالية وقد يلفت النظر إلى مجالات تفصيلية ليست ذات أهمية نسبية أكبر من مجالات أخرى، كما أن الإفصاح بأقل مما يجب لا يكون إفصاح كاف.

الإفصاح الكامل أي أن يشمل الإفصاح كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها (3).

1-3-2 الإفصاح الكافي: أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل

المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(2) - رضوان حلوة حنان، (2006): النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 466.

(3) - لعبيبي هاتوخلف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

1-3-3 الإفصاح العادل: ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة⁽¹⁾.

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

1-3-4 الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

1-3-5 الإفصاح الوقائي: يهدف هذا النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام

المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل⁽²⁾.

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية؛ بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي

(1) - بوتوغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) - أمين السيد أحمد لطفي، (2007): نظرية المحاسبة "القياس والإفصاح والنقرير المالي"، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر،

يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

في الواقع العملي وبعيدا عن التحيز لا بد من الإفصاح على كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة⁽¹⁾.

فروض الإفصاح الوقائي: ينطلق الإفصاح الوقائي من الفروض التالية⁽²⁾:

*فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستخدم الخارجي عموماً، أي أن المساهمون الحاليون والمرتبون والمقرضون والدائنون، وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية والفتنة.

*المستثمر الخارجي يحتاج معلومات تتعلق بالدخل والثروة في الوحدة المحاسبية المعينة.

* تعتبر القوائم المالية ذات الأغراض العامة من أنسب الوسائل للإفصاح المحاسبي وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع.

* فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع قوائم: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تغيير حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي المحاسبي وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح.

*تعتبر القوائم المالية الأربعة مترابطة ومتكاملة، ويعني ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي وينظمها تطبيق القيد المزدوج، أما التكامل فيعني تجميع وتشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلا وضع السيولة في الوحدة المحاسبية أو معرفة إمكاناتها في توليد الأرباح مستقبلاً، فالتكامل يعني النظرة الشمولية .

(1) - بونيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) - المرجع نفسه.

*الإفصاح الوقائي لا يقتصر على عرض القوائم المالية الأساسية الأربعة فقط بل يشمل معلومات أخرى إضافية تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية وهي:

أ- الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة.

ب- جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.

ج- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.

د- تقرير الإدارة يتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.

في ضوء ما سبق نجد أن الإفصاح الوقائي الذي يمثل الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي صاحب الدراية والمعرفة المحدودة في استخدام المعلومات لذلك يتطلب تبسيط المعلومات والبعد عن المعلومات التي تتصف بالتعقيد، أي تقديم معلومات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية.

كذلك يجب أن يتصف الإفصاح بصفات ثلاث وهي أن يكون كافياً وعادلاً وكاملاً فالكفاية هي الحد الأدنى من المعلومات، وعادلاً أن يراعي الإفصاح جميع الأطراف، أما كاملاً أن يتم التركيز على نوعية المعلومات وأهميتها وليس الكم.

متطلبات الإفصاح الوقائي:

يتطلب الإفصاح الوقائي العديد من الإفصاحات الضرورية إلى حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المحاسبية وهي الإفصاح عن:

أ- السياسات المحاسبية.

ب- التغيرات في السياسات المحاسبية.

ج- التغيرات في التقديرات المحاسبية.

د- تصحيح الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية.

هـ- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية.

و- المكاسب والخسائر المحتملة (الاحتمالات الطارئة).

ز- الاحتياطات المالية.

ح- الأحداث اللاحقة.

ط- الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالمنشأة.

1-3-6 الإفصاح المعرفي أو التثقيفي: وهو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات

الاستثمارية (1).

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (2).

ويشير مصطلح الإفصاح المعرفي أو التثقيفي (الإعلامي) إلى الاتجاه نحو زيادة التوسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات؛ حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم ذو الدراية والاطلاع الواسعين والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي، على المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية (3).

متطلبات الإفصاح المعرفي أو التثقيفي:

كما سبق أن ذكرنا فإن الإفصاح التثقيفي يفرض مستخدماً حصيفاً ذو دراية وخبرة واسعين في مجال تحليل المعلومات وعمل المقارنات والتنبؤات، حيث ينقل الإفصاح التثقيفي الاهتمام بالقوائم المالية الأساسية

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 33.

(2) - بوتنيغان حمزة، مرجع سابق، ص 21.

(3) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ذات الغرض العام وفقاً للإفصاح التقليدي بالكامل ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم والإفصاحات مثل (1):

- إعداد التقارير أو القوائم المالية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار أي تطبيق محاسبة التضخم.
- إعداد تقارير مرحلية مؤقتة عن نشاط و نتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي بصورة نصف سنوية أو ربع سنوية.
- إعداد التقارير القطاعية أو ما يسمى بشركة المجموعة التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات في نفس الوقت (معدات مكتبية، قطع غيار السيارات، أدوات كهربائية، نشاط تمويلي، نشاط سياحي) وذلك بإعداد تقرير مالي عن كل نشاط.
- الإفصاح عن التنبؤات المالية، فلقد ركز المستخدمون للمعلومات (مساهمون ومقرضون حاليون ومتوقعون) على طلب معلومات أكثر وأفضل للإفصاح عن توقعات الشركة في المستقبل.
- تقرر الإدارة حيث يتعلق بمناقشة تحليلات الإدارة لثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة المحاسبية وهي جانب السيولة والهيكل التمويلي للوحدة، وجانب مصادر رأس المال، وجانب نتائج العمليات.
- عدة إفصاحات أخرى متفرقة وهي :
- * الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- * الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة وجود فروع خارجية أو شركات أجنبية تابعة.
- * سياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وهيكل المنشأة التمويلي.

(1) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

* الاستثمارات والصفقات في المنشآت التابعة وفي المنشآت الزميلة والتقارير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة والإفصاح عن الجهات المقربة.

* معدل عائد السهم.

* إعداد قائمة الدخل وفق مراحل متعددة بحيث يتم الفصل بين العناصر العادية وغير العادية من أجل رفع قابلية البيانات للمقارنة.

ويتضح مما سبق أن الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) يركز على مفهوم التقارير المالية التي هي أشمل من القوائم المالية بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية إضافية، ويلاحظ أن لبعض هذه القوائم المالية معايير محاسبية دولية خاصة تبين طرق القياس والإفصاح لهذه القوائم مثل التقارير المرحلية والتقارير القطاعية وترجمة العملات الأجنبية وقوائم معدلة وفقا للمستوى العام للأسعار حيث أن هذا الإفصاح يركز على المستثمر الحصيف غير العادي ذو المعرفة والدراية الواسعة من خلال تقديم معلومات تتصف بدرجة أقل من الموضوعية؛ أي تعتمد بدرجة كبيرة نسبيا على التقدير الشخصي وذات ملائمة كبيرة لاتخاذ القرارات والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في تحليلها واستخدامها.

1-4- المقومات الأساسية للإفصاح:

يقوم الإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:

1-4-1: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات

المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات.

فالملاك الحاليون والمحتلمون والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون والجهات الحكومية، والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها تعد من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات وقد كرس (1981 Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: " إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة.

ويقترح الباحثون حلا واقعا معقولا إزاء هذه المشكلة من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير، بحيث يمثل المستخدم المستهدف محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية في التقرير. لكن الباحثين يختلفون في تحديد هوية هذا المستخدم، حيث يرى أحدهم (Cowan 1968) بأن المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة، هو من يجب اعتباره المستخدم المستهدف لتلك البيانات، بينما يشرح كل من (mautz) و (Sharal) المحلل المالي كمستخدم مستهدف يحدد أبعاد الإفصاح في القوائم المالية المنشورة وبينما موقفهما على أساس " أن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية، على عكس المحلل المالي الذي - بما لديه من تأهيل وخبرة مدنية- يكون الأكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات (1).

1-4-2: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم

فيه المعلومات المحاسبية بخاصتي ملائمتها وتلقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (A.I.C.P.A) والجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966م بالقول: " في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى.

ويعرف (Shwyder) خاصية ملائمة المعلومات بقوله: " تعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم أن يستفيد منها في غرض معين، فرقم صافي الربح مثلا يعد معلومة ملائمة لقارئ البيانات المالية نظرا لوجود احتمال كبير في أن يستخدم هذا القارئ تلك المعلومة في غرض ما (2).

(1)-Mautez Robert k , and Sharal Hussein (1981) : THE PHILOSOPHY OF AUDITING ,AAA , Evanston , P191.

(2)-Baker . M (1970) : FINANCIAL REPORTING FOR SECURITY INVESTMENT AND CREDIT DECISIONS , Natinal association of accountants , New Yourk , P 65²⁴

1-4-3: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها : تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية وهي⁽¹⁾:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): لتهدف إلى إظهار أين يقف المشروع مالياً في لحظة محددة من الزمن⁽²⁾.

2- قائمة الدخل: وهي توضح ربح أو خسارة المنشأة ومكوناته خلال العام.

3- قائمة الأرباح المحتجزة.

4- قائمة التغيرات في المركز المالي (قائمة التدفق المالي).

5- قائمة التدفق النقدي: وهي توضح نتائج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة خلال العام.

6- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تمثل حقوق الملكية حقوق المالكين في أصول المشروع ، فهي تمثل المتبقي من أصول المشروع بعد سداد الالتزامات⁽³⁾.

7- الملاحظات والهوامش والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

8- تقرير مراجع الحسابات والذي يعد من أهم التقارير المالية المنشورة، لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها التقارير المالية، كإبداء رأيه في قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المالية والاقتصادية ومن ثم قدرتها على الاستمرار إضافة لكونه يوضح مدى ملائمة وموثوقية القوائم المذكورة أعلاه.

(1) - فيصل زماط و حسن السليم، (2006)، مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمان، الأردن، ص:08.

(2) - طلال الججاوي وريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص : 244

(3) - نفس المرجع ، ص:246.

9- تقرير الإدارة عن تنبؤاتها المستقبلية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي تجاوز حدود القوائم المالية فقط، لیتضمن توصيل المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم الرسمية، من خلال مجموعة متنوعة من المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بموضوع الإفصاح سواء في القوائم المالية أو في الوسائل الأخرى الملحق بها.

أما عن طبيعة المعلومات المفصح عنها فذلك يتعلق بالصفات والخصائص التي تجعل من هذه المعلومات مدخلات جيدة ومناسبة جدا لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، أي الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه المعلومات والتي يطلق عليها الخصائص النوعية للمعلومات.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك اعتبارين مهمين يجب مراعاتهما عند الحديث عن توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهما (1):

1- تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جدا مازالت محدودة مثل الإفصاح عن معلومات محاسبية.

2- التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى نتائج عكسية من حيث إرباك المستخدم بكمية كبيرة من المعلومات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

1-4-4 تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: جرى العرف أن يتم الإفصاح عن

المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في ملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها.

(1) - بوتوغان حمزة، مرجع سابق، ص 27.

أما فيما يتعلق بأساليب وطرق الإفصاح فإن الإفصاح لكي يكون بشكله المناسب لجميع مستخدمي المعلومات ينبغي أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق وأساليب يسهل فهمها، كما ينبغي ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية، تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها ببسر وسهولة، فقد كشفت بعض الدراسات بأن قراءة التقارير المالية وفهم مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة لذا من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي مدى القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاhtداء إليه (1).

وفي هذا الإطار أجريت دراسة اختبارية عام 1964 على التقارير السنوية للشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية بقصد الوقوف على مدى قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية كشفت نتائجها عن " أن القدرة على قراءة هذه التقارير وفهم مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة".

وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة، هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقه بالقوائم الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح، أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية، لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية في هذا المجال (2):

أ- التوضيح بين قوسين: وتقدم الإيضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة، بمعنى أنها تفصح عن معلومات إضافية وتضيف مزيدا من التوضيح والاكتمال.

(1) - فيصل زماط وحسن السليم، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(2) - بوتوغان حمزة، مرجع سابق، ص 28 - 29.

- ب- الملاحظات: تستخدم عندما لا يكون مناسباً إظهار الإيضاحات بين قوسين، خصوصاً عندما يتطلب التوضيح شرحاً مطولاً، وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاكتمال.
- ج- البنود المقابلة: يتم استخدام هذا الأسلوب لإيضاح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية مثل مقابلة المدينون بحساب مخصص الديون مشکوك فيها أو مخصص الديون المعدومة أو مقابلة المخزون السلعي بحساب مخصص هبوط أسعار البضائع والهدف من ذلك تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.
- د- جداول المساعدة: في بعض الأحيان ولأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى من الضروري إعطاء تفاصيل عنها أكبر مما هو معروض بالقوائم المالية.
- هـ- في صلب القوائم المالية الأساسية: تظهر المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- و- تقرير مدقق الحسابات: يعتبر تقرير المدقق من المصادر المهمة للمعلومات؛ حيث يتم فحص بيانات المنشأة من قبل شخص مهني مستقل وإذا اقتنع المدقق بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة فإن المدقق يصدر تقريراً نظيفاً عن القوائم المالية ويتطلب معايير إعداد التقرير أن ينص التقرير على امتثال القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها.
- ز- مناقشات وتحليلات الإدارة: تضمنت التوصيات المتعلقة بتحليلات الإدارة أن تغطي تحليلات الإدارة ثلاث جوانب مالية تتعلق بالمنشأة وهي: السيولة ومصادر التمويل ونتائج الأعمال؛ حيث يتطلب من الإدارة إلقاء الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الجوانب الثلاثة السابقة ويتضمن ذلك مجموعة من التقديرات والأداء.

1-4-5 توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

يعد التوقيت المناسب خاصية من خواص ملائمة المعلومات المحاسبية، وحتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت

الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها، وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأتي في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب. وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت كل المنشآت تفضل نهاية السنة سواء الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له.

المبحث الثاني: الاتصال المحاسبي:

إن عملية الاتصال (Communication) أصبحت ذات أهمية بالغة في مختلف مجالات العلم والمعرفة، والدليل على ذلك صدور العديد من الأبحاث والدراسات والمؤلفات التي تتناول موضوع الاتصال والطرق السليمة لإيصال المعلومات إلى مستخدميها، وأن عملية القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية لم تشكل الهدف النهائي أو الوظيفة الوحيدة للمحاسبة، بل أنها تسير جنباً إلى جنب بجوار وظيفة الاتصال المحاسبي؛ حيث كل منهما تكمل الأخرى فالأولى تهدف إلى إنتاج معلومات قابلة للاستخدام في حين الثانية تلعب دور همزة الوصل بين منتجي المعلومات المحاسبية ومستخدميها، ومن خلال هذا المبحث سننتقل إلى ماهية وظيفة الاتصال المحاسبي.

2-1- تعريف الاتصال المحاسبي:

الاتصال في العلوم الإنسانية هو بث المعارف ونقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها⁽¹⁾.

(1) - عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، (1988): أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 131.

وفي العلوم السلوكية يعرف الاتصال بأنه عملية نقل و تلقي الحقائق والآراء والشعور والاتجاهات وطرق الأداء والأفكار بواسطة رموز من شخص لآخر (1).

أما في مجال المحاسبة فيمكن تعريف الاتصال المحاسبي بأنه " عملية تقديم البيانات المحاسبية في مجموعة من القوائم والتقارير المالية إلى الجهات التي يمكن أن تفهمها وتستفيد منها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية المعنية (2).

إضافة إلى ذلك، فإن تطور المحاسبة كنظام للمعلومات اقتضى من المحاسبين أن يقوموا بدورين أساسيين متكاملين هما:

* **الدور الأول:** كمنتجين للمعلومات، حيث أصبح نظام المعلومات المحاسبية النظام الرسمي للمعلومات في الوحدة الاقتصادية.

* **الدور الثاني:** كموزعين للمعلومات، حيث أصبح نظام المعلومات المحاسبية نظام للاتصال بين نظم المعلومات الفرعية الأخرى في الوحدة الاقتصادية، وأن قيام المحاسب بدوره كموزع للمعلومات يتطلب منه التعرف على سلوك متخذي القرارات في مواجهة المشكلات الإدارية المختلفة، وكيفية صياغة هذه المعلومات بشكل ملائم ومؤثر على السلوك المتوقع، حيث اتضح من خلال نتائج الدراسات السلوكية المحاسبية أن معظم المشكلات تظهر بوضوح خلال عملية الاتصال وليس في مرحلة تصنيف وتبويب البيانات.

إن عملية الاتصال المحاسبي تتطلب من المحاسب أن لا يسأل فقط: ما هي المشكلة التي يحاول حلها؟ وما هي البيانات التي يحتاجها المستفيد لحل المشكلة؟ ولكن يجب أيضا أن يحدد الأسلوب والشكل الذي ستوصل به البيانات إلى المستفيد والتي تؤثر في سلوكه.

بالإضافة إلى ما سبق يتطلب من المحاسب عند إنتاج وتوزيع المعلومات أن يتخذ سلسلة من القرارات ويجب على مجموعة الأسئلة منها:

(1) - قاسم محمد إبراهيم الجبتي و زياد يحي الكساح، (2003): نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص13.

(2) - المرجع نفسه.

- ما هي المعلومات التي يحتاج إليها المستفيدون فعلا؟
 - كيف يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإنتاج هذه المعلومات ؟
 - ما هو مصدر هذه البيانات؟.
 - ما هي الطريقة المناسبة لتشغيل البيانات لمحصلة (العملية التشغيلية)؟
 - ما الذي يجب إيصال المعلومات إليه (المستفيد)؟.
 - ما هو الأسلوب المناسب لعرض هذه المعلومات (القوائم والتقارير المالية) ؟
- وبذلك فإن الأمر يتطلب من المحاسب أن يكون لديه تصور محدد عن ردود الفعل المنتظرة لدى متخذي القرار (المستفيد)، وأثر هذه الردود على أهداف الوحدة الاقتصادية، وبما يعني أنه لا بد وان يكون لدى المحاسب مجموعة من الفروض عن سلوك متخذي القرارات (1).

2-2- أهداف الاتصال المحاسبي:

- بغض النظر عن نوع الاتصال المحاسبي، ومهما تعددت أركانه، لا بد من وجود أهداف محددة للاتصال (تسعى إلى تحقيقها عملية الاتصال المحاسبي) لكي لا تكون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية غير ذات فائدة وجدوى ومن أهم أهداف الاتصال المحاسبي ما يلي (2):
- أ- تشكيل عملية تقديم المعلومات المحاسبية المعبرة عن نتائج عملية القياس المحاسبي للوحدات الاقتصادية والمعاملات المالية، وما يطرأ عليها من تغيرات في أي لحظة زمنية وبالصيغة المناسبة، عن أي وحدة اقتصادية تشكل الهدف الرئيسي لعملية الاتصال المحاسبي.
- ب- تهدف عملية الاتصال المحاسبي إلى تجسيد وتحقيق مصداقية وصحة المعلومات المحاسبية.

(1) - بونتيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص05.

(2) - كمال عبد العزيز النقيب، (2004): مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط(1)، ص 364.

- ج- القدرة على التعبير الواضح والكامل لتلك المعلومات، انسجاماً مع مبدأ الإفصاح المحاسبي.
- د- أن تكون المعلومات التي تتضمنها عملية الإفصاح المحاسبي متجانسة وذات تسلسل منطقي.
- هـ- لا بد لتلك المعلومات المحاسبية أن تكون متصفة بالموضوعية والدقة وبعيدة عن مجال الحكم الشخصي والتقدير الجزافي.

2-3- أركان الاتصال المحاسبي:

يقوم الاتصال المحاسبي كغيره من أنواع الاتصال الأخرى والتي تشمل مناحي شتى، على مجموعة من الأركان المتعارف عليها، حيث يجمع أغلب الباحثين على إيجازها في أربعة أركان وهي (1):

الموضوع، المرسل، الرسالة، المستقبل، يضاف إليها ركن خامس وهو قناة الاتصال والمتمثلة في التقرير نفسه.

أ- الاتصال: يمثل الموارد التي تقع لدى الوحدة الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغيرات، ويتم التعبير عن هذا الموضوع بالقياس وذلك عن طريق قياس القيمة الاقتصادية لتلك الموارد وما يطرأ عليها من تغيرات، ويترتب على ذلك إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- المرسل: حيث تكون الإدارة مسؤولة أساساً عن إعداد القوائم والتقارير التي تحتوي على هذه المعلومات في صورة تلخيصية تجميعية وحيث يكون المراجع الخارجي هو المسؤول عن التحقق من مصداقية هذه المعلومات في التعبير عن الخواص والعلاقات المرغوب التعبير عنها، وهكذا فإن الإدارة والمراجع الخارجي يقومان بالتضامن بدور المرسل في نموذج الاتصال المحاسبي.

ج- الرسالة: هي مجموعة القوائم والتقارير المالية وما تنطوي عليه من معلومات محاسبية وتقارير ومعلومات عن الظروف البيئية.

(1) - محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

د- القناة: هي أي وسيلة يتم بها نقل المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية للمستفيدين منها، فقد تكون عملية النقل بواسطة البريد، أو محتوى القوائم، والتقارير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

هـ- المستقبل: هو كل من يستفيد من المعلومات التي تتضمنها الرسالة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، وتتعدد فئات المستخدمين في نموذج الاتصال المحاسبي، حيث تشمل المستخدمين الحاليين والمحتملين والدائنين والعاملين والجهات الحكومية وغيرهم ممن يهمهم أمر الوحدة المحاسبية⁽¹⁾.

2-4- أنواع (أشكال) الاتصال المحاسبي:

يمكن أن يأخذ الاتصال المحاسبي أكثر من شكل من الأشكال التي يمكن الاعتماد عليها في إيصال البيانات والمعلومات المحاسبية، ويمكن تحديد هذه الأشكال إما حسب إمكانية تبادلها وتقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها، أو سب الهدف من وراء عملية الاتصال المحاسبي.

2-4-1- أنواع الاتصال المحاسبي حسب الجهة المستفيدة: ويمكن التمييز بين نوعين⁽²⁾: اتصال مع

الجهات الداخلية، واتصال مع الجهات الخارجية.

أولاً: الاتصال مع الجهات الداخلية: ويتم عن طريق مجموعة من البيانات والمعلومات التي تقدم بصيغة تقارير إلى الجهات المستفيدة داخل الوحدة الاقتصادية وحسب علاقتها الإدارية مع بعضها البعض، ويمكن أن تأخذ شكلاً من الأشكال التالية:

أ- الاتصالات النازلة: يركز هذا الشكل على تقديم البيانات والمعلومات في صورة تقارير توجيهية (موجهة) من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأخرى (الوسطى والدنيا)، وهي تركز على كيفية تجزئة أو تقييم الخطط طويلة الأجل وتحويلها إلى خطط متوسطة أو قصيرة الأجل، كذلك في كيفية تحديد الأهداف الفرعية للمستويات الإدارية السفلى في ضوء الهدف أو الأهداف العامة التي يسعى مستوى

(1) - عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 142 - 143.

(2) - بوتغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الإدارة العليا إلى تحقيقه للوحدة الاقتصادية وغالبا ما تكون البيانات والمعلومات ضمن هذا الشكل من الاتصال المحاسبي، بصورة إجمالية ذات خطوط عريضة وأهداف (توجيهات) عامة.

ب- الاتصالات الصاعدة: يركز هذا الشكل على تقديم البيانات والمعلومات بصورة معاكسة تماما للشكل السابق (الاتصالات النازلة)، فهو يأخذ صورة تقارير إعلامية وإخبارية بما حدث فعلا بشأن ما تم استلامه من بيانات ومعلومات من مستوى الإدارة العليا والوسطى من قبل مستوى الإدارة الدنيا التنفيذية حيث تعد تقارير تفصيلية من قبل مستوى الإدارة الدنيا بصورة يومية أو أسبوعية على الأكثر، ثم يتم تلخيصها من قبل مستوى الإدارة الوسطى (مديري الإدارات المختلفة) بصورة مختصرة وملخصة أكثر ثم تحول إلى مستوى الإدارة العليا.

ج- الاتصالات الأفقية: يركز هذا الشكل على تبادل البيانات والمعلومات بين المديرين والمسؤولين ضمن نفس المستوى الإداري الواحد، حيث يساعد ذلك في تحقيق صور التكامل والترابط والتنسيق في إعداد المعلومات المطلوب تقديمها للمستوى الإداري الأعلى أو تبليغها إلى المستوى الإداري الأدنى.

ثانيا: الاتصال مع الجهات الخارجية:

يتم هذا الشكل من الاتصال عن طريق مجموعة البيانات والمعلومات التي تقدم بصيغة قوائم وتقارير إلى الجهات المستفيدة من خارج الوحدة الاقتصادية وهي تنقسم إلى نوعين:

أ- مجموعة القوائم الرئيسية (الأساسية): التي يجب على نظام المعلومات المحاسبية إنتاجها وتقديمها إلى الجهات الخارجية وهي تشمل: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب- مجموعة القوائم الثانوية (الملحقة): التي تتمثل في كافة القوائم والكشوفات التوضيحية الملحقة بالقوائم المالية الأساسية والتي يعتمد إعدادها على مدى إمكانية القيام ببعض التوضيحات اللازمة للقوائم الأساسية أو لبعض البيانات التي يمكن أن تفيد الجهة المستخدمة في توضيح حالة معينة أو اتخاذ قرار معين.

2-4-2- أنواع الاتصال المحاسبي حسب الهدف من عملية الاتصال: حسب هذا النوع فإنه يمكن التمييز بين نوعين من الاتصال المحاسبي⁽¹⁾: الاتصال الإعلامي والاتصال التأثيري وإن كان يمكن أن يقع بينهما ما يمكن تسميته بالاتصال التبصيري، رغم أنه ضمناً هو محتوى في الاتصال الإعلامي والتأثيري.

أ- الاتصال الإعلامي:

يهدف هذا النوع من الاتصال إلى توصيل معلومات تتوافر فيها المصادقية كتعبير بالقياس عن موضوع الاتصال إلى المستقبل لإعلامه بها وإذا كان المستفيد من الاتصال الإعلامي **حصيلاً** فهو لاشك سيستفيد من المعلومات في تبصيره بما لا يقع في دائرة معارفه من الأمور التي تتعلق بموضوع الاتصال ولا يهدف الاتصال الإعلامي لتخطي نقطة التعبير بما يجري من أمور في شأن موضوع الاتصال بصورة صادقة، فهو لا يستهدف التأثير في المستقبل للقيام بفعل معين أو لاتخاذ قرار معين ولو كان الفعل أو القرار في صالحه وإن قام المستقبل بإثبات الفعل أو اتخاذ القرار في ظل الاتصال الإعلامي فهو لا يكون مستوحى أو مستشاراً من واقعة الاتصال ذاتها وإنما يكون مشتقاً من علاقة المعلومات التي يحصل عليها المستفيد من الرسالة الإعلامية بالظروف والملابسات المحيطة به والتي قد تكون الرسالة بهرته ببعض خواصها أو متضمناتها.

ب- **الاتصال التأثيري**: يهدف هذا النوع إلى التأثير في المستقبل لإثبات فعل معين أو اتخاذ قرار معين، وعادة ما يتم ذلك عن طريق استشارة الدوافع اللازمة لذلك لدى المستقبل عن طريق الاتصال وحتى يقوم المستقبل بتحقيق الهدف المبتغي من الاتصال التأثيري فهو لا بد أن يكون وصل إلى الاقتناع بوجوب تحقيق الهدف، ولن يحدث ذلك إلا إذا كان بصيراً بما تنطوي عليه الرسالة ليس من المعلومات فحسب بل من دوافع ومثيرات للسلوك أيضاً، ويترتب على ذلك أي المعلومات المنقولة تكون متميزة نحو تحقيق هدف معين يرى المرسل أنه في صالح المستقبل، حتى تتوافر المصادقية في الاتصال رغم تحيزه وترتكز المصادقية في هذه

(1) - عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 134 - 135.

حصيلاً: يشير هذا المصطلح إلى تمتع مستخدم المعلومات المحاسبية بقدرة كافية على فهم واستيعاب مداولاتها، مما يعطيه الأفضلية في الاستفادة منها فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

الحالة إلى أن تحيز المرسل هو من أجل صالح ومصالح المستقبل، ومن ثم كان التحيز يستثير المستقبل لإثبات الفعل أو لاتخاذ القرار الذي يحقق مصلحته.

2-5- مقومات (معايير) الاتصال المحاسبي:

أوردت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) عدة مقومات في مجال الاتصال المحاسبي أكدت على ضرورة مراعاتها وهي (1):

أ- الملائمة للاستخدامات المتوقعة:

يفترض من خلال عملية الاتصال أن تكون هناك علاقة متبادلة ومستمرة بين المحاسبين والمستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية، بحيث يتمكن المحاسب من التعرف على

الاستخدامات المختلفة للبيانات والمعلومات المحاسبية وما يطرأ عليها من تغيرات.

ب- إظهار العلاقات المهمة:

يجب الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها مخرجات نظام المحاسبة بصورة كاملة وموضوعية وعدم إهمال أي بيانات أو معلومات مهما كان حجمها، مع ضرورة تنسيق البيانات والمعلومات بالأسلوب الذي يظهر العلاقات الهامة بين بعضها البعض والآثار الناتجة عن ذلك، إضافة إلى عدم إهمال العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة.

ج- البساطة:

يجب أن تعد مخرجات نظام المحاسبة بصورة مفهومة وواضحة لكي يكون باستطاعة المستفيدين استيعابها والاستفادة منها.

(1) - قاسم محمد إبراهيم الحبيتي، زياد يحي السكاح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

د- تنسيق وتوحيد الممارسات المحاسبية المطبقة:

يقتضي أن تكون مخرجات نظام المعلومات المحاسبية معتمدة على أسس وقواعد محددة وموحدة لكي يمكن الاسترشاد بها وتحقيق الفائدة للمستفيدين منها.

هـ- ثبات تطبيق الممارسات المحاسبية من فترة إلى أخرى:

يجب الثبات على الأسس والقواعد والإجراءات المحاسبية التي يتم إتباعها في الوحدة المحاسبية بمرور الوقت، حيث أن ذلك يساعد في عملية التتبع الزمني لمدى تقدم الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وإمكانية عمل المقارنات من وقت لآخر.

المبحث الثالث: الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

أولت معايير المحاسبة الدولية والتي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فبالإضافة إلى وضع ثلاثة معايير خاصة في هذا الشأن هي المعيار رقم (1) بعنوان (عرض البيانات المالية) والمعيار رقم (24) بعنوان (إفصاح الأطراف ذات العلاقة) والمعيار رقم (30) بعنوان (الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية مشابهة)، خصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير⁽¹⁾:

وقد ازدادت أهمية التعرف على أبعاد قواعد الإفصاح المنصوص عليها في تلك المعايير خاصة بعد أن أضحت الالتزام بها ملزما في قوانين وتشريعات كثير من الدول، وفيما يلي تقديم لأهم تلك القواعد على النحو التالي:

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2000): معايير المحاسبة الدولية، عمان، الأردن، ص 107.

- جوانب أخرى من الإفصاح تناولتها تلك المعايير.

3-1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

3-1-1- محتوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

تعرف السياسة المحاسبية حسب الفقرة (21) من المعيار الدولي رقم (01) بعنوان (عرض البيانات المالية): بأنها المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية⁽¹⁾.

وعموما يمكن القول أن السياسات المحاسبية تتضمن المبادئ والأسس والعرف المحاسبي والقواعد والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية، ونظرا لوجود العديد من السياسات المحاسبية المختلفة التي يمكن أن تتبع في معالجة الموضوع الواحد مثل تحديد تكلفة المخزون بطريقة الوارد أولا يصرف أولا أو طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا المتوسط المرجح أو غيرها من الطرق أو تحديد قيمة الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل وفقا لسياسة إعادة التقييم بدلا من التكلفة التاريخية، فإنه يجب اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة لظروف المؤسسة والتي تكفل العرض السليم للمركز المالي ونتائج الأعمال وحيث أنه لا توجد هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية أن تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- الحيطة والحذر.

- الجوهر قبل الشكل.

- الأهمية النسبية.

(1) - بوتوغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص41.

أولاً: الحيطة والحذر:

يشترك هذا المبدأ من فرض استمرارية المشروع وفرض الدورية، وهو يمثل استثناء أو مبدأ تعديلي بمعنى أنه يطبق كقيد عند التقويم وإعداد البيانات المحاسبية.

في مفهومه العام يعني مبدأ الحيطة والحذر أنه عند اختيار الإجراء ذي الأثر الأقل ايجابية على حقوق الملاك أو المساهمين من باب الحيطة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة بعد أو صورية والإضرار بحقوق الدائنين نتيجة لذلك، وبشكل أكثر خصوصية يعني مبدأ الحيطة والحذر اعتماد القيم الأدنى عند تقويم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقويم الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبناء عليه فإن مبدأ الحيطة والحذر يملئ على المحاسب موقفاً متشائماً عند إعداد القوائم المالية⁽¹⁾.

عند تحديد نتيجة أعمال الدورة وتقييم الأصول قد يقود مبدأ الحيطة والحذر إلى الابتعاد عن معالجة محاسبية مقبولة عملياً أو نظرياً، وبذلك يمثل استثناء أو مبدأ تعديلي لمبدأ آخر نظراً لهيمنة مبدأ الحيطة والحذر في الحياة العملية.

فمثلاً تعتمد الحيطة والحذر قاعدة (التكلفة أو السوق أيهما أقل) عند تقويم المخزون السلعي أو الأصول المتداولة الأخرى كالأوراق المالية المشتراة بهدف المضاربة، فإذا ما تعارضت التكلفة التاريخية الفعلية للأصول المتداولة مع مبدأ الحيطة والحذر فسرعان ما يضحى المحاسب بهذه التكلفة التاريخية ويعتمد سعر السوق الأدنى من سعر التكلفة⁽²⁾.

ولقد طبق هذا المبدأ قديماً كطريقة لمواجهة ظروف عدم التأكد المحيطة بالمشروع وكطريقة لحماية الدائنين بعدم توزيع أرباح غير محققة على الملاك أو المساهمين، وقد انتشر مبدأ الحيطة والحذر بشكل خاص إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي وذلك بفعل حوادث الإفلاس المتلاحقة التي واكبت هذه الأزمة، فقد كانت إدارة المشروع تحاول إظهار الموقف المالي بأحسن مما هو

(1) - رضوان حلوة حنان،: مرجع سبق ذكره، ص 436.

(2) - بوتوغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص43.

عليه فعلا لدرء الإفلاس عنه وذلك عن طريق تقويم الأصول بأكثر من الواقع- فأسعار السلع قد تدنت بشكل كبير وانتشرت البطالة والكساد خلال الأزمة الاقتصادية- مما يؤدي إلى زيادة الربح الدوري بإظهار أرباح دورية.

في هذه الظروف كان رد فعل المحاسب هو الإيمان بمبدأ الحيطة والحذر حرصا على حماية نفسه من ضغوط الإدارة ومن دعاوى المستثمرين والدائنين، ويواجه مبدأ الحيطة والحذر عدة انتقادات أهمها⁽¹⁾:

1- أن مبدأ الحيطة والحذر يظهر تناقضا ذاتيا أحيانا فهو يأخذ موقفا تشاؤميا عند تحديد الدخل في دورة معينة باعتماد سعر السوق الأدنى لمخزون آخر المدة، لكن هذا الإجراء نفسه سيؤدي في الدورة التالية إلى زيادة مقابلة في أرباح العام التالي، وهذه الزيادة تناقض الحيطة والحذر.

2- إن الإفراط في التشاؤم باعتماد القيم الأدنى للأصول والقيم الأعلى للخصوم، وفق مبدأ الحيطة والحذر وكذلك عدم إثبات الأرباح غير المحققة بالبيع يعد رغم أنه يمكن تحقيقها بسهولة إذا رغبت الإدارة في ذلك.

3- يمثل مبدأ الحيطة والحذر (مزيجا) من منهج التكلفة التاريخية ومنهج تكلفة الاستبدال فهو يعتمد أساس بيانات التكلفة التاريخية ولكنه يعتمد تكلفة الاستبدال فقط إذا كانت أسعار الاستبدال أدنى من الأسعار التاريخية.

ثانيا: الجوهر قبل الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحيقيتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني فعلى سبيل المثال يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالفوائد

(1) - رضوان حلوة حنان (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 438.

الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف، فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (1).

ثالثاً: الأهمية النسبية:

يقصد بهذا المبدأ إعطاء تركيز أكبر للعناصر المهمة من قبل المحاسب أثناء قيامه بأعماله اليومية المعتادة، أو الدورية التي يقوم بها في نهاية الفترة لإعداد القوائم المالية، وأثناء قيام المحاسب بهذه الإجراءات يلجأ إلى استخدام مبدأ الأهمية النسبية فيستهلك بعض النفقات أو الإيرادات إيرادياً دون عدها رأسمالياً، وتدويرها إلى الأعوام القادمة نظراً لعدم أهميتها وضخامة حجمها النسبي (2).

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملائمتها، فمثلاً قد تؤثر التقارير المتعلقة، بأحد القطاعات الجديدة بالمنشأة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها المنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك القطاع خلال الفترة محل التقرير، وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون (3).

3-1-2- اعتبارات أخرى يجب مراعاتها في الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

هناك مجموعة من النقاط يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات الاقتصادية أهمها (4):

- عند الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية وهي: الاستمرارية، والاتساق، والاستحقاق

ليس من الضروري الإفصاح عن هذه الفرضيات، أما في حال مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها.

(1) - بوتغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص45.

(2) - المرجع نفسه، ص46.

(3) - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ص 12.

(4) - بوتغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص47.

- يجب أن تتضمن البيانات المالية، إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة.
 - يعتبر الإفصاح عن أهم السياسات المهمة المستخدمة جزءاً مكملًا للبيانات المالية ويجب الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.
 - لا يجوز تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة.
 - يجب الإفصاح عن أية تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير.
 - في حالة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر هام على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة يجب حينئذ الإفصاح عن هذا التغيير وتحديد كميًا.
 - لدى إعداد البيانات المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.
- 3-1-3- أمثلة للسياسات المحاسبية التي يستوجب الإفصاح عنها⁽¹⁾:**

* أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات.

* سياسات التقويم (مثل التكلفة التاريخية، أو التكلفة الاستبدالية، أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للتحقق).

* السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها
مثل: نوع سعر الصرف المستخدم بمعنى هل هو سعر الصرف التاريخي أم سعر الإقفال والسياسة المتبعة في ترجمة البيانات المالية مثل (طريقة البنود المتداولة أو الطريقة الزمنية).

* السياسة المحاسبية (المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مرجع سبق ذكره، ص 110.

* السياسة (المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل مثل (طريقة نسبة الانجاز أو طريقة العقود المنتهية).

* سياسات الاهتلاك مثل (طريقة القسط الثابت، أم طريقة القسط المتناقص).

* سياسات تقييم المخزون مثل طريقة (LIFO أو FIFO).

* السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد مثل (واقعة البيع، أو واقعة الإنتاج).

وحسب الفقرة (20) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإنه يجب على الإدارة اختيار تطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة، وحيث لا يوجد متطلب محدد يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي:

أ- ملائمة احتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات.

ب- موثوقة من ناحية أنها:

1- تمثل بشكل صحيح نتائج المنشأة ومركزها المالي.

2- تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.

3- محايدة أي أنها ليست متحيزة.

4- حصيفة.

5- كاملة في كافة النواحي المادية.

وحسب الفقرة (22) من نفس المعيار فإنه في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة وعند اتخاذ هذا الحكم يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ- المتطلبات والإرشادات في معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة وذات الصلة.

ب- تعريفات ومعايير الاعتراف وقياس الموجودات المطلوبة، الدخل، والمصروفات الواردة في إطار

لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ج- إصدارات الهيئات الأخرى لوضع المعايير والممارسات الصناعية المقبولة فقط إلى الحد الذي تتفق

فيه مع البندين أ و ب من هذه الفقرة.

3-2- المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة:

يعالج المعيار الدولي رقم (01) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث تعرف هذه الأخيرة- القوائم المالية- بأنها: من الوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.

ويتطلب هذا المعيار معيار رقم (01) إفصاحات معينة في صلب البيانات المالية، ويتطلب الإفصاح عن بنود أخرى إما في طلب البيانات المالية أو في الإيضاحات، كما يقدم نماذج موصى بها كملحق للمعيار يمكن للمنشأة إتباعها حسب ما هو مناسب لظروفها (حسب الفقرة 42 من نفس المعيار) ويستخدم هذا المعيار مصطلح " الإفصاح " في معنى واسع، ويشمل بنود مقدمة في بداية كل قائمة مالية وكذلك في إيضاحات البيانات المالية ويتم عمل الإفصاحات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية الأخرى حسب متطلبات هذه المعايير، وما لم يحدد هذا المعيار أو معيار آخر عكس ذلك تتم هذه الإفصاحات، إما في بداية البيانات المالية أو في الإيضاحات.

ويجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.

وتتطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى⁽¹⁾.

وتتكون المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب هذا المعيار مما يلي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الإرباح المبقاة.

وتمثل هذه القواعد وما يرتبط بها من إيضاحات الحد الأدنى لعرض المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في القوائم المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح المتضمنة في هذا المعيار في خمس فئات رئيسية تأتي على سردها بالتفصيل:

3-2-1- قواعد خاصة بالإفصاح العام:

وهي عموماً تتطلب الإفصاح عن معلومات مثل:

اسم المؤسسة وشكلها القانوني، ومكان تسجيلها، تاريخ الميزانية العمومية، الفترة المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط المنشأة ونوع العملة النقدية المعدة بموجبها القوائم المالية كما

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم (01)، الفقرات 42-43-44-45-46، مرجع سبق ذكره، ص 95.

يجب إظهار القوائم المالية المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة، وكذلك مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في البيانات المالية⁽¹⁾.

3-2-2- القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):

3-2-2-1- تعريف المركز المالي (الميزانية):

وهي توضح الموقف المالي للشركة في خطة معينة حيث تعرض موارد المنشأة ومصادر تلك الموارد في نهاية العام⁽²⁾.

ومن النقاط المهمة المتعلقة بالميزانية والواجب الإشارة إليها ما يلي:

* المؤسسة لها الاختيار بين أن تبين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية أو إظهار الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها، فإعداد الميزانية يتطلب إظهار الأصول الجارية التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، وكذا الأصول التي تم اقتناءها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير، بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية يعني غير مجمدة أو مودعة لأجل طويل أما الأصول غير الجارية فتتمثل في الأصول الثابتة العينية والمعنوية والمالية، وفي المقابل الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فإنها تصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

* الميزانية يمكن إظهارها إما في شكل قائمة أو في شكل جدول (الفقرة 53 من المعيار (I.A.S1) تقديم القوائم المالية).

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم (01)، الفقرات 42- 43- 44- 45- 46، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(2) - أمين السيداحمد لطفى (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3-2-2- تفصيل قواعد الإفصاح عن قائمة المركز المالي:

بالعودة إلى قواعد الإفصاح الخاصة بقائمة المركز المالي يمكن تفصيلها كما يلي⁽¹⁾:

أولاً: قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول طويلة الأجل توجب الإفصاح عن البنود التالية:

◀ الأراضي والمنشآت والمعدات والاستهلاك المتراكم لهذه الأصول وطريقة الاستهلاك، عقود الإيجار طويلة الأجل والأصول التي تم شراؤها بالتقسيط.

◀ الاستثمارات طويلة الأجل مصنفة إلى استثمارات في شركات تابعة، وفي شركات زميلة مع الإفصاح عن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات في حال اختلافها مع القيمة التي تدرج بها في القوائم المالية.

◀ طريقة الاستهلاك المستخدمة، إجمال مصروف الاستهلاك الخاص بالفترة، والقيمة الإجمالية للأصول المستهلكة، ومجمع الاستهلاك المتراكم عنها الذمم المدينة طويلة الأجل مصنفة حسب أنواعها الأصول غير الملموسة مفصلة حسب أنواعها.

ثانياً: قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول المتداولة التي يتوجب الإفصاح عن البنود التالية:

◀ النقد مع الإفصاح عن ذلك الجزء المقيد منه.

◀ الأوراق المالية قصيرة الأجل مع الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن القيمة المدرجة بها في القوائم المالية.

◀ الذمم المدينة مصنفة حسب أنواعها.

◀ البضاعة مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون.

(1) - بوتيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 51 - 52.

ثالثا: قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات طويلة الأجل توجب الإفصاح عن كل ما يلي:

◀ القروض المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة.

◀ القروض من و إلى مفردات المجموعة .

رابعا: قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات قصيرة الأجل توجب الإفصاح عما يلي كل في بند

منفصل.

◀ قروض البنوك والسحب على المكشوف.

◀ القسط المتداول (الذي يستحق خلال سنة) من المطلوبات طويلة الأجل.

◀ الذمم الدائنة مفصلة حسب أنواعها.

◀ الضرائب والإيرادات المؤجلة ومخصصات التقاعد.

خامسا: قواعد خاصة بالإفصاح عن حقوق المساهمين توجب الإفصاح عما يلي كل في بند منفصل.

◀ رأس المال بحيث توضح كل نوع من أسهم رأس المال، قيمة رأس المال المصرح به

والمصدر والمدفوع.

◀ رأس المال غير المدفوع.

◀ عائدات الأسهم الممتازة المتراكمة والمتأخرة.

◀ الأسهم المستردة.

◀ أية حركة تحدث خلال الدورة وأية قيود على توزيع كل من علاوة الإصدار، الاحتياطات،

الأرباح المحتجزة، فوائد إعادة التقييم.

3-2-3- القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة الدخل:

3-2-3-1- تعريف قائمة الدخل:

تعرف قائمة الدخل بأنها: عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.

وهي توضح ربح أو خسارة المنشأة ومكوناتها خلال العام⁽¹⁾.

وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المرحة.

وعليه تتضح أهمية الطلب على المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل فيما يلي⁽²⁾:

- قياس التسيير الجيد للمؤسسة وكفاءة إدارتها وأداء الوحدة الاقتصادية.

- التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط.

- أساس قياس الضريبة.

3-2-3-2- هيكل قائمة الدخل:

مثل ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (01) IAS1: هناك شكلين لتقديم قائمة الدخل:

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- وإما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

(1) - أمين السيد لطفي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2) - بوتوغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

وبالعودة إلى القواعد الخاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة الدخل فإنه يجب الإفصاح عن كل ما يلي في بنود مستقلة⁽¹⁾:

- ◀ المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.
- ◀ مصروف الاستهلاك.
- ◀ إيرادات الفوائد وإيرادات الاستثمارات.
- ◀ مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل.
- ◀ البنود غير العادية.
- ◀ صافي الدخل.

3-2-4- قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية، فهي بمثابة الحجر الأساس للتحصيل المالي.

وهي توضح نتائج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة خلال العام⁽²⁾. وتعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوزيع الأرباح للمساهمين.

ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملياتية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية والتي يمكن أن تستخدم

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 357.

(2) - أمين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وتسديد الالتزامات اتجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة.

أما التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري فتبين مدى الزيادة أو الانخفاض في الطاقة الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الاستثمارات يمثل إشارة إيجابية مما يجلب المستثمرين والمساهمين.

أما النشاط التمويلي فيبين مصادر الحصول على التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.

وحسب الفقرة العاشرة من المعيار المحاسبي الدولي السابع- التدفقات النقدية- فإنه يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وعلى كل منشأة تعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بأسلوب أكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها ويساعد تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمنشأة وفي تقدير النقدية وما يعادلها (حسب الفقرة 11 من المعيار السابع IAS7).

أما فيما يخص قواعد الإفصاح الخاصة بهذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) فيمكن تناولها في النقاط التالية⁽¹⁾:

• يجب أن تظهر التدفقات النقدية في القائمة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

• المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.

• المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات.

(1) - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مرجع سبق ذكره، ص 358.

- المدفوعات النقدية للموظفين.
- المدفوعات النقدية لضريبة الدخل.
- المدفوعات النقدية للحصول على الأصول طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق الملكية أو أدوات لدين.
- المقبوضات النقدية لبيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين.
- السلفات والقروض المقدمة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من تحصيل السلفات والقروض المقدمة لأطراف أخرى.
- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية لمالكي المشروع أو رد أسهم المشروع.
- المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأدوات الدفع.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة.
- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد التأجير التمويلي.

3-2-5- قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) في فقرته رقم (86) أول نص يجعل من قائمة التغيرات في حقوق الملكية وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، هذه الوثيقة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية) يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة، على كل العناصر المكونة للأموال خاصة خلال الفترة.

وتعرض هذه القائمة عادة في صورة أعمدة مع بيان حركة من رأس المال والاحتياطات والتي تمثل في مجموعها حقوق الملكية في المنشأة⁽¹⁾.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بـ⁽²⁾:

- النتيجة الصافية للفترة.
 - كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
 - تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
 - النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.
 - العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
 - توزيع النتيجة والمخططات المقررة خلال الفترة.
- وفيما يخص قواعد الإفصاح المتعلقة بهذه القائمة فهي توجب الإفصاح عن كل مما يلي في بند مستقل⁽³⁾ :
- صافي ربح أو خسارة الفترة المالية.
 - المعاملات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات لهم.
 - رصيد الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بداية الفترة المالية وفي تاريخ الميزانية العمومية.
 - مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة المالية مع توضيح كل حركة بشكل منفصل.

(1) - أمين السيد لطفي ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) - بونتيغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(3) - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مرجع سبق ذكره، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، ص، ص 145 - 156.

3-3- جوائز أخرى من الإفصاح المطلوب توفيره وفقا لمعايير المحاسبة الدولية⁽¹⁾:

3-3-1- بالنسبة لبيان التدفق النقدي.

يجب الإفصاح عما يلي:

• مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والاستخدامات الأخرى.

• العناصر غير العادية.

3-3-2- بالنسبة لقائمة الدخل:

يجب الإفصاح عما يلي:

• الدخل الناتج من العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير

عادية.

• قيمة الأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية إذا كان ذلك الأثر ماديا وبالإمكان قياسه.

• الجزء المحمل لمصاريف الفترة المحاسبية من جملة تكاليف البحث والتطوير وكذلك قيمة

إطفاء الجزء المؤجل من هذه المصاريف في حال تأجيلها.

• مصروف الضريبة عن دخل النشاط العادي بصورة منفصلة عن مصروف الضريبة عن

البنود غير العادية وبنود سنوات سابقة للأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية.

• بالنسبة للمعلومات القسمية:

◀ نتيجة أعمال كل قطاع.

◀ مبيعات وإيرادات التشغيل الخاص بكل قطاع أو قسم أو وحدة.

(1) - بوتوغان حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

◀ الموجودات المستخدمة في كل قطاع.

- مصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة.
- صافي فروقات التحويل وكذلك صافي فروقات ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف.
- المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل.
- الإفصاح عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وبصورة منفصلة عن بيان الدخل.

3-3-3- بالنسبة للميزانية: يجب الإفصاح عما يلي:

* بالنسبة لعقود المنشآت.

◀ قيمة الإنشاءات قيد الانجاز المحصل كدفعات عن الانجاز، والتأمينات المدفوعة على حساب العقود.

- قيم الموجودات المستأجرة بعقود وإيجار تمويلية منفصلة عن الأصول الأخرى (بدفاتر المستأجر) وأية قيود مالية تفرضها اتفاقية عقد الإيجار.
- إجمالي الاستثمار لعقد الإيجار التمويلي بدفاتر المؤجر وقيم الأصول المؤجرة المنفصلة عن الأصول الأخرى.
- القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة إذا لم تكن مدرجة بقيمتها السوقية.
- القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات التي تتم المحاسبة عنها كاستثمارات طويلة الأجل إذا لم تكن مدرجة بقيمتها العادلة.

3-3-4- بالنسبة للإفصاح في الملاحظات على الحسابات يجب الإفصاح عما يلي:

- * الالتزامات الطارئة وطبيعة هذه الالتزامات والشروط التي يتوقف عليها تحقق هذه الالتزامات وكذلك قيمة الأثر الكمي إذا كان ممكنا.
- * الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- * السياسة المحاسبية المتبعة في تخصيص إيرادات العقد أو أي تغيير يحدث فيها.
- * أسعار التحويل الداخلي في المؤسسات القسمية وأي تغيير يحدث في سياسات هذا التسعير.
- * الطريقة المتبعة في إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت في حالة إدراجها في الميزانية بالقيم المعاد تقييمها بها، وعن تاريخ إعادة التقييم واما إذا تم التخمين عن طريق مخمن خارجي.
- * أية قيود مالية تفرضها عقود الإيجار طويلة الأجل، وطبيعة أي التزام قد ينشأ عنه تكاليف متوقعة عند انتهاء مدة عقد الإيجار.
- * طريقة أو طرق التقييم الإحصائي المستعملة في احتساب تكاليف المعاشات التقاعدية وكذلك الافتراضات التي بني عليها التقييم وأي تغيير يحدث في هذه الطرق وأثره الكمي.
- * السياسات المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية.
- * الطريقة المحاسبية المتبعة في ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي وأي تغيير يحدث فيها وأثره الكمي إذا كان بالإمكان تقديره.
- * أسماء ووصف شركات المجموعة والطريقة المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات عن الشركات التابعة أو الزميلة.
- ◀ نسبة التملك- ونسبة الأسهم المشتراة التي لها حق التصويت.

◀ قيمة الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة والطريقة المحاسبية المتبعة في إطفاء الشهرة الناتجة.

◀ أسباب عدم توحيد بيانات أي شركة تابعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

* قيمة نفقات الاقتراض التي تمت رسملتها في البيانات المالية للشركات التي تتبع سياسة رسملة نفقات الاقتراض.

* المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة.

الفصل الثالث:

نظام المعلومات المحاسبية

ودوره في تحقيق الإفصاح

المحاسبي

دراسة حالة: البنك المركزي الموريتاني

Banque Centrale De Mauritanie

(BCM)

تمهيد:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، كما أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسات المالية للحكومة وتلعب دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة المدروسة " البنك المركزي الموريتاني**Banque Centrale de Mauritanie(BCM)**

عندما يتصرف البنك على أنه بنك مركزي فإنه يحدد أعماله على أساس المصلحة العامة وليس على أساس مصلحة المساهمين فهو يعمل كمؤسسة عامة. (1)

يعرف البنك المركزي بأنه المصرف الذي يحتل مركز الصدارة بالجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وهو المحنكر الأول والأخير لعملية إصدار النقود في الدولة. (2)

1-1- نشأت البنك المركزي الموريتاني (BCM):

البنك المركزي الموريتاني (BCM) الذي أنشئ بموجب القانون رقم 118/73 بتاريخ 30 مايو 1973 م المعدل بالقانونين 118/74 بتاريخ 08 يونيو 1974 م و332/75 بتاريخ 26 ديسمبر 1974م، مؤسسة ذات شخصية اعتبارية، حسب المادة الأولى من الأمر القانوني رقم 004/2007 الذي يقضي بتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني.

(1) - توماس ماير (2002)، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 247.

(2) - رشاد العصار ورياض الحلبي (2000)، النقود والبنوك، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 105.

1-2- تعريف البنك المركزي الموريتاني (BCM):

القانون الموريتاني المنظم للمهنة المصرفية فقد عرف البنك في القانون رقم 74/021 الصادر بتاريخ 24 يناير 1974 في مادته الثانية بأنه " كل مؤسسة عمومية أو خصوصية تتخذ كحرفة دائمة تسليم الأموال من الجمهور على هيئة إيداعات أو على هيئة أخرى".⁽¹⁾

أما البنك المركزي الموريتاني الذي يسمى فيما يلي " البنك " هو البنك المركزي الموريتاني للجمهورية الإسلامية الموريتانية، البنك مؤسسة عمومية وطنية ذات شخصية قانونية ولها استقلالية سياسية وإدارية ومالية (حسب المادة 2 من نفس الأمر القانوني).

1-3- إدارة البنك (BCM) وتسييره ورقابته:

حسب المادة الثامنة من الأمر القانوني رقم 004/2007 فإن هيئات القرار في البنك المركزي (BCM) هي:

أولاً: المحافظ ويساعده محافظ مساعد.

ثانياً: المجلس العام.

ثالثاً: مجلس السياسة النقدية.

رابعاً: المراقب.

خامساً: مدقق حسابات.

أولاً: المحافظ: يعين المحافظ بمرسوم رئاسي بعد استشارة كل من رئيس الجمعية الوطنية ورئيس

مجلس الشيوخ.

(1) - صدفى ولد محمد عبد الرحمن (2006): البنك المركزي ومراقبة الائتمان، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 29.

يتم اختيار المحافظ تبعا لتكوينه الأكاديمي وكفاءته، وحسن سيرته وتجربته في المجال المصرفي والاقتصادي والمالي.

لا يمكن إعفاء المحافظ من وظائفه إلا بمرسوم رئاسي وفق توصية مبررة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس العام مع استبعاد شخص المحافظ في الظروف التالية:

أ- إذا أصبح عاجزا عن تأدية وظائفه.

ب- إذا لم يعد يستجيب للشروط الضرورية لممارسة وظائفه.

ت- إذا ثبت ارتكابه لمخالفة يترتب عليها عقاب بالسجن.

ث- إذا قام بأنشطة غير مشروعة ضمن أو خارج إطار وظائفه.

يؤدي المحافظ القسم أمام رئيس الجمهورية بأن يمارس وظائفه بتفان وأمانة طبقا للقوانين وفي المصلحة العليا للأمة (حسب المادة 9 من 004/2007)، يعين لفترة انتداب من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أو عدة مرات، سن التقاعد بالنسبة للممارسة وظيفه المحافظ هي 70 سنة وقت تعيينه ولا يحق للمحافظ أن يمارس أية وظيفة عمومية ولا أية وظيفة خصوصية ولا يمكنه تلقي أجر على عمل أو استشارة، ويستثنى من هذا الترتيب المشاركة في اللجان الإدارية أو في تسيير الهيئات الدولية ومهام التدريس إذا لم تتعارض مع ممارسته لوظائفه.

يحدد راتب المحافظ بمرسوم في بداية وحتى نهاية مدة انتدابه ويتحمله البنك.

يتمتع المحافظ بالسلطات الآتي تعدادها:

1- يتولى الإدارة والتسيير الجاري لشؤون البنك.

2- يعمل على تطبيق القوانين والنظم المتعلقة بالبنك وكذا مداولات المجلسين.

3- يستدعي ويترأس اجتماعات المجلسين ويحدد جداول أعمالهما.

- 4- يعمل على تطبيق السياسات العامة للبنك كما حددها المجلس العام.
 - 5- يمثل البنك لدى الجهات الأخرى ويوقع وحده باسم البنك كافة المعاهدات والاتفاقيات.
 - 6- يتقدم بالأعمال القانونية ويتابع ويشرف عليها.
 - 7- يتخذ كافة إجراءات التنفيذ والإجراءات التحفظية التي يراها مفيدة.
 - 8- يعمل على إعداد الحسابات السنوية للبنك.
 - 9- يداول على تنظيم مصالح البنك ويحدد المهام فيها.
 - 10- يقوم ضمن الشروط المحددة في النظام الأساسي للعمال بالاكنتاب والتعيين في المناصب ومنح التقدم في الرتب، يفصل ويقيل وكلاء البنك سواء في المقر المركزي أو في الفروع والممثلات.
 - 11- يعين ممثلي البنك داخل الهيئات الأخرى. (المادة 14 من نفس الأمر القانوني).
- وبإمكان المحافظ إسناد السلطات المحددة في المادة 14 إلى المحافظ المساعد وإلى وكلاء البنك مادام هؤلاء يقدمون نفس الضمانات من حيث الكفاءة والنزاهة والمهنة الموجودة لدى هيئات القرار في البنك، ويمكنه كذلك (المحافظ) أن يستعين وفق شروط يحددها المجلس العام، بمستشارين فنيين لا ينتمون إلى إدارات البنك ويسند لهم وظائف محددة بعد ترخيص المجلس العام ويخولهم صلاحية التوقيع.
- ثانياً: المحافظ المساعد:** يعين المحافظ المساعد بمرسوم رئاسي بناء على رأي المحافظ لفترة انتداب من خمس سنوات، ولا يمكن إعفاؤه من وظائفه إلا ضمن نفس الصيغة ونفس الشروط المشار لها بالنسبة للمحافظ في المادة 09 (المادة 16 من الأمر القانوني).
- يتم اختيار المحافظ المساعد من بين عمال التأسيس السامين في البنك ممن لهم تكوين أكاديمي وكفاءة وسيرة حسنة وتجربة مؤكدة، ويمكن تجديد فترة انتدابه مرة أو عدة مرات ، ويخلف المحافظ المساعد المحافظ في حالة غيابه أو إعاقته.

المحافظ المساعد له حق تصويت خاص يمارسه بكل استقلالية في مجلس السياسة النقدية والمجلس العام (المادة 18 من نفس الأمر القانوني).

يحدد راتب المحافظ المساعد بمرسوم من بداية وحتى نهاية مدة انتدابه ويتحمله البنك، و لا يمكنه المشاركة في مجالس إدارة المؤسسات العمومية أو شبه العمومية عكس المحافظ.

ثالثا: مجلس السياسة النقدية:

يكلف مجلس السياسة النقدية بصفة حصرية برسم السياسة النقدية ومهامه بناء على ذلك هي:

- 1- تحديد إجراءات شراء أو بيع، اقتراض أو سلف، خصم، أخذ الرهن، أخذ تأجير الديون، وإصدار السندات ذات الفائدة، وكذا طبيعة الضمانات التي تشفع بها القروض التي يمنحها البنك المركزي.
- 2- وضع المعايير والشروط العامة لعمليات البنك وتحديد نسب الفوائد والعمولات.
- 3- اعتماد المصارف وغيرها من المؤسسات المالية.
- 4- اعتماد أنظمة تسديد أو تسوية السندات.
- 5- إبداء الرأي لدى المجلس العام عند الضرورة.

أعضاء مجلس السياسة النقدية (المشار لهم فيما يلي "بالمستشارين" يعينون بمرسوم رئاسي ولا يمكن إعفاؤهم إلا في نفس الصيغة بالإضافة إلى العضوين الاستحقاقيين وهما: المحافظ والمحافظ المساعد، يضم مجلس السياسة النقدية:

شخصين يقترحهما الوزير الأول.

شخصية يقترحها وزير المالية.

شخصيتين يقترحهما المحافظ.

يتم اختيار هؤلاء الأشخاص بموجب كفاءتهم وخبرتهم المهنية المعترف بها في المجال النقدي أو

الاقتصادي (المادة 20 من نفس الأمر القانوني).

فترة انتداب المستشارين هي خمسة سنوات قابلة للتجديد مرة أو عدة مرات كما يجتمع مجلس السياسة النقدية مرة على الأقل في الشهر بدعوة من المحافظ الذي يتولى رئاسته، يتعين على المحافظ أن يستدعي مجلس السياسة النقدية خلال الثماني والأربعين ساعة بطلب من أغلبية أعضائه، صلاحيات مداوات مجلس السياسة النقدية مرهونة بحضور الثلثين على الأقل من أعضائه العاملين وإذا لم يحصل هذا النصاب فإن بإمكان مجلس السياسة النقدية مع ذلك أن يجتمع ويداول على أن تتم المصادقة على هذه المداوات خلال الاجتماع المقبل للسياسة النقدية الذي يحصل فيه النصاب من 5 على الأقل من الأعضاء العاملين.

يجري اتخاذ المداوات بأغلبية الأصوات المعبر عنها، وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً.

ويمارس المستشارين ووظائفهم بكل استقلالية ولا يسمح تلقئهم ولا طلبهم ولا قبولهم تعليمات من أي شخص أو هيئات بما في ذلك الحكومة والمحافظ نفسه، ولا يسمح لهم بالتمثيل.

رابعاً: المجلس العام:

يمتلك المجلس العام الصلاحيات المتبقية ويمارس السلطات غير تلك الممنوحة للمحافظ أو لمجلس السياسة النقدية.

يتولى المجلس العام المسؤوليات التالية على الخصوص:

- 1- يقوم بالإدارة العامة لشؤون البنك ويصادق على ميزانياتها.
- 2- يضع النظم ذات الطابع الداخلي للبنك.
- 3- يحدد السياسات العامة التي يتعين إتباعها لأداء وظائف البنك.
- 4- يحدد فئات الأصول التي يمكن أن تستثمر فيها احتياطات الصرف الرسمية وكذا المصادر الخاصة بالبنك ضمن الشروط المذكورة أعلاه.
- 5- يحدد النظام المحاسبي للبنك.

- 6- يصادق على الحسابات السنوية للبنك.
 - 7- يحدد شروط منح علاوة التمثيل للمحافظ.
 - 8- تعويض تكاليفه الاستثنائية.
 - 9- يداول حول التنظيم العام للبنك وحول إقامة أو إلغاء كل فرع أو وكالة.
 - 10- يرخص لعمليات الاقتناء أو نقل الملكية العقارية وكذا الدعاوى القضائية التي يباشرها المحافظ باسم البنك.
 - 11- يرخص لعمليات التسوية والصفقات.
 - 12- يحدد وضعية العمال.
 - 13- يداول حول المسائل المتعلقة بتسيير عمال البنك.
 - 14- يداول حول كافة المعاهدات والاتفاقيات.
 - 15- يصادق على التقارير والآراء والاستشارات الصادرة عن البنك.
 - 16- بإمكانه الرجوع إلى رأي مجلس السياسة النقدية حول بعض المواضيع (المادة 27 من نفس الأمر القانوني).
- كما يتم تعيين أعضاء المجلس العام بمرسوم رئاسي لفترة انتداب من خمس سنوات ويتألف المجلس العام للبنك (BCM) من:
- المحافظ والمحافظ المساعد.
 - عضوين يقترحهما الوزير الأول.
 - عضو واحد يقترحه وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية.
 - عضو واحد يقترحه وزير المالية.

عضو يقترحه عمال البنك.

ويتم اختيار هؤلاء الأعضاء للكفاءة والتجربة المهنية لدى كل واحد منهم في المجال النقدي، المالي، المصرفي أو الاقتصادي. (المادة 29 من نفس الأمر القانوني).

يمارس أعضاء المجلس العام وظائفهم بكل استقلالية، ولا يمكنهم تلقي أو التماس أو قبول تعليمات من أي شخص آخر أو جهة بما في ذلك الحكومة أو المحافظ نفسه.

كما يجتمع المجلس العام مرة على الأقل كل شهرين بمبادرة من رئيسه، يصبح الاستدعاء استحقاقيا إذا طلبه إثنان من الأعضاء، بإمكان المحافظ، فضلا عن ذلك استدعاء المجلس العام للاجتماع في أي وقت، تتخذ المداولات بأغلبية الأصوات المعبر عنها وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا.

خامسا: المراقب:

يعين المراقب بمرسوم رئاسي، ويتم اختياره بناء على نزاهته وكفاءته وتجربته المعروفة في المجال المالي أو المصرفي. يعين المراقب المساعد حسب نفس الشروط ليتولى وظائف المراقب في حالة غيابه أو إعاقته. (المادة 34 من نفس الأمر القانوني)

يمارس المراقب رقابة عامة على المصالح وكافة عمليات البنك (BCM) وبإمكانه ممارسة الرقابة على الصندوق والسجلات ومستندات البنك والقيام بكل عمليات التدقيق التي يراها ضرورية وبإمكانه الاستعانة ببعض وكلاء البنك.

يحضر المراقب جلسات المجالس العام ومجلس السياسة النقدية مع صوت استشاري، يطلع المجلس العام على نتائج عمليات المراقبة التي يقوم بها وإذا لم تحصل المصادقة على اقتراحاته فبإمكانه طلب تسجيلها على قائمة مداولات، ويشعر رئيس الجمهورية بذلك.

بإمكان رئيس الجمهورية أو وزير المالية أن يطلب في أي وقت من المراقب موافاته بتقرير حول مسألة تتعلق بالبنك باستثناء كل قضية فردية. (المادة 36 من نفس الأمر القانوني).

سادسا: مدقق الحسابات:

يعين المجلس العام مدقق حسابات خارجي لفترة انتداب من ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد.

يتم اختيار المدقق الخارجي من بين الأشخاص أو الهيئات المتوفرة على خبرة مهنية معمقة في ميدان

المحاسبة وتدقيق الحسابات، ويتعين من جانب آخر أن يقدم كافة الضمانات المهنية والكرامة.

لا يمكن فسخ عقد المدقق إلا بقرار مسبب من المجلس العام إذا أصبح غير قادر على أداء وظائفه أو لم

يعد يستجيب للشروط اللازمة لأداء وظائفه.

يقوم المدقق بالتصديق على الحسابات كما أعدها المحافظ قبل مصادقة المجلس العام عليها) حسب المادة

37 من نفس الأمر القانوني).

1-4- أهدافه:

الهدف الرئيس للبنك المركزي الموريتاني (BCM) هو حفظ استقرار الأسعار ودون الإخلال بهذا

الهدف يسعى البنك وراء استقرار النظام المالي والإسهام في تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة التي تحددها

الحكومة. (المادة 38 من نفس الأمر القانوني).

1-5- وظائفه:

من أجل بلوغ الأهداف المحددة في المادة 38، يؤدي البنك المركزي الوظائف التالية:

1- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

2- إصدار وتسيير العملة الائتمانية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

3- تنفيذ سياسة الصرف وحيازة وتسيير احتياطات الصرف الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

4- تنظيم ورقابة وتقنين سوق الصرف.

5- رقابة وتقنين المصارف وغيرها من المؤسسات المالية طبقاً للقوانين المصادق عليها في هذا المجال.

6- دعم استقرار وأمن وفعالية نظام الدفع الموريتاني.

7- المساهمة في استقرار النظام المالي الموريتاني .

8- التصرف كصندوق للدولة وكوكيل جيائي للحكومة.

9- انجاز كل مهمة أخرى يسندها له هذا الأمر القانوني أو أي قانون آخر.

بإمكان البنك لكي يضمن أداء وظائفه أن يقوم بما يلي:

1- جمع وتحليل ونشر كافة المعلومات الإحصائية الضرورية.

2- إصدار تعليمات أو تعليمات تحدد المعلومات الإحصائية المطلوبة هكذا وكيفية إيصال مثل هذه

المعلومات إلى البنك والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الملزمين بإيصال تلك المعلومات، ونظام السرية المطبق عليها وكذا العقوبات الإدارية التي يمكن اتخاذها ضد الجهات المخلة بمثل هذا الالتزام.

3- التعاون مع قطاعات حكومية أو وكالات من أجل جمع وفرز أو نشر الإحصائيات أو كل معلومات

مفيدة أخرى.

4- تنسيق اعتماد معايير موحدة لنشر المعطيات على المستوى الدولي من أجل ضمان تناسق وفعالية

في تنظيم الإحصائيات والمعلومات. (المادة 48 من نفس الأمر القانوني).

5- إصدار وتنظيم العملة داخل الدولة وفقاً لاحتياجات التعامل.

6- تأدية الخدمات المصرفية للدول حيث يقوم البنك المركزي بتقديم القروض والسلف الحكومية وكذلك

تحفظ الدولة بحساباتها لديه وقد أعطته الدولة حق الإصدار والإشراف على تنفيذ السياسات المالية والنقدية.

7- الرقابة على الائتمان: إحدى الوظائف الهامة التي يقوم بها البنك المركزي هو عمله كبنك البنوك، فالبنوك الأخيرة تقوم بإيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي وهو الذي يقوم بتمويلها إذا احتاجت إلى الأموال.

ولكي يقوم البنك المركزي بتأدية دوره كبنك البنوك فلا بد له من أن يستعين بالأدوات التالية:

- سعر البنك (سعر إعادة الخصم).

- عمليات السوق المفتوحة.

- نسبة الاحتياطي القانوني.

وتتم الرقابة على الائتمان بإحدى الطرق التالية :

- الرقابة الإدارية عن طريق التفتيش عن الحسابات والأصول المملوكة للبنك.

- تحديد الأغراض التي يقوم من أجلها البنك، الائتمان ومدة القرض وغيرها.

8- المحافظة على الاحتياط من العملات الصعبة والعمل على استثمارها .

9- المساهمة في أعمال التخطيط الاقتصادي وتشمل النظام المعرفي في أعمال التخطيط.

1-6- آلياته:

من أجل بلوغ أهدافه وأداء وظائفه، بإمكان البنك القيام بما يلي:

1- فتح حسابات نقدية وحسابات سندات في سجلاته لصالح المصارف والمؤسسات المالية والبنوك

التجارية الأجنبية والبنوك المركزية الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

2- فتح حسابات نقدية وحسابات سندات والاحتفاظ بها لدى البنوك والمؤسسات المالية.

3- فتح حسابات نقدية وحسابات سندات والاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية الأجنبية والبنوك التجارية

الأجنبية وهيئات إيداع السندات والمؤسسات المالية الدولية (المادة 40 من نفس الأمر القانوني).

يحدد المجلس العام الشروط بالنسبة لفتح الحسابات في سجلات البنك.

كما يمكنه من أجل بلوغ أهدافه وأداء وظائفه أن يقوم على الخصوص بما يلي:

- 1- التدخل في أسواق رؤوس الأموال، إما بشراء وإما ببيع نهائي (نقدا وعند الأجل) وإما بأخذ وتأجير، وإما باقتراض أو سلفة أو أوراق اعتماد وسندات صالحة للتبادل محررة بعملة يحددها البنك.
- 2- إجراء عمليات قرض مع المصارف والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات المالية على أساس الضمانات المناسبة للقروض.

كما بإمكان (BCM) أيضا إجراء العمليات التالية:

- 1- إصدار إعادة شراء مستندات اقتراضه الخاصة.
- 2- قبول إيداع سندات ومعادن ثمينة، الالتزام بتحصيل السندات والتدخل لصالح أطراف أخرى في عمليات حول القيم العقارية وغيرها من الأدوات المالية والمعادن الثمينة.
- 3- إجراء عمليات على أدوات وعلى نسب الفائدة.
- 4- إجراء عمليات على عملات أجنبية على الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
- 5- إجراء عمليات بهدف الإيداع والتسيير المالي لمبالغ العملات الأجنبية.
- 6- الحصول على قرض من الخارج وتقديم ضمانات لهذا الغرض. (المادة 43 من نفس الأمر القانوني).

1-7- امتياز الإصدار:

يمارس البنك (BCM) وحده امتياز إصدار القطع النقدية والأوراق المصرفية وهذه القطع والأوراق وحدها ذات السعر القانوني على تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الأوراق المصرفية ذات قوة إبرائية غير محددة، ويمكن تحديد القوة الإبرائية للقطع بواسطة قانون إلا أنها تستلم دون تحديد من طرف البنك والصناديق العمومية والمصارف. (المواد 51، 52 من نفس الأمر القانوني).

كما لا يمكن اتخاذ قرار إنشاء أو سحب أو تبديل نمط معين من الأوراق أو القطع إلا بموجب مرسوم رئاسي بعد اقتراح من طرف محافظ البنك.

وعندما يتم إلغاء السعر القانوني لنمط معين من الأوراق أو القطع فإن البنك المركزي الموريتاني يبقى دائما ملزما، ضمن أجل محدد بواسطة مرسوم بضمان إبدالها لدى شبائكه بأنماط أخرى من الأوراق أو القطع ذات السعر القانوني.

تعتبر الأوراق والقطع، غير المستبدلة عند انقضاء هذا الأجل، ضائعة ويقوم البنك المركزي الموريتاني بدفع مقابل قيمتها في الخزينة العامة. (المواد 53 و 54 من نفس الأمر القانوني من نفس الأمر القانوني).

1-8- السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية في الدول الرأسمالية على مكافحة التضخم والانكماش وذلك بكبح أو منع الائتمان إلا أن تأثير هذه السياسة يكون محدودا في اقتصاديات الدول المتخلفة كما هو الحال في موريتانيا . وفي سياق يطبعه تزايد النفقات العمومية وفائض السيولة المصرفية واصل البنك المركزي منذ عام 2006 سياسته النقدية الرامية إلى التحكم في التضخم ، ولهذا الغرض أبقى البنك الموريتاني على نسبة الخصم وعلى شروط الاحتياطي الإلزامي من الأرصدة بالأوقية كما استندت خلال العام 2006 احتياطي إلزامي بالنسبة لودائع العملات الأجنبية⁽¹⁾.

ويمنح النظام المصرفي الموريتاني القروض لكل القطاعات الاقتصادية، هذا ما يفسر تعدد القروض واختلاف أنواعها، ومن أجل مواجهة الإفراط في مجال القروض والذي بإمكانه أن يخل بالتوازن النقدي

(1) - Rapport Annuel Du B.C.M (2006), P:44.

بشكل عام مؤديا بالتالي إلى حالة تضخمية تصعب مواجهتها فإن البنك المركزي الموريتاني يتدخل بواسطة نوعية الوسائل للحيلولة دون ذلك وسنتطرق لها كالتالي :

1-8-1- الرقابة الكمية في مجال القروض : Le contrôle quantitatif du crédit

وتتم هذه الرقابة عن طريق:

- تحديد سقف لإعادة الخصم: وتماشيا مع الأهداف المرسومة للاقتصاد الوطني فإن سقف إعادة الخصم هو الذي يحد من اللجوء إلى إعادة الخصم عند البنك المركزي من طرف البنوك التجارية فالبنك المركزي يقوم بتقييم كل ستة (6) أشهر جميع المساعدات والقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني في الأجل القصير .

- معدل الفائدة: البنك المركزي عند تحديده لأسعار الفائدة يقوم بتحديد سعر الفائدة له هو أولا ثم بعد ذلك يقوم البنك المركزي بتحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك الأولية والذي يجب عدم تجاوزه في تعاملها مع زبائنها في مجال القروض.

ومن جهة أخرى يجب التنويه بأن سعر الفائدة المدينة المطبقة من قبل البنوك التجارية يحدد بحرية من طرفها ، كما أن نسبة الفائدة الدائنة تحدد بحرية من طرف البنوك في حدود يسمح بها البنك المركزي ، وكان سعر الفائدة الأدنى المعمول به منذ عام 2006 هو 8 %.

1-8-2- الرقابة النوعية في مجال القروض : Le Contrôle qualitatif du crédit

❖ يقوم البنك المركزي (BCM) بوضع سياسته في مجال القرض تماشيا مع توجيهات الحكومة ،

وفي هذا المضمار يقوم مثلا بتحديد سقف لإعادة الخصم بالنسبة لمختلف القروض .

وتتم الرقابة النوعية في مجال القروض عن طريق :

❖ توزيع القروض حسب القطاعات في النشاط الاقتصادي: يمنح النظام المصرفي الموريتاني

القروض لكل القطاعات الاقتصادية هذا ما يفسر تعدد القروض واختلاف أنواعها.

والقروض في النظام المصرفي الموريتاني تنقسم إلى:

أ - قروض قصيرة الأجل: (من صفر إلى سنتين) معتمدة أساسا على إيداعات تحت الطلب، وتعتبر هذه القروض ضرورية لحل للمشاكل المؤقتة للسيولة لدى المقاولات وهي مثل: الخصم التجاري، السحب على المكشوف، القروض على المشاريع.

ب- قروض متوسطة الأجل: (وهي من سنتين إلى 7 سنوات) وعادة ما تكون لتحويل الاستثمارات.

ج- القروض طويلة الأجل: وهي تلك القروض التي مدة استحقاقها من 7 سنوات إلى 20 سنة وعادة ما تكون متعلقة بتمويل الاستثمار وكذلك متعلقة بمبالغ مالية كبيرة مثل الإيجار المالي.

❖ الترخيص المقدم في الإقراض: يعتبر شرطا مسبقا لمنح القروض وكذلك وسيلة للرقابة المعتمدة للسياسة الانتقائية، ومن اجل الحصول على الترخيص يقوم طالبوا القروض بتقديم الملف إلى (BCM) عندما يكون القرض يتجاوز 2 مليون أوقية .

وفيما يعني هذا الملف وخلافا للقروض الممنوحة للأشخاص فانه يحتوي على العناصر التالية :

أ - طلب قرض يتضمن مقدار ومبررات ومدة اندثار هذا القرض .

ب- وصل تسجيل من السجل التجاري.

ت- ثلاث ميزانيات متتالية مرفقة كل منها بحساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر.

وتهدف الحكومة من وراء السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف داخلية وخارجية: فالأهداف الداخلية التي

تسعى الحكومة من جراء استخدام السياسة النقدية إلى تحقيقها تتمثل في: (1)

1 - تحقيق زيادة في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي عن طريق :

- رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي .

- زيادة نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل القومي .

(1) - محمد فاضل ولد الطالب الحسن (2000): دور السوق النقدية كسوق تمويلية في الاقتصاد (حالة السوق النقدية الموريتانية) ، رسالة ماجستير ،

كلية العلوم الاقتصادية والتسويق ، جامعة الجزائر ، ص 85.

- المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق النقدية والمالية التي تتعامل فيها هذه المؤسسات بما يخدم تطوير الاقتصاد.

2 - محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة عليها .

3- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

5- إحكام الرقابة على التضخم.

أما الأهداف الخارجية التي تسعى الحكومة جراء استخدام السياسة النقدية إلى تحقيقها فتتمثل في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتحويل⁽¹⁾.

ولكن يجب ملاحظة أن الأهداف السابقة قد تتضارب فيما بينها إذ أن هدف تحقيق العمالة الكاملة قد يتضارب مع مكافحة التضخم ، فالحكومة ولأسباب سياسية قد تجد أنه من المصلحة العامة زيادة العمالة أو رفع الأجور دون أن يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية ويترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية في حين أن مكافحة التضخم تقضي بضرورة تخفيض القوة الشرائية.

9-1 - سياسة الصرف والاحتياطات الرسمية للصرف:

تحدد الحكومة التوجهات العامة لسياسة الصرف بعد أخذ رأي البنك ودون الإخلال بالهدف الرئيسي للبنك في حفظ استقرار الأسعار.

يضع البنك النظم المسيرة لعمليات الصرف، كما ينظم البنك ويراقب ويقنن سوق الصرف.

(1) - محمد فاضل ولد الطالب الحسن (2000): مرجع سابق، ص 85.

كما يحتفظ البنك بالاحتياطيات الرسمية للصراف في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ويسيرها ويدير عمليات الصراف فيها لتنفيذ التوجيهات العامة لسياسة الصراف. (حسب المادة 59 من نفس الأمر القانوني).

وحسب المادة 60 يحق للبنك أن يحتفظ من قبيل الاحتياطيات الرسمية للصراف، بفئات الأصول الآتية:

1- الذهب والمعادن الثمينة المحتفظ بها من طرف أو باسم البنك بما في ذلك التدوين في حساب يمثل الذهب أو هذه المعادن الثمينة.

2- الأوراق المصرفية والقطع النقدية المطبوعة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة، المحتفظ بها من طرف أو باسم البنك.

3- السندات المدونة في حساب والإيداعات الجارية بين المصارف والقابلة للتسديد عند الطلب، أو على المدى القصير، والمحرة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة، سواء كانت هذه محفوظة في سجلات البنك أو البنوك المركزية الأخرى أو البنوك التجارية الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية.

4- الالتزامات القابلة للتداول المحرة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة والصادرة عن حكومات أجنبية أو المستفيدة من ضماناتها أو ضمانات البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الدولية أو دائنين آخرين من مستوى حسن.

5- ديون المؤسسات المالية الدولية الناتجة عن عقود تنازل/مقايلة والمعاش المسلم وكذا قروض سندات الالتزامات المذكورة آنفا.

6- حقوق السحب الخاصة الموجودة في حساب موريتانيا لدى صندوق النقد الدولي وأوضاع احتياطيات موريتانيا الموجودة لدى صندوق النقد الدولي.

10-1 - الإشراف المصرفي:

البنك المركزي الموريتاني (BCM) هو وحده المخول لتقنين واعتماد وتسجيل والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية.

وبإمكان وكلاء البنك أن يزوروا مقرات المصارف والمؤسسات المالية للاطلاع فيها على كل حساب أو سجل أو وثائق أو أوراق أخرى أو مباشرة كل إجراء آخر يراه البنك ضرورياً. (المادة 61 من نفس الأمر القانوني).

كما أن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة بإعطاء البنك كل معلومة تتعلق بعملياتها وكذا وضعها المالي حين يطلب البنك ذلك، بإمكان البنك كذلك إعلان كل أو بعض المعطيات والمعلومات الواردة في الفقرات السابقة في شكل تجميعي بالنسبة لفئات المؤسسات المالية المنشأة أخذاً في الحساب لطبيعة نشاطها.

1-11- نظام الدفع:

يسهر البنك على استقرار وأمن وفعالية نظام الدفع في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

يحق للبنك منح تسهيلات سعياً إلى ضمان استقرار وأمن وفعالية أنظمة دفع وتسوية المستندات وكذا غرف المقاصة. (المادة 63 من نفس الأمر القانوني).

ويتوفر البنك على الصلاحيات الحصرية لتقنين وترخيص ورقابة أنظمة دفع وتسوية السندات وكذا غرف المقاصة.

بإمكان البنك اعتماد أنظمة ترمي خاصة إلى:

- 1- فرض تسجيل وإصدار رخصة لكل نظام للدفع لتسوية السندات ولكل غرفة مقاصة وكذا كل شخص ممارس لتلك الأنظمة أو تلك الغرف.
- 2- إلزام كل نظام دفع أو تسوية سندات وكذا كل غرفة مقاصة باحترام كل مقياس موحد أو توصية أو معيار من أجل ضمان أمن واستقرار مثل تلك الأنظمة وتلك الغرف.
- 3- تنظيم ورقابة إصدار أو نوعية آليات الدفع، بإمكان البنك إصدار أمر أو اتخاذ كل قرار يراه مناسباً اتجاه أنظمة الدفع وتسوية السندات وكذا غرفة المقاصة.

1-12- الاستقرار المالي:

يساهم البنك المركزي الموريتاني (BCM) في استقرار النظام المالي.

كما يستطيع البنك في ظروف استثنائية وحسب الآجال والشروط التي يحددها أن يتصرف بوصفه مانح قروض في المقام الأخير، لمصرف مرخص له في ممارسة أنشطته.

بإمكان البنك في هذا السياق، تقديم مساعدة مالية لذلك المصرف (أو لصالحه) فترة لا تتجاوز 3 شهور، بإمكان البنك مع ذلك تحديد هذه الفترة على أساس برنامج يحدد الإجراءات التي سيتخذها المصرف المعني، إلا أن البنك لا يتخذ مثل هذه الالتزامات إلا بقدر ما:

1- إذا كان هذا المصرف من وجهة نظر البنك قادرا على التسديد ويتوفر على ضمانات مناسبة وكان التماس المساعدة تم بناء على حاجة ظرفية لتحسين وضع سيولة البنك.

2- كانت المساعدة ضرورية للإسهام في استقرار النظام المالي أو كانت وزارة المالية قد أصدرت ضمانا مكتوبة لصالح المصرف باسم الحكومة تضمن تسديد مثل هذا القرض.

يحدد المجلس العام النسبة المئوية القصوى لقيمة السندات المودعة من اجل ضمان كل واحدة من عمليات القرض .

إذا اكتشف البنك (BCM) أن المصرف المعني غير قادر على الالتزام بالبرنامج المحدد في الفقرة الأولى فإنه يتخذ كل الإجراءات المناسبة.

الفترة الكاملة للقروض والتسهيلات الممنوحة في إطار هذه المادة لا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز 180 يوما.

كما أن (BCM) وفي إطار ممارسته لوظيفة مانح قروض في المقام النهائي يستطيع تخفيف معايير قابلية الأصول المقدمة لضمانات التزامات المصارف والمؤسسات المالية. (المادة 67 من نفس الأمر القانوني).

وفي حالة حدوث أزمة مالية خطيرة، وبدا للبنك حسب تقديراته أن لا وجود لوسيلة أخرى لتنفاذي المساس المخل باستقرار النظام المالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، فإن بإمكان البنك (BCM)، أن يجري بناء على مداولة من المجلس العام بالاتفاق مع وزارة المالية، عمليات مباشرة مع الجمهور، وبإمكانه على الخصوص تلقي أموال على سبيل الإيداع أو غيره، يستخدمها لحسابه الخاص في عمليات حسم أو عمليات قرض أخرى أو في عمليات مالية. (المادة 68 من نفس الأمر القانوني).

1-13- الخدمات المقدمة للحكومة وللجماعات:

البنك هو الوكيل والمستشار المالي للدولة في كل عملياتها المتعلقة بالصندوق والمصرف والقرض، حسب بنود اتفاقية تبرم بين وزارة المالية والبنك.

يجوز للبنك كذلك أن يتلقى نيابة عن الدولة وباسمها قروضا خارجية وأن يدير أو يدير أو ينجز أي تسديد أو يؤدي أي دين للدولة على الغير.

يستطيع البنك كذلك إمساك سجل السندات الصادرة عن الدولة. (المادة 69 من نفس الأمر القانوني).

1-14- صلاحيات وعمليات أخرى:

يساعد البنك السلطات العمومية في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية. وبإمكانه تمثيل الحكومة سواء لدى هذه الهيئات أم في المؤتمرات الدولية وهو يشارك في مفاوضات القروض والسلفات الخارجية الموقعة لسحاب الدولة، ويشارك في التفاوض حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة وهو مكلف بتنفيذها ويبرم كل تسوية فنية تتعلق بالإجراءات العملية لتطبيق هذه الاتفاقيات. (المادة 74 من نفس الأمر القانوني).

يجري تنفيذ البنك لهذه الاتفاقيات تحت مسؤولية الدولة التي تتحمل الأخطار والتكاليف والعمولات والفوائد والأعباء وهي تضمن للبنك دفع تعويض لكل خسارة أو كلفة أخرى قد تلحق به، بهذه المناسبة وكذا تعويض كل سلفة أو دفع مقدم يتعين عليه منحه تطبيقا لهذه الاتفاقيات ضمن ما هو محدد فيها.

بإمكان البنك إصدار نشرات تتضمن وثائق إحصائية ودراسات ذات طبيعة اقتصادية ونقدية. (المادة 77 من نفس الأمر القانوني).

يستطيع البنك لسد حاجاته أو حاجات عماله، أن يقتني، أو يشيد أو يبيع أو يستبدل العمارات. تتوقف العمليات على ترخيص المجلس العام، ولا يمكن أن تتجاوز النفقات المقابلة مقدار رؤوس الأموال الخاصة. (المادة 78 من نفس الأمر القانوني).

1-15 - أحكام جنائية:

كل شخص يشارك، ولو بصفة مؤقتة في أنشطة البنك يلزم بمراعاة السرية المهنية. كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة خارج الحالة التي يلزم فيها القانون بالتصريح أو حالة التبليغ، يعاقب عليها بالحبس من 03 شهور إلى 3 سنوات مع غرامة من 1 إلى 5 ملايين أوقية. إلا أنه يسمح للبنك بالاطلاع المشترك مع بنوك مركزية أجنبية على معلومات سرية ومع سلطات الإشراف الأجنبية وسلطات التنظيم وكذا الهيئات الدولية بشرط أن تكون تلك المعلومات مشمولة بالسرية المهنية التي تلتزم بها تلك الهيئات. كل المعلومات السرية التي يتلقاها البنك من البنوك المركزية الأجنبية ومن سلطات الإشراف الأجنبية وهيئات التنظيم وكذا الهيئات الدولية، تكون مشمولة بإجبارية السرية المهنية التي تنص عليها هذه المادة. (المادة 80 من نفس الأمر القانوني).

1-16 - إعفاءات وامتيازات:

يعفى البنك (BCM) وأرصده وممتلكاته وعائداته وعملياته من الضرائب والحقوق والرسوم والإتاوات والأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها، كما تعفى من حق الطابع وحق التسجيل كافة العقود وكل المقتنيات وبصفة عامة كل الوثائق والأوراق القضائية أو غير القضائية المتعلقة بعمليات البنك. (المادة 83 من نفس الأمر القانوني).

تتولى الدولة أمن وحماية مؤسسات البنك وتوفر له بالمجان الحراسة و المرافقة الضرورية لتأمين نقل الأموال والممتلكات الثمينة. (المادة 85 من نفس الأمر القانوني).

1-17- حسابات سنوية وأحكام مالية:

يحدد نظام محاسبة البنك (BCM) من طرف المجلس العام طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها دوليا على البنوك المركزية. (المادة 86 من نفس الأمر القانوني).

تختتم الحسابات السنوية للبنك (BCM) كل سنة من طرف المجلس العام ويتم نشرها في الجريدة الرسمية.

تبدأ سنة العمل بالنسبة للبنك من 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة المدنية. (المادة 87 من نفس الأمر القانوني).

يتم اقتطاع 20% من أرباح السنة لصالح الاحتياطي النظامي وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع متى وصل مبلغ الاحتياطي نصف رأس المال ليعود حين ينقص عن هذه النسبة.

بعد منح المجلس العام للمخصصات التي تعتبر ضرورية لكل الاحتياطيات العامة الأخرى أو الخاصة، يتم دفع الرصيد في الخزينة، إلا أن الأرباح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم الأرصدة أو الالتزامات الدولية للبنك لا يمكن دفعها في الخزينة.

يمكن تخصيص الاحتياطيات لزيادة رأس المال ضمن الشروط الواردة في المادة 06.

إذا أظهرت الأرصدة السنوية خسارة فإنها تخصم من الاحتياطيات العامة ثم الخاصة ومن الاحتياطي الأساسي عند وجوده إذا لم يكن مجموع هذه الاحتياطيات لا يسمح بتغطية كاملة للخسارة، فإن الخزينة تتولى تغطية الباقي منها بواسطة سندات الدين العمومي القابلة للتبادل في أجل أقصاه ستة شهور بعد اختتام السنة المالية. (المادة 88 من نفس الأمر القانوني).

في إطار السعي وراء أهدافه، يعمل (BCM) مع الحكومة وكذا كل سلطة للدولة. (المادة 93 من نفس الأمر القانوني).

1-19- العملة الوطنية :

تعود بنية النظام المصرفي الموريتاني إلى سنة 1973 م عام خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي الدولي غرب إفريقيا (U.M.O.A) Union des Monnaie de l'Ouest de l'Afrique الذي انضمت له عام 1962م وتم بعد ذلك إنشاء المقومات الأساسية للسيادة النقدية التي تتمثل في البنك المركزي الموريتاني الحديث.

وتم على أساس ذلك الانفصال إصدار العملة الوطنية والأخذ بزمام إدارة وتوجيه القروض عن طريق سياسة نقدية وطنية .

وننتج عن ذلك الانفصال استبدال فرنك غرب إفريقي بالأوقية الموريتانية وقد حدد المرسوم رقم 73/154 الصادر بتاريخ 27 /6/ 1973 طرق استبدال العملاتين وقد كان نصيب موريتانيا من العملة المستبدلة ما يناهز 3.178652000 فرنك غرب إفريقي.

وتتكون العملة الوطنية (الأوقية Ougwya) من صنفين :

❖ الأوراق: وهي:

* ورقة خمسة آلاف أوقية (5000) :صنعت حديثا في 2010، وستلاحظون عدم وجودها في

الميزانيات لكونها غير موجودة في تلك السنوات.



*ورقة ألفان أوقية (2000):



* ورقة ألف أوقية (1000):



* ورقة خمسمائة أوقية (500):



* ورقة مائتان أوقية (200):



* ورقة مائة أوقية (100):



❖ القطع: وهي:

* خمسين أوقية (50): وهي جديدة أيضا صنعت في 2010. وستلاحظون عدم وجودها في الميزانيات لكونها غير موجودة في تلك السنوات.



* عشرون أوقية (20):



* عشرة أوقية (10):



* خمسة أوقية (5):



* أوقية واحدة (1):



* خمس أوقية (1/5):



المبحث الثاني : ميزانيات البنك المركزي الموريتاني

Bilan de la Banque centrale de Mauritanie.

وفقا للقيود المزدوج فان أي ميزانية لابد أن تعكس كافة الموارد وأوجه استخداماتها عن طريق تسجيل حركة الاستخدامات (الأصول) وحركة المواد (الخصوم). وتعرف الأصول على أنها تلك الموجودات التي في حوزة البنك والممكن التصرف فيها ، أما الخصوم فتعني كافة المطلوبات التي يتحملها البنك كمقابلات لما يصدره من نقود .

ولأغراض التحليل عن الإفصاح المحاسبي ندرج ضمن الملاحق (الملحق رقم 1) ميزانيات البنك المركزي الموريتاني لثلاث سنوات متتالية .

تحليل البيانات المالية لغاية 31 ديسمبر 2009 ، 31 / 12 / 2008 ، 31 / 12 / 2007 :

1 - النشاط :

لقد تم إنشاء البنك المركزي الموريتاني (BCM) بموجب قانون رقم 73/118 الصادر في 30 مايو 1973 ، هو مؤسسة عمومية وطنية ذات شخصية اعتبارية مدنية و استقلالية مالية رأس ماله مكتتب بصفة كاملة من طرف الدولة ، مهمته العامة توفير القرض ، الصرف و بالشروط الأكثر ملائمة لتنمية البلد مع السهر على ضمان الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة ، و ذلك كجزء من سياسة الحكومة.

وبواسطة المرسوم رقم 004-2007 المؤرخ 12 في يناير 2007 الصادر عن رئاسة الجمهورية والذي

يقضي بتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني (BCM)

2 - المبادئ و الطرق المحاسبية :

البيانات المالية للبنك المركزي الموريتاني BCM تتضمن بيان الميزانية العمومية ، و حساب النشاط و حساب الربح و الخسارة المعروضة بالأوقية (MRO) .

2-1- المعايير المحاسبية المعمول بها :

وضعت الحسابات السنوية للبنك المركزي حسب الخطة المحاسبية لموريتانيا.

البنك لديه طموح لاعتماد البيانات للقيام بترصيدتها في 20011/12/31 ، بعض بنود البيان المالي و تخضع بعض البيانات المحاسبية تم معالجتها من طرف المحاسبين مبادئ المحاسبة الصحيحة.

2-2- الدورة :

مدة الدورة اثنا عشرة شهرا . تبدأ السنة المالية 1 يناير و تنتهي 31 ديسمبر من نفس السنة .

2-3- مبادئ المحاسبة :

وتطبق المبادئ المحاسبية التالية:

■ الحذر

■ استقلالية الدورة

■ استمرارية النشاط

■ استمرارية الأساليب

■ المقارنة

■ أهمية المؤشر

■ الواقع الاقتصادي

■ الشفافية

■ مبداء التكلفة

2-4- المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية :

يتم تسجيل المعاملات في البداية بسعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة. و تقييد منفصل لكل عملة مستخدمة من قبل البنك المركزي عند مقايضتها .

2-5- الضرائب :

يعفى البنك المركزي من جميع الرسوم ، و الضرائب، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفقا للمادة 83 من القانون الأساسي.

2-6- الاحتياط من الذهب :

وتقدر قيمة الاحتياط من الذهب بسعر أو نصه من الذهب في مزاد لندن في 31 في ديسمبر . و جلبت المكاسب الرأسمالية التي تنتج في ظل بلوغ "البند" رفع قيمة " الذهب"

2-7- الموجودات و الديون بالعملات الأجنبية :

يتم تسجيل الموجودات و الديون بالعملات الأجنبية خلال السنة بسعر الصرف ليوم العملية.

أرباح و خسائر الصرف تتم معالجتها في نهاية السنة حساب "فرق في أسعار الصرف".

و خلافا للدورات السابقة الأرصدة المدينة لحساب " فرق أسعار الصرف" لم ترحل إلى ديون الدولة الموريتانية ، ولكن تم الاحتفاظ بها في خاتمة من الميزانية العمومية.

الجدول (3-1) : أسعار الصرف لسنوات 2009 و2008 و2007 و2006 هي :

2006	2007	2008	2009	العملة الصعبة
353.33	365.82	370	374.51	1EURO
268.6	251	261.5	261.99	1USD
526.61	500.38	378.52	417.30	1ESTG
22009.17	21960.72	24753.99	25203.46	100FS
231.41	256.16	212.98	248.64	1s CAN
3905.94	3865.17	3372.03	3647.87	100KRS
4276.04	4582.47	3744.18	4508.98	100KRN
4742.14	4906.94	4964.43	5033.91	100KRD
538.98	557.67	564.06	750.94	1000FCFA
2258.75	2201.18	2895.75	2832.63	1000YJAP
3172.8	3240.93	3293.72	3320.84	100DHN
71.62	66.94	69.88	69.85	1RS
206.23	204.29	199.12	199.58	1DTUN
3.77	3.75	3.68	3.60	1DALG
209.03	206.29	209.42	213.04	1DLIB
929.09	917.2	947.47	914.13	1DKUW
73.13	68.38	71.19	71.33	1DHEAU
403.73	393.38	404.75	409.23	DTS
34.4	34.3	38.28	38.38	1CNY

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,
2007.2008.2009

2-8- سندات الخزينة :

سندات الخزينة المتداولة هي السندات الصادرة عن الخزينة و المسجلة من طرف البنوك و المؤسسات المحلية الأخرى .

2-9- حصص المساهمة :

يتم تسجيل الحصص بسعر اقتنائها, الحصص التي نقصت قيمتها تكون هدف لمؤونة احتياط .

10 2 -الموجودات :

ذكرت الأصول الرأسمالية في تكلفة اقتناء قيمة المساهمة، أو تكلفة الإنتاج يتم احتساب الاستهلاك و الإطفاء على خط مستقيم وفقا الاستخدام العادي للممتلكات.

جميع الممتلكات المكتسبة خلال الفترة يتم استهلاكها على مدى سنة كاملة دون أي نسبة.

الجدول (2-3) : معدلات الاستهلاك الرئيسية المعتمدة لاقتناء السلع هي التالية:

الدرجة	%
البناء	5%
أدوات النقل	33%
أدوات والأثاث والمكاتب	15%
أجهزة الكترونية	20%
أدوات معلوماتية	25%
تنظيم، تهيئة، توصيل	15%

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,
2007.2008.2009

11 2 -المخزون من العملات الورقية و المعدنية لم تصدر بعد:

يسجل المخزون من العملات الورقية و المعدنية التي لم تصدر بعد باستخدام أسلوب المحاسبة و الجرد . و تقدر الانبعاثات من العملات الورقية و المعدنية وفقا طريقة (FIFO, LIFO) الداخل أولا الخارج أولا.

ويتم تحويل تكاليف الأوراق التي تم شراؤها بالعملات الأجنبية في البورصة إلى الأوقية بسعر تاريخ التسليم.

2 12 - الإيرادات و النفقات:

يم التعرف على الإيرادات و المصاريف المتعلقة بالمعاملات، بالعملة الأجنبية في إتمام الصفقة، الإيرادات الأخرى و المصاريف تعرف بعد العملية .

3-مخزون الذهب : و يشمل مخزون الذهب الموجود في مقر البنك المركزي الموريتاني و بنك فرنسا

2006/12/31		2007/12/31		2008/12/31		2009/12/31			المضمون	
بالأوقية	أونصة	بالأوقية	أونصة	بالأوقية	أونصة	بالأوقية	معدل (≠)	مسار (*)		أونصة
55720476	326.3297	68287329	326.3297	73814962	326.3297	94386610	262	1104	326.3297	ودائع الذهب
1899530086	11124.69	2327938377	11124.69	2516377292	11124.7	3217671806	262	1104	11124.7	عقد من الذهب في مقر فرنسا
1955250563	11451	2396225705	11451	2590192255	11451	3312058416	262	1104	11451	المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,
2007.2008.2009

الجدول (3-3) : مخزون الذهب.

4-أصول النقد الأجنبي:وهي على النحو التالي الجدول (3-4) :

2006/12/31	2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31	ملاحظة	المضمون
1456868530	1418060250	1268230805	1136307510		المدخلات من الذهب
6594586	3540369	6695353	6748600		الشيكات المستقبلية
1472463116	1424600619	1274926158	1143056110	1.4	المدخلات بالشيكات والذهب
4568184323	5060638152	3788682723	8974370190		موجودات دائمة لدى

45114211609	43639300000	43298000000	49044945000	المراسلين موجودات مؤقتة لدى المرسلين
49682395932	48699938152	47086682723	58019315190	2.4 موجودات لدى المرسلين
51154859048	50124538771	48361608881	59162371300	موجودات من الذهب

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,
2007.2008.2009

4-1- النقد و الشيكات بالعملة الأجنبية :

تتكون أرصدة العملات الأجنبية سنة 2009 من :

606120USD (MRO158797379)

و من 2597009 EURO (MRO 972605927)

و العملات الأخرى مقابل شيكات بقيمة 4904204-MRO.

و تتكون أرصدة العملات الأجنبية سنة 2008 من :

143169USD (37438694MRO)

ومن 3313506 EURO (MRO 1225997113)

و العملات الأخرى مقابل شيكات بقيمة 4794999 -MRO.

و تتكون أرصدة العملات الأجنبية سنة 2007 من :

948304USD (238024304MRO)

ومن (MRO 1175282231) 3212734 EURO

و العملات الأخرى مقابل شيكات بقيمة MRO-4753715 .

4-2- أرصدة لدى المراسلين :

وهي مبينة بالشكل التالي الجدول (3-5) :

2006/12/31			2007/12/31			2008/12/31			2009/12/31			مضمون
OUGUIYA		Devises	OUGUIYA		Devises	OUGUIYA		Devises	OUGUIYA		Devises	
%	MRO		%	MRO		%	MRO		%	MRO		
8.80	2900997518	10800438	5.605	2741588605	10922665	3.30	1568790604	5999199	5.9	3444074144	13145823	
3.30	1642260779	4645059	4.60	2263107680	6186397	4.50	2118184780	5724824	9.3	5414031254	14456306	ودائع اليورو
0.00	13033616	32283	0.00	16898425	42957	0.10	34814976	83016	0.1	49587218	121172	ودائع حقوق السحب الخاصة
0.00	11892409		0.10	39043131		0.10	66892363		0.1	66677573		ودائع بالعملة الأخرى
9.20	4568184322		11.4	5068618152		8.0	3788682723		15.5	8974370189		إجمالي الودائع
33.90	16830211609	62659016	78.30	38052000000	151000000	51.1	24158000000	92000000	42.9	24889050000	95000000	الودائع لأجل بالدولار
56.90	28284000000	80000000	11.30	5447300000	15000000	40.90	19240000000	52000000	41.6	24155895000	64500000	الودائع لأجل باليورو
90.80	45114211609		89.68	43639300000		92.0	43298000000		84.5	49044945000		إجمالي الودائع
100	49682395931		100	48699938152		100	47086682723		100	58019315189		مجموع أصول المراسلون

40.50	19731209127	73459453	84.0	40893588905	162922665	44.2	25626790604	97999199	48.8	28333124144	108145823	المقتنيات من الدولار
61.50	29926260779	84645059	15.90	7750407692	21186397	36.8	21358184780	57724824	51	29569926254	78956306	المقتنيات من اليورو
0.10	24926025		0.1	55941555		0.2	101707339		0.2	116264791		العملة الأخرى

5- صندوق النقد (صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي) : الجدول (3-6) :

يحمل البنك المركزي في حساباته التزامات موريتانيا لصندوق النقد الدولي ، و صندوق النقد العربي . و كانت بنود "صندوق النقد" الأصول و الخصوم على النحو التالي :

2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31	Note	المضمون
MRO	MRO	MRO		
2533672000	2503070542	25706633037	5.1	الموجودات ص.ن. د بالأوقية (F.M.I)
2533672000	25030705452	25706633037		مجموع ص.ن. د
5806288800	5876094800	5876094800		اشترك الاكتتاب
5050999200	93283200	65801117		الاكتتاب بالأوقية
10857288000	5969378000	5971895917	5.2	مجموع الاكتتاب في F.M.A
361909600000	31000083452	31678528954		صندوق النقد -الموجودات-
24933907187	24630940639	25306868213	5.1.2	المطلوبات ص.ن. د للأوراق المالية
399764823	399764823	399764823	5.1.2	ص.ن. د حساب رقم 1
1411457	1368314	1405038		ص.ن. د حساب رقم 2
3823260220	3933765250	25235311590	5.1.3	ص.ن. د حقوق السحب الخاصة
29158343687	28965839027	50943349665		مجموع مطلوبات ص.ن. د
96895200	93283200	95801117		حساب جاري ص.ن.د
96895200	93283200	65801117	5.2	مجموع F.M.A المطلوبات
2925523887	29059122227	51039150782		صندوق النقد -المطلوبات-

1-5 - صندوق النقد الدولي (F.M.I) :

في إطار عملية تنقية الحسابات ، ابرم البنك (BCM) في عام 2006 عقدا لمقاربة أرصدة الحسابات مع حسابات صندوق النقد الدولي و قد مكنت هذه المقاربة البنك من أداء مهامه في بطريقة مكنته من العمل على تسويات ، بللنحو التالي:

■ البنك المكتتب الآن يمثل نفسه بدلا من الدولة حيث كان الاكتتاب في رأس مال صندوق النقد الدولي ينجزه البنك نيابة عن الدولة.

■ تم استرجاع حصة العملات الأجنبية تماما من جانب الدولة دون أن تسجل من قبل البنك

■ الحسابات "عملة صعبة و أوقية من الأصول التي تمثل الأرصدة غير مبررة ألغيت و حلت محلها الرصيد الجديد المسجل في الدفاتر صندوق النقد الدولي

■ إن التزام البنك تجاه صندوق النقد الدولي المتمثل في المبلغ الكلي لسندات الخزينة لصالح صندوق النقد الدولي التي تم تسجيلها سابقا خارج الميزانية ، سجلت في الخصوم

1-1-5 - وضع الاحتياطي :

احتياطي صندوق النقد الدولي في دفاتر (BCM) صفر

5-1-2- اشتراكات صندوق النقد الدولي : الجدول (3-7) :

2006/12/31	2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31	البيانات
أوقية موريتانية	أوقية موريتانية	أوقية موريتانية	أوقية موريتانية	
25636636505	25333672000	25030705452	25706633037	الاكتتاب في صندوق النقد الدولي بالأوقية
25636636505	25333672000	2503705452	25706633037	مجموع الأصول
-399764823	-399764823	-399764823	-399764823	ص.ن.د. حساب رقم 1 FMI
-25600447177	-	-	-	ص.ن.د. للأوراق المالية FMI
363575495	491510761			اشتراكات ص.ن.د.
-25636636505	-	-	-	مجموع الخصوم
	25333672010	25030705462	25706633037	

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers, 2007.2008.2009

المبلغ الكلي للاكتتاب الخاص بموريتانيا في رأس مال صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاص (DTS) 64,4 مليون من بينها 996890 مسجلة بالأوقية و مودعة في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي و (DTS)63403110 مكتتبة بعملة قابلة للتحويل و المودعة في حساب الأوراق المالية لدى صندوق النقد الدولي"

و أعيد تقييم اشتراكات صندوق النقد الدولي في نهاية السنة ب DTS/MRO وقد قام بنشرها .

5-1-3- مخصصات حقوق السحب الخاصة (DTS) بصندوق النقد الدولي :

يشمل هذا البند النظر في المبالغ المتراكمة من حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي لموريتانيا، بصفتها عضوا بما في ذلك تخصيص **51.9** مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS) في عام 2009.

وتخصيص 9719000 من حقوق السحب الخاصة (DTS) في عامي 2008 و 2007 .

ووافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على التخصيص 16120000000 (DTS) في أغسطس

2009 ، و اعتماد خاص من حقوق السحب الخاصة قدره 21500000000 في سبتمبر 2009

حقوق السحب الخاصة التي تبلغ 61670000 في 31 ديسمبر 2009 ، و ينبغي أن تعاد مخصصات حقوق

السحب الخاصة إلى صندوق النقد الدولي في حالة إلغاء حقوق السحب الخاصة .

5-2- صندوق النقد العربي (F.M.A):

إجمالي رأس مال موريتانيا يبلغ (DA) **9.2** مليون دينار عربي موزعة كما يلي:

■ اشترك في عملة قابلة للتحويل (DA) **4920000** مدفوعة بالكامل من قبل دولة موريتانيا قبل نقل

الاشترك إلى BCM.

■ ما يعادل بالأوقية **80000 DA** في مقابل ، وديعة بقيمة **4200000 DA** في دفاتر BCM ، هذه

الوديعة أنجزت في أعقاب قرار المجلس رقم 2005/3 لمجلس محافظي الصندوق.

الموافقة على الإفراج عن طريق إدماج احتياطي، و الباقي من رأس المال

سجل اكتتاب FMA في حسابات BCM من عام 2004.

يتم تسجيل الاشتراكات في العملات القابلة للتحويل بالعملة الوطنية (الأوقية) في كتب BCM .

6- مطالبات على الدولة : الجدول (3-8) :

2008/12/31 أوقية موريتانية	2009/12/31 أوقية موريتانية	ملاحظة	البيانات
7482577	7481977		حساب CCP
79100000000	76300000000	(أ)	مطالبات أخرى على الدولة
49181234747	49181234747	(ب)	عمليات أخرى على الدولة تمت تسويتها
1573658694	4164058191	(ج)	مطالبات على الدولة
	20497215565	(د)	مخصصات حقوق السحب الخاصة (تعويضات)
129854893441	150142508503		مجموع الفرعي للمستحقات
522789660		(هـ)	فروق أسعار الصرف على عمليات صرف العملات الأجنبية
130385165678	150149990480		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,2009,P19

2007/12/31 أوقية موريتانية	2008/12/31 أوقية موريتانية	ملاحظة	البيانات
7488297	7482577		حساب CCP
81895715591	79100000000	(أ)	مطالبات أخرى على الدولة
49181234747	49181234747	(ب)	عمليات أخرى على الدولة تمت تسويتها
1573658694	1573658694	(ج)	مطالبات على الدولة

132650609033		(د)	مخصصات حقوق السحب الخاصة(تعويضات)
132560609033	129854893441		مجموع الفرعي للمستحقات
1028809020	522789660	(هـ)	فروق أسعار الصرف على عمليات صرف العملات الأجنبية
133686906350	130385165678		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008. P20

2006/12/31 أوقية موريتانية	2007/12/31 أوقية موريتانية	ملاحظة	البيانات
7492637	7488297		حساب CCP
81895715591	81895715591	(أ)	مطالبات أخرى على الدولة
49181234747	49181234747	(ب)	عمليات أخرى على الدولة تمت تسويتها
0	1573658694	(ج)	مطالبات على الدولة
1581485024	1028809020	(د)	مخصصات حقوق السحب الخاصة(تعويضات)
			مجموع الفرعي للمستحقات
		(هـ)	فروق أسعار الصرف على عمليات صرف العملات الأجنبية
132665927999	133686906350		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007 , P20

(أ) وقع البنك المركزي الموريتاني في ديسمبر 2004، مذكرة تفاهم مع وزارة المالية لتسديد على مدى فترة 33 سنة مع فترة سماح 3 سنوات صافي الخصوم للدولة و التي بلغت 81896 مليون MRO هذا و تدفع المطالبة بمعدل 4.61% خلال السنة ، و كان الموعد النهائي الأول دفعة ابريل 2008.

(ب) و قد التزمت وزارة المالية ، وفقا للترتيبات المعمول بها.

مبلغ فروق الأسعار الصرف المتراكمة التي تصل في 31 ديسمبر 2004 الى 49179669399.66 هذه المطالبة هي في جوهرها على توازن " معاملات أخرى مع الدولة" يتم سداده على مدى 40 عاما مع فترة سماح مدتها 10 سنوات.

(ج) المطالبات على الدولة من فارق الصرف.

عامي 2005 و 2006 MRO 1573658694 وحصته الخسارة للعام 2008 إذا لا يمكن احتسابها على احتياطات MRO 2590399497 وفقا المادة 88 من المرسوم رقم 004-2007 المؤرخ 12 يناير 2007 الخاص بالنظام الأساسي للبنك المركزي BCM.

د- نظرا لأن وحدات السحب الخاصة الممنوحة للبنك المركزي من طرف صندوق النقد الدولي تم استبدالها ب 51.8 مليون و حدة سحب بالعملة الوطنية المستخدمة وضعت هذه السيولة تحت تصرف البنك المركزي مقابل مديونية بلغت في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 20497 اوقية لم تحدد طرق تسديدها. فروق الأسعار الصرف و التسويات لعامي 2007 و 2008، سجلت في 31 ديسمبر 2008 .

7- قروض للاقتصاد:

- بند قروض الاقتصاد سجلت أرصدة إيداعات لصالح باسيم بنك بمبلغ منحه البنك المركزي لصالح باسيم بنك قدره 2693 مليون تم ذلك علي بياض بمصادقة مجلس الإدارة بالمقابل لم تلاحظ أي فوائد علي العملية

بتاريخ 31 ديسمبر 2009 بالإضافة إلى ذلك ، لم يتم العثور على الفائدة على إعادة الشراء هذه في 31 ديسمبر 2009 و 2008 و 2007 .

8- حقوق المساهمين :

الجدول (3-9) الأوراق المالية هي كما يلي :

2008/12/31		2009/12/31		البيان
القيم بالأوقية MRO	النوع	القيم بالأوقية MRO	النوع	
115132800	32160	115132800	32160	UBAF
49212000	100	49212000	100	بنك AFREXIM
51000000	100	51000000	100	GIMTEL
0		30045000		سلف GIMTEL
215344800	32360	245389800	32360	المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,2009 P20

2007/12/31		2008/12/31		البيان
القيم بالأوقية MRO	النوع	القيم بالأوقية MRO	النوع	
403608000	32160	115132800	32160	UBAF
100400000	100	49212000	100	بنك AFREXIM
51000000	100	51000000	100	GIMTEL
555008000	32360	215344800	32360	المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers ,

2008 P21.

2006/12/31		2007/12/31		البيان
القيم بالاقوية MRO	النوع	القيم بالاقوية MRO	النوع	
431908800	32160	403608000	32160	UBAF
107440000	100	100400000	100	بنك AFREXIM
51000000	100	51000000	100	GIMTEL
				سلف GIMTEL
590348800	32360	555008000	32360	المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007 ,P21.

9- الموجودات: الجدول (3-10) : جدول حركة رأس المال على النحو التالي في 2009/12/31

بالأوقية (MRO)

الموجودات المالية	الموجودات الثابتة غير المنقولة	الموجودات الثابتة المنقولة	المجموع	البيانات
459966718	1292148519	0	1752115237	القيمة الصافية في الافتتاح
459966718	3586089170 94387516 35701155	6578067	4052633955 94387516 0	إجمالي القيمة عند الافتتاح المقتنيات التحويلات
35701155 -	26093427 - 2532432 -		26093427 - 253243 -	الحصص الإستهلاك
424265563	3687551982	6578067	4118395612	إجمالي القيمة في نهاية الإغلاق
0	2293940651 -	6578067 -	2300518717 -	القيمة الخامة عند الإغلاق تراكم الإستهلاك و المؤنة / عند الافتتاح
0 0 0	353148573 - 23342877	0 0	353148573 - 23342877	حصص مؤنة الاستهلاك/ إلقاء الاستهلاك
0	2623746346 -	6578067 -	2630324413 -	الاستهلاك المتراكم/أحكام عند الإغلاق
424265563	1063805636	0	1488071199	القيمة الصافية عند الإغلاق

البيانات	القيمة الخاصة بالأوقية	الاستهلاك و المؤنة بالأوقية	القيمة الصافية بالأوقية
مصاريف اقتناء الموجودات	0	0	0
نفقات التأسيس	6578067	(6578067)	0
موجودات غير منقولة	6578067	(6578067)	-
الأراضي	75238820	(760245770)	75238820
المنشآت	1262393248	(408045460)	502147478
معدات أدوات المكاتب	494107192	(320277913)	86061732
معدات المعلوماتية	385616539	(32856133)	65338626
معدات الصندوق	143040786	(408866365)	110184653
معدات نقل	521058039	(693454704)	112191673
تنظيمات إصلاحات، معدات	740593406	-	47138702
معدات قيد الإنشاء	65503952	-	65503952
الموجودات المنقولة	3687551982	(2623746346)	1063805636
إيداعات و ضمانات	781016	-	781016
سلف على الأعمال و الصفقات	423484547	-	423484547
الموجودات المالية	424265563		424265563
مجموع الموجودات	4118395612	(2630324413)	1488071199

جدول حركة رأس المال على النحو التالي في 2008/12/31 بالأوقية (MRO): الجدول (3-11):

الموجودات المالية	الموجودات الثابتة غير المنقولة	الموجودات الثابتة المنقولة	المجموع	البيانات
323046879	1153286337	0	1476333216	القيمة الصافية عند الافتتاح
323046879 182982615 46062776-	3143876608 439305385 46062776 43155599- 0	6578067	3473501554 622288000 43155599- 0	إجمالي القيمة عند الافتتاح المقتنيات التحويلات الحصص الإستهلاك
459966718	3586089170	6578067	4052633955	إجمالي القيمة عند الإغلاق
0 0 0	1990590271- 346505979- 43155599	6578067- 0 0	1997168337- 346505979- 43155599	القيمة الخامة عند الإغلاق تراكم الإستهلاك و المؤنة / عند الافتتاح حصص مؤنة الاستهلاك / إلقاء الاستهلاك
0	2293940651-	6578067-	2300518717-	الاستهلاك المتراكم/ أحكام عند الإغلاق
459966718	1292148519	0	1752115238	القيمة الصافية عند الإغلاق

البيانات	القيمة الخاصة بالأوقية	الاستهلاك و المؤنة بالأوقية	القيمة الصافية بالأوقية
مصاريف اقتناء الموجودات نفقات التأسيس	6578067	0 (6578067)	0 0
موجودات غير منقولة	6578067	(6578067)	-
الأراضي	75238820	-	75238820
المنشآت	1262393248	(700789108)	561604140
معدات أدوات المكاتب	604021235	(363251825)	240769410
معدات المعلوماتية	379901709	(363251825)	127868888
معدات الصندوق	27023511	(252032821)	15623496
معدات نقل	447585391	(11400015)	109997422
تنظيمات إصلاحات، معدات	721888872	(337587969)	93009960
معدات قيد الإنشاء	68036384	(628878912)	68036384
الموجودات المنقولة	3586089170	(2293940650)	1292148520
إيداعات و ضمانات	781016	-	781016
سلف على الأعمال و الصفقات	459185702	-	459185702
الموجودات المالية	459966718		459966718
مجموع الموجودات	4052633955	-	1752115238

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats

financiers, .2008. P 21

جدول حركة رأس المال على النحو التالي في 2007/12/31 بالأوقية (MRO): الجدول (3-12):

الموجودات المالية	الموجودات الثابتة غير المنقولة	الموجودات الثابتة المنقولة	المجموع	البيانات
142274179	2013973040	0	2156247219	القيمة الصافية عند الافتتاح
142274179	4054016638	6578067	4202868885	إجمالي القيمة عند الافتتاح
322854490	324863829		647718319	المقتنيات
				التحويلات
142081790-	142081790		0	الحصص
	347754210-		347754210-	الإستهلاك
	1029331440-		1029331440-	
323046879	3143876608	6578067	3473501554	إجمالي القيمة عند الإغلاق
0	2040043598-	6578067-	2046621665-	القيمة الخامة عند الإغلاق تراكم الإستهلاك و المؤنة/ عند الافتتاح
0	290034590-	0	290034590-	حصص مؤنة الاستهلاك / إلقاء الاستهلاك
0	339487918	0	339487918	
0	1990590271	6578067-	1997168337-	الاستهلاك المتراكم/أحكام عند الإغلاق
323046879	1153286337	0	1476333216	القيمة الصافية عند الإغلاق

البيانات	القيمة الخاصة بالأوقية	الاستهلاك و المونة بالأوقية	القيمة الصافية بالأوقية
مصاريق اقتناء الموجودات	0	0	0
نفقات التأسيس	6578067	(6578067)	0
موجودات غير منقولة	6578067	(6578067)	-
الأراضي	75238820	-	75238820
المنشآت	1262393248	(700789108)	561604140
معدات أدوات المكاتب	604021235	(363251825)	240769410
معدات المعلوماتية	379901709	(252032821)	127868888
معدات الصندوق	27023511	(11400015)	15623496
معدات نقل	447585391	(337587969)	109997422
تنظيمات إصلاحات، معدات	721888872	(628878912)	93009960
معدات قيد الإنشاء	68036384	-	68036384
الموجودات المنقولة	3586089170	(2293940650)	1292148520
إيداعات و ضمانات	781016	-	781016
سلف على الأعمال و الصفقات	459185702	-	459185702
الموجودات المالية	459966718		459966718
مجموع الموجودات	4052633955	-	1752115238

10- أوامر و حسابات أخرى:

و هي حسابات متنوعة على النحو التالي: الجدول (3-13) :

2008/12/31 MRO	2009/12/31 MRO	الملاحظة	البيانات
			الأصول
			RGA
2270091	2309065		السلف للموظفين
2972843785	3037203617	1.10	مدينين آخرين
1019274239	414079810	2.10	تكلفة الإصدارات
1578931506	1673944868	3.10	شيكات و مبالغ قيد للتحصيل
15000000	0		
6144910287	6357989949	4.10	حساب تسوية الدائن
3600421	0		حساب الربط: المقر و الوكالة
11736830329	11485527309		المجموع
			الخصوم
0			حسابات سوق الصرف الأجنبي
5425141576	9660160805		BCM
0	103942029	5.10	دائنين آخرين
692673	4765014	6.10	الضرائب
362699290	8964189		مسائل للتسديد
573114398	544050300		عمليات للتثبيت
18893750			مئونة مبالغ للمساعدة الاجتماعية

831122	178500		مبالغ لتسديد غير متوفرة
19824408310	831122		ضمان علي أعمال وصفقات
	21805359126		حساب التسوية المدين
	2025000		رأس مال,,,,,,
	739057	7.10	حساب الربط: المقر و الوكالة
26205781119	32131015143		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2009 P22

2007/12/31	2008/12/31	الملاحظة	البيانات
MRO	MRO		
			الأصول
			RGA
1690825	2270091		السلف للموظفين
2347795300	2972843785	1.10	مدينين آخرين
0	1019274239	2.10	نتيجة دفع معوضة
1524739055	1578931506	3.10	تكلفة الإصدارات
1829104869	15000000		
30000000	6144910287	4.10	شيكات و مبالغ قيد للتحويل
2839555761	3600421		حساب تسوية الدائن
91497447			حساب الربط: المقر و الوكالة

8664383257	11736830329		المجموع
			الخصوم
			حسابات سوق الصرف الأجنبي
			BCM
319063925	0		
1960559939	5425141576	5.10	دائنين آخرين
753844	0	6.10	ضرائب
692673	692673		مسائل للتسديد
-3618046026	362699290		عمليات للتثبيت
566419045	573114398		مؤونة مبالغ للمساعدة الاجتماعية
37677152	18893750		مبالغ لتسديد غير متوفرة
	831122		ضمان علي أعمال وصفقات
	19824408310	7.10	حساب التسوية المدين
17344266935			تكوين رأس مال في مؤسسات التمويل الأصغر
			حساب الربط: المقر و الوكالة
16611387487	26205781119		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008 .P23

2006/12/31 MRO	2007/12/31 MRO	الملاحظة	البيانات
			الأصول
			RGGA
1812348	1690825		السلف للموظفين
1747866301	2347795300	1.10	مدينين آخرين
4352688	0	2.10	نتيجة دفع معوضة
463614249	1524739055	3.10	تكلفة الإصدارات
752425389	1829104869		
126262254	30000000	4.10	شيكات و مبالغ قيد للتحصيل
2518596925	2839555761		حساب تسوية الدائن
54648395	91497447		حساب الربط: المقر و الوكالة
5669578549	8664383257		المجموع
			الخصوم
			حسابات سوق الصرف الأجنبي
0	319063925		BCM
686697548	1960559939	5.10	دائنين آخرين
530706	753844	6.10	ضرائب
1773056	692673		مسائل للتسديد
7197466	-3618046026		عمليات للتثبيت
566419045	566419045		مؤونة مبالغ للمساعدة الاجتماعية
131522154	37677152		مبالغ لتسديد غير متوفرة

13656097627	17344266935	7.10	ضمان علي أعمال وصفقات حساب التسوية المدين تكوين رأس مال في مؤسسات التمويل الأصغر حساب الربط: المقر و الوكالة
15050237602	16611387487		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers ,

2007 P22

10-1- السلف للموظفين :

و يمكن تحليلها على النحو التالي في 2009/12/31 MRO : الجدول (3-14) :

2008/12/31	2009/12/31	ملاحظة	
بالأوقية	بالأوقية		
507784573	599641682	(أ)	قروض البناء
616393852	596232627	(ب)	قروض السيارات
143752981	190147232	(ج)	سلف إشتتثائية لشهر
1468736044	1227304746	(د)	القروض مجمعة
215375026	394990424	(هـ)	قروض المعدات
12479905	25264798		القروض غير مسددة
2964522381	3033581509		مجموع القروض

3830191	85740		سلف على الأجور
4491213	3536368		سلف على الإجازة
8321404	3622108		مجموع الودائع
2972843785	3037203617		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers ,

2009. P 22.

وفي 2008/12/31 سلف الموظفين كانت على النحو التالي :

2007/12/31 بالأوقية	2008/12/31 بالأوقية	ملاحظة	
448838585	507784573	(أ)	قروض البناء
2766667	616393852	(ب)	قروض السيارات
165102435	143752981	(ج)	سلف إستثنائية لشهر
1709665113	1468736044	(د)	القروض مجمعة
	215375026	(هـ)	قروض المعدات
11553398	12479905		القروض غير مسددة
2337926198	2964522381		مجموع القروض
987558	3830191		سلف على الأجور
8881544	4491213		سلف على الإجازة
9869102	8321404		مجموع الودائع
2347795300	2972843785		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers. 2008.

P 23

10-2- مختلف المدينون:

مختلف المدينون: يضم هذا الحساب في الأساس دفعات علي باسيم بانك تبلغ: 402 مليون أوقية تتعلق بغرامات عدم التوفر علي ما يكفي من مئونة الاحتياط لتغطية نفقات تحملها البنك المركزي عن باسيم في إطار التسيير المؤقت (تعويض الإداري , الخبراء) وقد وضع البنك المركزي تحت التسيير المؤقت في الثلث الأخير من 2007 ، هذا الإصلاح أوكله البنك المركزي لأحد أطره و انتهى الأمر ببيعه لمستثمرين جدد

10-3- تكلفة الأوراق النقدية:

هذه التكلفة هي تكلفة اقتناء الأوراق النقدية و العملات المعدنية ، العملات لم تصدر

10-4- حساب تسوية الأصول: يمكن تحليله كما يلي بالأوقية الجدول (3-15) :

2008/12/31	2009/12/31	ملاحظة	البيان
بالأوقية	بالأوقية		
1540296925	1540296925	(أ)	خسارة الصندوق
193361795	514466247		مصاريف مدفوعة مقدما
0	0		مصاريف إصدار عملة من فئة 74
14753574	13404390		تكاليف تذاكر عمليات أخرى لتنظيم الأصول
60291041	30907606		إيرادات مستحقة على الحسابات الخارجية
1179879115	1891668904	(ب)	الدخول المستحقة على الدولة
3156327837	2367245878	(ج)	الحقوق التقاعدية للنشر
6144910287	6357989949		مستحقات الأصول

2007/12/31 بالأوقية	2008/12/31 بالأوقية	ملاحظة	البيان
1366946136	1540296925	(أ)	خسارة الصندوق
39343625	193361795		مصارييف مدفوعة مقدما
1715000	0		مصارييف إصدار عملة من فئة 74
16090645	14753574		تكاليف تذاكر عمليات أخرى لتنظيم الأصول
463970730	60291041		إيرادات مستحقة على الحسابات الخارجية
951489325	1179879115	(ب)	
0	3156327837	(ج)	الدخول المستحقة على الدولة
			الحقوق التقاعدية للنشر
2839555761	6144910287		مستحقات الأصول

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008. P 24.

2006/12/31 بالأوقية	2007/12/31 بالأوقية	ملاحظة	البيان
1366946136	1366946136		خسارة الصندوق
118212719	39343625		مصارييف مدفوعة مقدما
1715000	1715000		مصارييف إصدار عملة من فئة 74
0	16090945		تكاليف تذاكر عمليات أخرى لتنظيم الأصول
80233744	463970730		إيرادات مستحقة على الحسابات الخارجية
951489325	951489325		الدخول المستحقة على الدولة
2518596924	2839555761		مستحقات الأصول

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007, P 23.

خسائر الصندوق تتمثل :

- سرقة من الصندوق تم اكتشافها 2004 وصلت 1367 مليون أوقية.
- الفارق الغير مبرر الذي تم اكتشافه خلال من طرف بعثة مكتب باريس لمراجعة الحسابات 2009 و البالغ 173 مليون أوقية.
- أرباح علي القروض للدولة لم تسدد بلغت 926 مليون أوقية .
- تسبيقات لسونمكس بلغت 966 مليون أوقية .
- قرر البنك المركزي القيام بعمل محاسبي للالتزامات اتجاه المتقاعدين من بداية من 01 يناير 2008 , حقوق المتقاعدين قدرت ب 3945 مليون تم حشدها لتقسم علي خمس سنوات بداية من تاريخ التقدير

10-5- الدائنين المختلفين:

و تشمل هذه الديون بشكل رئيسي :

- إيداع يبلغ 6003 مليون أوقية التي تمثل رأس مال بنك قطر الوطني و الذي كان قيد البناء عن العملية

- إيداع يبلغ 1483 مليون مودعة من طرف IBM بنك و الذي كان قيد الإنشاء

- تسبيقات بقيمة 1396 مليون أوقية لصالح صانعي الأوراق النقدية

- عمليات معلقة أمرت بها مصارف أولية قيمتها: 2,62 مليار أوقية

10-6- الضرائب النوعية :

يتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأجور المستحقة للسلطات الضريبية

7-10 - حساب التسوية المدين : يمكن تحليله كما يلي الجدول (3-16) :

2008/12/31 بالأوقية	2009/12/31 بالأوقية	ملاحظة	البيان
310681	217326		الرسوم المستوفاة
13436125204	14714500899	(أ)	مصاريف مستحقة
4705136583	5440343977	(ب)	مؤونة مستحقات المتقاعدين
32538918			الإيرادات المؤجلة
1540296924	1540296924	(ج)	مؤن استثنائية على فقدان النقدية
110000000	110000000	(د)	ضمانات مؤسسات الصرف
19824408310	21805359126		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers ,

2009. P24

2007/12/31 بالأوقية	2008/12/31 بالأوقية	ملاحظة	البيان
967910	310681		الرسوم المستوفاة
11956943093	13436125204	(أ)	مصاريف مستحقة
4019409796	4705136583	(ب)	مئونة مستحقات المتقاعدين
0	32538918		الإيرادات المؤجلة
1366946136	1540296924	(ج)	مؤن استثنائية على فقدان النقدية
0	110000000	(د)	FDS شركة تبادل الضمان
17824408310	19824408310		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008. P25

2006/12/31 بالأوقية	2007/12/31 بالأوقية	ملاحظة	البيان
484028	967910		الرسوم المستوفاة
12288667463	11956943093	(أ)	مصاريف مستحقة
0	4019409796	(ب)	توفير حقوق تقاعدية
1366946136	1366946136		أحكام استثنائية على فقدان النقدية
13656097627	17824408310		المجموع

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007. P25.

أ- مصاريف للتسديد تضم:

- مئونة عائدات بقيمة 7295 مليون أوقية عن إيداعات البنك المركزي الكويتي

- مئونة عائدات بقيمة : 6165 مليون أوقية عن إيداعات البنك المركزي الليبي

- العلاوات السنوية للأشخاص و مؤن الإجازات المعوض التي تصل 654 مليون أوقية

ب مؤن المتقاعدين: يتم حسابها حسب إجراءات المدونة الاجتماعية الموريتانية, البنك لم يضع الآلية اللازمة للقيام بهذه العملية

ج هذه المؤن تم تشكيلها لسلف الصندوق

د هذه الحسابات تسجل بها مبالغ الضمانات الإلزامية المقدمة من طرف مكاتب الصرف هذه المؤسسات تم تنظيمها 2009 لتصل 10 مليون أوقية عن كل مكتب

11- فوارق الصرف :

المادة:41 من القانون73.118 الصادر بتاريخ مايو 1973 القاضي بإنشاء البنك المركزي و نظامه الأساسي نص علي أن الأرباح و الخسائر الناجمة عن إعادة تقويم العائدات والالتزامات الدولية تشكل لها محاسبة خاصة للصرف , الدولة تؤمن البنك ضد الخسائر التي لا تتم تغطيتها بالكامل من طرف هذا الحساب بتطبيق هذا الإجراء الأرباح والخسائر الناجمة و فوارق الصرف تتحملها الدولة , في حين لم يتضمن النظام الأساسي للبنك 2007 أي إجراء يتعلق بفوارق الصرف أو التحويل .

12- أوراق وعمليات سارية : يمكن تحليلها كما يلي في 2009/12/31 الجداول (3-17) :

الأوراق النقدية		إصدارات		مدخلات		تداولات	
%	MRO	%	MRO	%	MRO	%	MRO
48.7%	44724268000	19.8%	3573732000	44.0%	48298000000		
46.0%	42235681000	60.3%	10874319000	48.4%	53110000000		
2.3%	2089283000	9.5%	1718717000	3.5%	3808000000		
1.3%	1224065600	5.9%	1063934400	2.1%	2288000000		
0.9%	858352050	4.4%	795647950	1.5%	1654000000		
99.3%	91131649650	99.9%	18026350350	99.4%	109158000000		
							أوراق
0.4%	342617515	0.1%	9382485	0.3%	352000000		20
0.2%	214223500	0.0%	276430	0.2%	214499930		10
0.1%	88854055	0.0%	4895945	0.1%	93750000		5
0.0%	20333947	0.0%	634053	0.0%	20968000		1
0.0%	103799	0.0%	104201	0.0%	208000		5/1
0.7%	666132816	0.1%	15293114	0.6%	681425930		قطع
100%	91797782466	100%	18041643464	%100	109839425930		المجموع

وفي 2008/12/31 أوراق و عملات سارية كما يلي :

تداولات		مدخلات		إصدارات		الأوراق
%	MRO	%	MRO	%	MRO	النقدية
42.8%	33654508000	29.4%	4413492000	40.7%	38068000000	2000
51.4%	40416795000	52.6%	7893205000	51.6%	48310000000	1000
2.2%	1709211500	10.4%	1568788500	3.5%	3278000000	500
1.6%	1225182300	3.6%	536817700	1.9%	1762000000	200
1.2%	981343300	4.0%	59866700	1.7%	1580000000	100
99.2%	77987040100	100.0%	15010959900	99.3%	92998000000	أوراق
0.4%	322537840	0.0%	3862160	0.3%	326400000	20
0.3%	205245230	0.0%	2654700	0.2%	207899930	10
0.1%	84892950	0.0%	57050	0.1%	84950000	5
0.0%	20305541	0.0%	492459	0.0%	20798000	1
0.0%	103799	0.0%	104201	0.0%	208000	5/1
0.8%	633085360	0.0%	7170570	0.7%	640255930	قطع
100%	78620125460	100%	15018130470	100%	93638255930	المجموع

وفي 2007/12/31 أوراق وعمليات سارية هي كما يلي:

الأوراق النقدية		إصدارات		مدخلات		تداولات	
%	MRO	%	MRO	%	MRO	%	MRO
44.1%	34181716000	20.7%	1786284000	41.5%	35968000000		
51.0%	39537412000	49.1%	4242588000	50.6%	43780000000		
1.8%	1412770000	26.8%	2315230000	4.3%	3728000000		
1.0%	772246000	5.4%	469754000	1.4%	1242000000		
1.3%	1023679800	2.9%	246320200	1.5%	1270000000		
99.2%	76927823800	104.8%	9060176200	99.3%	85988000000		
0.4%	301432340	0.0%	967660	0.3%	302400000		
0.2%	190360300	0.0%	1039630	0.2%	191399930		
0.1%	83624535	0.0%	1325465	0.1%	84950000		
0.0%	20288349	0.0%	509651	0.0%	20798000		
0.0%	103799	0.0%	104201	0.0%	208000		
0.8%	595809323	0.0%	3946607	0.7%	599755930		
100%	77523633123	100%	8642241704	100%	86587755930		

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers, 2007

P25.

13 . حسابات جارية و إيداعات وكان تحليلها كما يلي 31 /12/ 2009 الجداول (3-18) :

31 12 2008			31 12 2009			البيانات
%	الأوقية	عملة صعبة	%	الأوقية	عملة صعبة	
	31802051962 2913383497 1138520907	7874009€ 4353808\$		22770715566 248983019 52652903	664823€ 200973\$	المدخل العمومية بالأوقية المدخل العمومية باليورو المدخل العمومية بالدولار
51%	35853956365		39%	23072351489		مجموع المدخل العمومية
	22318000387 290132774 1288140 0 231288533			21217524877 210886617 1288140 22827550 60106077		ح البنوك و المؤسسات المالية ح إيداعات المنظمات الدولية ح إيداعات مكاتب الصرف حساب الجاري للضرائب مبالغ ضمان الإيداعات
33%	22840709835		36%	21512633261		مجموع البنوك و المؤسسات المالية بالأوقية
	1181697131 9126088487 2894330	3193776€ 34899000\$		884998802 4482598566 2912497	2363085€ 17109808\$	ح المؤسسات المالية و (IAM) باليورو ح المؤسسات المالية و (IAM) بالدولار ح المؤسسات المالية و (IAM) بعملات صعبة أخرى
15%	10310679948	20303€	9%	5370509866		مجموع ح المؤسسات المالية و (IAM) بالعملة الصعبة في موريتانيا
0%	7512036		0%	1944756	5193€	البنوك و المؤسسات الأجنبية
100%	0 0	0€ 0\$		29960800 8790352930		حساب المصارف الأولية: سوق الصرف باليورو حساب المصارف الأولية: سوق الصرف بالدولار

0%	0		15%	8820313730		مجموع المصارف الأولية سوق الصرف
	4357793 34077140	11778€ 130314\$		3867872 14275602	10328€ 54489\$	ح المؤسسات غير البنكية باليورو ح المؤسسات غير البنكية بالدولار
0%	38434933		0%	18143474		مجموع المؤسسات غير البنكية
2%	1114154145		2%	917402639		حساب الأشخاص بالأوقية
0%	7112885		0%	7112885		الأرباح المرحلة وحوافز الأشخاص بالأوقية و الحسابات الخاصة
100 %	70172560149		100%	59720412098		حسابات جارية و ايداعات

79%	55764028828		76%	45207864351		المجموع بالأوقية
6%	4106950457	11099866€	2%	1169755249	3123429€	المجموع باليورو
15%	10298686534	39383123\$	22%	13339880001	50917516\$	المجموع بالدولار
0%	2894330		0%	2912497		المجموع بالعملات الأخرى
21%	14408531321		24%	14512547747		مجموع العملة الصعبة

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2009. P 26

حسابات جارية و ايداعات 31 12 2008

31 12 2007			31 12 2008			البيانات
%	الأوقية	عملة صعبة	%	الأوقية	عملة صعبة	
59%	41283247647		45%	31802051964		المدخل العمومية بالأوقية
4%	2562671906	7005281€	4%	2913383497	7874009€	المدخل العمومية باليورو
1%	954072722	3801087\$	2%	1138520907	4353808\$	المدخل العمومية بالدولار
64%	44799992275		51%	35853956368		مجموع المدخل العمومية
28%	19316282642		33%	22840709835		ح البنوك و المؤسسات
0%	207953269	568458€	0%	341843685	923902€	المالية بالأوقية
2%	1640151729	6591428\$	2%	1101460071	4212084\$	ح البنوك و المؤسسات
0%	1803739		0%	2894330		المالية باليورو
						ح البنوك و المؤسسات
						المالية بالدولار
						ح البنوك و المؤسسات
						المالية اخرى
30%	21166191379		35%	24286907920		مجموع البنوك و المؤسسات المالية
1%	907774816	2481479€	1%	839853447	2269874€	حساب الوسطين التجاريين المعتمدون لدى موريتانيا(IAM) باليورو
2%	1501108143	5980511\$	11%	8024628416	30686916\$	حساب الوسطين التجاريين المعتمدون لدى موريتانيا(IAM) بالدولار
3%	2408882959		13%	8864481863		مجموع الوسطين التجاريين المعتمدون لدى موريتانيا(IAM)
0%	12280325	33569€	0%	7512036	20303€	البنوك و المؤسسات الأجنبية
0%	3759876	10278€	0%	4357793	11778€	حساب المؤسسات غير البنكية باليورو
0%	13718182	54654\$	0%	34077140	130314\$	حساب المؤسسات غير البنكية بالدولار
0%	17478058		0%	38434933		مجموع المؤسسات غير

البنكية					
1%	519697493		2%	1114154144	حساب الأشخاص بالأوقية
0%	1789925		0%	7112885	الأرباح المرحلة وحوافز الأشخاص بالأوقية و الحسابات الخاصة
98%	68926312414		100%	70172560149	حسابات جارية و إيداعات

87%	61121017707		79%	55764028828	المجموع بالأوقية	
5%	3694440192	10138513€	6%	4106950457	11139679€	المجموع باليورو
6%	4109050775	16427679\$	15%	10298686534	39383123\$	المجموع بالدولار
0%	1803739		0%	2894330		مجموع عمولات أخرى
11%	7805294707		21%	1440853132		مجموع العملة الصعبة

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008 . P26

14 - حساب إيداعات البنوك الدولية الأجنبية الجدول (3-19) :

31 12 2008		31 12 2009			ملاحظة	البيانات
أوقية	ع صعبة	أوقية	ع صعبة			
4172972500	10310000	4219161300	10310000	DTS	ا	صندوق النقد الدولي
1064900212	2878109	1077880482	2878109	€	ب	الوكالة الفرنسية للتنمية
10442550000	8600000	9514597500	7750000	ARD	ج	الصندوق العربي
150837183	576815	0	0	USD		البنك الخارجي للجزائر
1465940000	7000000	1491280000	7000000	LID	د	البنك المركزي الليبي
7136349625	17631500	7215338745	17631500	DTS		
9623926525	10157500	9285275475	10157500	KWD	ر	البنك المركزي الكويتي

2597677517	0	2597677517	0	MRO	ز	البنك المغربي
36655153561		35401211018			ع	م إيداعات البنوك الأجنبية

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2009 .P27

31 12 2007	31 12 2008			ملاحظة	البيانات
أوقية	أوقية	ع صعبة			
3296524400	4172972500	10310000	DTS	ا	صندوق النقد الدولي
1235158840	1064900212	2878109	€	ب	الوكالة الفرنسية للتنمية
7080840000	10442550000	8600000	ARD	ج	الصندوق العربي
974177591	150837183	576815	USD		البنك الخارجي للجزائر
1444030000	1465940000	7000000	LID	د	البنك المركزي الليبي
6935879470	7136349625	17631500	DTS		
9316459000	9623926525	10157500	KWD	ر	البنك المركزي الكويتي
5020000000	0	0	USD	ز	البنك المركزي القطري
	2597677517	0	MRO	ع	البنك المغربي
35303069301	36655153561				م إيداعات البنوك الأجنبية

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008 . P27

أ - هذا القرض يمثل دعماً من صندوق النقد الدولي لدعم التنمية في موريتانيا و العمل علي خفض مستوي الفقر من : 2006 | 2009 يبدأ التسديدا 1 نوفمبر 2009.

ب- هذا القرض ممنوح من الوكالة الفرنسية للتنمية للبنك المركزي في إطار الديون المعفاة من طرف نادي باريس .

ج - في إطار مبادرة البنك المركزي لتوقيع اتفاقية قرض قدرها 8,8 مليون مع الصندوق العربي للإنماء بتاريخ 25 أكتوبر 2005 لدعم البرنامج الإقتصادي لعام 2005 , في 31 ديسمبر 2009 استفاد البنك مدفوعات بقيمة 8,6 مليون علي دفعات.

ج - القرض الليبي تم بموجب اتفاقية قرض بقيمة 20 مليون دولار علي التوالي بتاريخ: 1973, 1985 ببدء التسديد بتاريخ: 31 يناير 2009.

د - القرض الكويتي تم بموجب 3 اتفاقيات مع الدولة في الفترة مابين: 1973, 1977 بما قيمتها 35 مليون دولار .

ر - ديون البنك المغربي بقيمة 10 مليون دولار بتاريخ 28 يناير 2008 يبدأ التسديد بتاريخ 27 يناير 2010 .

15- اتفاقيات التسديد: وهي عبارة عن حسابات جارية لمشاريع بين الدولة الموريتانية و مؤسسات النقد الدولية .

اتفاقيات المحاصة رصيد حسابها 184,5 مليون أوقية بتاريخ: 31.1.2009 توضح الوضعية الصافية للعمليات التجارية بين موريتانيا و بنك المغرب و بنك غرب إفريقيا عبر آلية غرفة المحاصة.

16- رأس المال و أموال الاحتياط: الجدول (3-20) :

بيانات	ملاحظة	الافتتاح	الزيادة	النقصان	الإغلاق
رأس المال	أ	200000000	0	0	200000000
لاحتياط القانوني	ب	100000000	0	100000000	0
الاحتياط الاختياري	ج	435978498	0	435978498	0
المجموع		735978498	0	535978498	200000000

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

31/12/2008

بيانات	ملاحظة	الافتتاح	الزيادة	النقصان	الإغلاق
رأس المال	أ	200000000	0	0	200000000
لاحتياط القانوني	ب	100000000	0	0	100000000
الاحتياط الاختياري	ج	373696243	73034671	0	446730914
المجموع		673696243	73034671	0	746730914

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2008 . P28

31/12/2007

بيانات	ملاحظة	الافتتاح	الزيادة	النقصان	الإغلاق
رأس المال	أ	200000000	0	0	200000000
لاحتياط القانوني	ب	0	100000000	0	100000000
الاحتياط الاختياري	ج	0	373696243	0	373696243
المجموع		200000000	0	535978498	200000000

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007 . P28

أ- تم إنشاء البنك المركزي الموريتاني برأس مال حر ومطلق من طرف الحكومة الموريتانية قدره 200 مليون أوقية منذ إنشائه.

ب - مئونة الاحتياط القانونية تصل 20 مليون أوقية من أرباح كل دورة مالية حتى تصل 50% من رأس المال، هذه المئونة ساهمت خلال الدورة المالية 2009 في امتصاص الخسائر المسجلة خلال 31 ديسمبر 2008 وفقا للمادة 88 من النظام الأساسي للبنك المركزي كما لعبت المئونة الاختيارية نفس الدور بنفس التاريخ.

17- مئونة الذهب : كانت تثبت منذ إنشاء البنك حسب فائض القيمة.

18- كمبيالات الحزينة العمومية: وصلت 762 مليون أوقية خلال الدورة المالية 2009 مقابل 398 مليون في الدورة المالية 2008 هذه الكمبيالات مسجلة من طرف البنوك الأولية و بعض المؤسسات الكبرى شكلت عائد تراوح ما بين 8,66% و 11,42% خلال الدورة المالية 2009 .

19- الضمانات الورقية: تلك الموافق عليها من طرف (BCM) يمكن تحليلها كما يلي : الجدول (3-21)

بيانات	العملة الصعبة	العملة الصعبة	الملاحظة	العملة الموريتانية MRO
ضمانات ورقية لقيادة الأركان الوطنية	\$	2756155	262	722085138
ضمانات ورقية مختلفة	€	1197902	375	448626207
ضمانات ورقية لجيمتل	\$	100000	262	26199000
المجموع				1196910344

20- العائدات الخارجية للدولة الموريتانية: تسجل على شكل التزام خارج موازنة البنك المركزي تحلل

كما يلي بتاريخ 31 دجبر 2009 الجدول (3-22) :

بيانات	العملة الصعبة	العملة الصعبة	الملاحظة	الأوقية العملة الموريتانية
إيداعات لا يمكن التصرف بها	\$	2007785	262	526019466
إيداعات يمكن التصرف بها	\$	30506719	262	7992455374
المجموع				8518474840

Banque central de Mauritanie- Rapport de l'auditeur indépendant- Etats financiers,

2007 . P28

21- الاتفاقيات الدولية : بلغت 239 مليون ين ياباني ممنوح للحكومة من طرف التعاون الياباني.

22 - فوائد عائدات العملة الصعبة: وهي الناتجة من الحسابات الجارية و حسابات الإيداعات لدى الشركاء الأجانب والتي شهدت انخفاض تطلب مراجعة تلك السياسة نتيجة الانخفاض الملحوظ في قيمة الفائدة في الأسواق الدولية.

23 - عمولة علي العمليات: تظهر الخانة (عمولة علي عملية نقدية) تحصل في الأساس من تحويلات لصالح الدولة و البنوك الأولية.

24 - عائدات سوق الصرف: وهي فوائد من سوق الصرف يحصل عليها البنك من عمليات بيع و شراء العملات الصعبة كم نصت علي ذلك التوصية رقم: 20. 2007 التي منحت البنك المركزي 1% (0,75 % من عمليات الشراء و 0,25 من عمليات البيع).

25 - عائدات أخرى تتكون في الأساس من عائدات 725 مليون أوقية مئونة مبلغ 11598 ممنوحة لسونمكس بفائدة نسبتها 6.25% عن السنة.

26 - فوائد علي اتفاقية مع الدولة:

وهي فوائد تحسب علي ديون الدولة البالغة: 81896 مليون أوقية وهي موضع الاتفاق الموقع بين البنك المركزي ووزارة المالية في دجمبر 2004 بنسبة 4,64%.

27 - معالجة السيولة النقدية: مصاريف الحركة النقدية : تتركز علي قيمة القطع و الأوراق النقدية الصادرة خلال الدورة المالية حيث بلغت 764 خلال 2008 وحمل بها حساب مبالغ الضمان .

28 - مصاريف مالية : الجدول (3-23) :

31 12 2008	31 12 2009	ملاحظة	البيانات
MRO	MRO		
1061794995	1054732218	ا	فوائد مدينة علي إيداعات العملة الصعبة فوائد مدينة أخري و رسوم مختلفة مصاريف اتفاقيات البنك المركزي فوائد علي فوائد علي إيداعات بنوك و مؤسسات مالية
143425490	13328679	ب	
65050428	0		
109015061	7623286		
1379285974	1075684183		

31 12 2007	31 12 2008	ملاحظة	البيانات
MRO	MRO		
1355089795	1061794995	ا	فوائد مدينة علي إيداعات العملة الصعبة فوائد مدينة أخري و رسوم مختلفة مصاريف اتفاقيات البنك المركزي فوائد علي فوائد علي إيداعات بنوك و مؤسسات مالية
1108231333	143425490	ب	
20163549	65050428		
64903212	109015061		
2548369889	1379285974		

31 12 2007	ملاحظة	البيانات
MRO		
1355089795	ا	فوائد مدينة علي إيداعات العملة الصعبة فوائد مدينة أخري و رسوم مختلفة مصاريف اتفاقيات البنك المركزي فوائد علي فوائد علي إيداعات بنوك و مؤسسات مالية
1108231333	ب	
20163549		
64903212		
2548369889		

أ- عبارة عن مئونة فوائد إيداعات البنوك: الكويتي و الليبي وكذلك عمولة العمليات مع البنك المغربي و فوائد قرض صندوق النقد الدولي.

ب - الفوائد الأخرى: مرتبطة بعمليات مالية مختلفة مع بنوك و مؤسسات مثل مصاريف مسك حسابات في الخارج يقطعها الشركاء أو مصاريف تحويلات يتحملها البنك المركزي.

-فوائد من دورات سابقة: تتكون من المبالغ المأخوذة من باسيم بنك لعدم توفره علي مئونة كافية خلال الدورات المالية 2007 و 2008 و البالغة 353 مليون والتي وضعت بالكامل في حساب انتظار

29 - عائدات استثنائية:

رصيد ((مبالغ الضمان)) هو 1569 مليون في الختام لوحظ كعائد من الدورة.

30 - مخصصات مئونة خارج الاستغلال:

تتشكل من الاستهلاك السنوي وهو 789 مليون أوقية مئونة من مستحقات المتقاعدين بتاريخ 31 دجمبر 2007، و من 3945 مليون أوقية تم توفيرها في 2008 لتوزع علي دورات محاسبية.

الخاتمة :

لقد سعت هذه الدراسة إلى بيان أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الإفصاح، وذلك بالتركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة.

وكذلك هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح كأحدى الوظائف الرئيسيتين للمحاسبة بالإضافة إلى وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية، فإذا كان القياس يهدف إلى التعبير الكمي النقدي للأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة فإن الإفصاح في معناه الواسع يهدف إلى إيصال نتائج القياس إلى من يهمه أمر المؤسسة، فهو بمثابة همزة وصل بين منتجي المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

ولقد انطلق البحث من فرضيتين أساسيتين: الفرضية الأولى مؤداها أن نظام المعلومات المحاسبية هو نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة يقوم بتشغيل العمليات المالية الأساسية لإنتاج معلومات مالية تتعلق بنتائج الأداء.

أما الفرضية الثانية فمؤداها هو أن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ونظام المعلومات المحاسبية علاقة وثيقة ولا يمكن الفصل بينهما، حيث أن نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في تحقيق الإفصاح.

وبناء على ما سبق فإن الدراسة النظرية انصبحت حول إبراز نظام المعلومات المحاسبية ودوره في تحقيق الإفصاح؛ حيث تم التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وبيان ماهيته، وتم التطرق كذلك إلى الخصائص النوعية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية ومن خلال ما سبق نستنتج:

- إن البيانات المالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية التي تتم تغذيته بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وذلك وفقاً لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية التي تعزز الثقة فيها.

- إن نظم المعلومات المحاسبية لها دور بارز الأهمية والتأثير في طريقة معالجة وعرض

المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبيّة لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

- أصبحت التقارير الماليّة الأساسيّة لا تفي بالاحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المحاسبية

من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن صياغة أهم المقترحات التالية: (وذلك من وجهة

نظر الباحث):

1 - ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها

في التقارير المالية وتحليل القواعد والسياسات المحاسبية التي يتم استخدامها في إعداد ومعالجة وعرض

التقارير المالية، وذلك بهدف اختيار أفضل البدائل المحاسبية والتي تتماشى مع قواعد الإفصاح المحاسبي.

2 - ضرورة مراعاة التوقيت المناسب لتاريخ إعداد ونشر التقارير المالية لمعلوماتها المحاسبية وتلافي

أي تأخير في نشرها.

3 - ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعرض المعلومات

المحاسبية في التقارير المالية ، لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية ، مما يمكنه

من التحقق منها، وبالتالي زيادة درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ، كما يؤدي إلى الإفصاح عن سياسات

المحاسبية التي تفصل أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ، ومن ثم زيادة درجة الملائمة للمعلومات المحاسبية

واتخاذ القرارات .

4 - توفير العلانية التامة في نشر كافة المعلومات عن التداول، وكذا ضمان التحليل العميق لبعض

المستجدات الطارئة والمهمة .

5 -التنوع في مصادر الحصول على المعلومات .

